الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي

-دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر-

من إعداد الطالب:
عبد الحفيظي عيسى

تحت إشراف:
د. يحي برويقات عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور	بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور	يحي برويقات عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذ الدكتور	بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتورة	بوشعور رضية	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربِّ أوزعنيَ أنَ اَشكُرَ نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن اَعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصّالحين" سورة النمل الآية 19

أحمد الله العلي القدير أولاّ وأخيرا الذي وهبني التوفيق والسداد ومنحني الرشد والثبات، وأنار طريقي ووفقني لما فيه الخير، وأعانني بالعلم والصبر والعافية على إنهاء هذه المذكرة المتواضعة وإنجازها على هذا النحو، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا على نعمه ظاهرها وباطنها، وله الشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله. لذا أتقدّم بجزيل الشكر وجميل العرفان وسمو الامتنان إلى فضيلة الدكتور "يحيى برويقات عبد الكريم" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، والذي كان لي دافعا قويّا وناصحا أمينا وموجها بارعا ومرشدا صائبا ... قبل و بعد إنجاز هذا العمل، فله عليّ فضل كبير وله مني جزيل الشكر لا تسعه عبارات أفصح الأدباء ولا أنبغ الشعراء.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى الأساتذة أعضاء اللّجنة على منحهم لنا جزء من وقتهم الثمين لمناقشة هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

كما لا أنسى أن أشكر كل من شارك في إخراج هذا العمل للضوء، ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء، وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه وأن يتقبله في ميزان الحسنات إنّه سميع قريب مجيب الدعاء.

الطالب: عبد الحفيظ عيسى

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من حرمت نفسها وأعطتني ...إلى من وهبني الحياة ومنحني الحب والحنان ...إلى أمي الحنونة حفضها الله.

إلى من كان حلمه أن يراني في هذه المرتبة ، إلى من أرساني إلى بر الأمان ..إلى روح والدي رحمه الله.

إلى من طالما شجّعني و أعانني على إتمام مشواري الدراسي إلى خاليَ العزيز: عبد السلام.

إلى جميع إخوتي و أصدقائي.

إلى كلّ أساتذتي.

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
الفهرس	أ
فهرس الجداول	د
فهرس الأشكال البيانية	ه
المقدمة العامة	I
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	3
1- مفهوم النمو الاقتصادي	3
2- عناصر النمو الاقتصادي.	4
3- تقدير النمو الاقتصادي.	6
4- صعوبات قياس الناتج الداخلي	9
المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	10
1- تحليل آدم سميث	10
2- تحليل توماس روبيرت مالتس	12
3- تحليل دافيد ريكاردو	15
4- النظرة العامة للنمو الاقتصادي عند الكلاسيك	17
5- نقد النظرية الكلاسيكية.	17
المبحث الثالث: أهم النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي	18
1- نموذج هارود – دومار	18
1-1 نموذج هارود Harred	19
1-2 نموذج دومار Domar	24
1-3 نقد نموذجي هارود – دومار	27
2- نموذج جوان روبنسون joan.robinson.	28
3- نموذج روبيرت سولو. SOLOW	30
4- نماذج النمو الداخلي	40
4-1 نموذج AK.	41
4-2 نموذج لوكاس LUCAS.	43

3-4 نموذج رومر ROMER لسنة 1990.	44
خاتمة الفصل.	51
الفصل الثاني: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر	
تمهيد	53
المبحث الأول: نشأة القطاع الخاص في الجزائر	54
1 - لمحة إلى الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال	54
2- وضعية القطاع الخاص بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي	57
2-1 الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1982	57
2-2 قوانين وتشريعات الفترة (1982 – 1989)	63
3- تقييم أداء القطاع الخاص خلال هذه المرحلة	66
المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لدعم القطاع الخاص والمشاكل التي يواجهها.	70
1- الاجراءات المتخذة لتعزيز مكانة القطاع الخاص في الجزائر.	70
1-1 أهم القوانين والتشريعات.	70
1-2 هيئات دعم القطاع الخاص	72
1-3 الخصخصة	75
1-4 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	82
1-5 بعض الاجراءات الأخرى لدعم القطاع الخاص	88
2- المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر	90
المبحث الثالث: مكانة القطاع الخاص في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي	101
1- تموقع القطاع الخاص في الجزائر	101
2- دور القطاع لخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	103
3- دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة	108
4- دور القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل والاستثمار	110
5- مساهمة القطاع الخاص في الصادرات	116
خاتمة الفصل	119
الفصل الثالث: دراسة قياسية لمدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر	
تمهيد	121
المبحث الأول: نظرة إلى بعض الأدوات القياسية المستخدمة	122
1- التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ	122
1-1 تكامل السلاسل الزمنية	123

2-1 التكامل المشترك للسلاسل الزمنية	124
3-1 نماذج تصحيح الخطأ	136
2- العلاقات السببية ل Granger	137
3- نظرة عامة الى دوال الانتاج	140
المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية	144
1- تحليل النموذج المستخدم في الدراسة	144
2- تقدير دالة الانتاج لكوب دوغلاس	149
2-1 اختبار استقرارية متغيرات النموذج	149
3-اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	152
4-نتائج اختبار العلاقة السببية لدالة الانتاج كوب- دوغلاس	155
5-تقدير دالة الانتاج بطريقة المربعات الصغرى	157
5-1 تقييم الجودة الاحصائية للنموذج المقدر	158
5-2 التفسير الاقتصادي للنموذج	161
خلاصة الفصل	165
الخاتمة العامة	166
الملاحق	173
قائمة المراجع	188

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	المنتجات الزراعية في الجزائر للفترة (1951-1954)	55
2-2	عدد المشاريع الخاصة المعتمدة ما بين (1967 – 1978)	62
3-2	المشاريع الخاصة المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية (1983 – 1987)	64
4-2	تطور حجم و هيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر	67
5-2	تطور عدد عمال القطاع الخاص (1967-1989)	69
6-2	تطور اختلال التوازن العام الخارجي للجزائر	78
7-2	تطور انتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة الممتدة (1994-2001)	79
8-2	تطور الديون الخارجية للجزائر في الفترة (1990 – 2000)	80
9-2	حصيلة الخصخصة في الفترة (2003– 2007)	82
10-2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	83
11-2	تطور عدد المؤسسات ص و م الخاصة ما بين (2002 – 2011)	87
12-2	ترتيب القيود الأولية التي يواجهها القطاع الخاص في بعض الدول العربية خلال (1999-2009)	92
13-2	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003 –2013)	93
14-2	ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	94
15-2	المدة الزمنية المنتظرة من أجل الحصول على عقار صناعي	96
16-2	ترتيب الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية في مؤشر الحصول على الكهرباء	98
17-2	أهم المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2013)	104
18-2	تركيبة الانتاج الداخلي الخام حسب القطاع القانوني (%)	105
19-2	تركيبة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب اقطاع القانوني (%).	106
20-2	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الفترة (1985-2000)	108
21-2	تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في مختلف النشاطات الاقتصادية.	109
22-2	التطور السنوي للاستثمار في الجزائر المصرحة لدى وكالة APSI(1993 – 2001)	112
23-2	التطور السنوي لمشاريع الاستثمار المسجلة لدى ANDI خلال الفترة (2002-2013)	113
24-2	الاستمارات على حسب القطاع القانوني.	113
25-2	تطور مجمل قيمة القروض خلال (1993-2013)	115
26-2	حجم الصادرات الجزائرية في الفترة (2001 – 2013)	117
1-3	تطور المؤشرات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة (1970-2012)	144
2-3	نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لجذر الوحدة للمستويات الأصلية	150
3-3	نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للفروق الأولى	150
4-3	نتائج اختبار (PP) للمستويات الأصلية	151
5-3	نتائج اختبار (PP) للفروق الأولى لمتغيرات النموذج	152
6-3	تحديد فترة الابطاء المثلى	153
7-3	اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن Johansson	153
8-3	تقدير علاقة التكامل المشترك	154
9-3	اختبار استقرارية البواقي	154

10-3	تحديد فترة الابطاء المثلى لسلاسل الفروق الأولى للمتغيرات	155
11-3	اختبار العلاقة السببية لجرانجر.	156
12-3	نتائج تقدير دالة الانتاج بطريقة المربعات الصغرى	158
13-3	الارتباط الذاتي للبواقي.	159
14-3	نتائج اختبار ARCH لتجانس حدود الخطأ	161
15-3	تحديد نسبة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1970 - 2012)	163

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج هارود عندما يكون $GW > Gn$	23
2-1	نموذج هارود في حالة $GW < Gn$	23
3-1	منحنى نموذج سولو	34
4-1	الحالة المستقرة للاقتصاد	36
5-1	أثر ارتفاع معدل الادخار على مستوى الاستقرار الاقتصادي	37
6-1	أثر ارتفاع معدل النمو السكاني على الحالة المستقرة للاقتصاد	37
7-1	نموذج AK	42
1-2	مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي المحلي	106
2-2	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات	107
3-2	بنية القيمة المضافة للقطاع الخاص لسنة 2011	110
4-2	عدد وحجم الاستثمارات حسب القطاع القانوني	114
5-2	06 تطور قيمة القروض الممنوحة حسب القطاع القانوني	116
6-2	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2001-2013)	117
1-3	تطور تدفق الناتج المحلي الاجمالي (1970 – 2012)	146
2-3	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1975 - 2012)	147
3-3	تطور كمية ABFFp خلال الفترة(1970–2012).	148
4-3	تطور عدد عمال القطاع الخاص في الجزائر(1970-2012)	149
5-3	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	160
6-3	نسب مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر(1970-2012)	164

المقدمة العامة

تمهيد:

دخل العالم ابتداء من تسعينيات القرن الماضي في ظل نظام عالمي جديد أفرزته التطورات والتغيرات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي، حيث بدأ تفضيل الحرية الاقتصادية و البدء في إزالة العوائق أمام تدفق المعلومات والتجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية، وفي ظل إدراك دول العالم وخاصة الدول النامية منها للتحديات الجديدة التي خلقها هذا النظام الجديد، كان لابد لها من انتهاج استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية تتناسب مع هذه التطورات، من خلال تطبيق تدابير شاملة لتقوية وتعبئة الموارد الانتاجية وتعزيز كفاءة استخدامها، وذلك باتباع سياسات اقتصادية ترتكز على الاصلاحات الهيكلية في اقتصادها بعدة أوجه كترشيد الانفاق وتحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق، ولعلّ واحدا من أبرز الخطوات الأساسية في عملية التحول، كانت في إعادة النظر في دور القطاع العام والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله ليساهم بشكل أكبر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، في ظل نظام عالمي قائم على تحرير الاقتصاد والاعتماد على آلية السوق .

حيث كانت الظروف التي نشأت عقب الاستعمار السياسي الذي طال أغلبية الدول النامية، السبب في سيطرة القطاع العام على اقتصاديات هذه الدول، ممّا أدّى إلى غياب شبه كلي للقطاع الخاص. حيث شكلت مشاريع البنية التحتية والمؤسسات ذات المنفعة العامة المدى الرئيسي لعمل القطاع العام، كما أنّ الرغبة في تحقيق مجتمع أكثر عدالة ومساواة بين أفراده دفع بهذه الدول نحو توسيع القطاع العام وتحجيب القطاع الخاص عن المجال الاقتصادي. هكذا نشأ وتوسع القطاع العام في غالبية الدول النامية والتي من بينها الجزائر، حيث شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدّة تحولات اقتصادية مهمة، حيث في بداية عهد الاستقلال تمّ انتهاج سياسة اقتصادية مبنية على أساس النظام الاشتراكي، نبعت عن إرادة سياسية قوية تهدف إلى انشاء دولة تتميز بتدخل استراتيجي للسلطة السياسية لكافة النواحي الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي أدّى إلى احتكارات عامة وحصر القطاع الخاص في أنشطة

معينة وهامشية. ولكن مع التطورات السياسية والاقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع الاقتصادي المعاش، بالإضافة أنها أورثت البلاد اقتصادا هشا تمثّل في ازدياد معدلات البطالة والتضخم سنة بعد سنة، و أيضا تراجع الانتاج الصناعي كمّا ونوعا وهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، لذلك حاولت الدولة تدارك أخطائها الناتجة عن سياساتها الاحتكارية بفتح المجال ولو بشكل محدود أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي ليساهم بشكل أفضل في التشغيل والانتاج، غير أنّ انهيار أسعار البترول سنة 1986 بيّن مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، فكانت الخطوات الأولى للقيام بإصلاحات اقتصادية جادّة، من أجل الخروج من التخطيط المركزي إلى اقتصاد يسيره القطاع الخاص، لما لعبه من دور رئيسي ومحوري في كثير من الدول في عملية التنمية الاقتصادية ومساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، وذلك في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

لهذا فإنّ الهدف الأساسي من هذه الدراسة يتمثّل في معرفة الوزن الحقيقي للقطاع الخاص في الاقتصادي الوطني، و معرفة مدى مساهمته في النمو الاقتصادي. و ذلك من أجل تقييم لمختلف السياسات الوطنية التي اتخذت من أجل التأثير على القطاع الخاص في الجزائر.

الاشكالية العامة:

من أجل هذا نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر؟

من خلال هذه الاشكالية تتفرع عدد من التساؤلات وهي:

- ماهي مختلف السياسات والاجراءات التي اتخذتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة من أجل التأثير على حجم ونشاط القطاع الخاص؟
- كيف هو الواقع الذي يعيشه القطاع الخاص في الجزائر؟

- ماهي انجازات القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية ؟
- من بين عناصر الانتاج للقطاع الخاص ما هو الاكثر مساهمة في النمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث:

تقتضي الاجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا وضع الفرضية التالية:

- مازال القطاع الخاص يساهم بشكل ضعيف في النمو الاقتصادي للجزائر.
- تحد الكثير من المشاكل والعراقيل من تطور القطاع الخاص في الجزائر.
- لم تفلح سياسة الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية من تطوير القطاع الخاص في الجزائر.
- يتمتع القطاع الخاص بقدرات تسمح له بالمساهمة والتأثير بشكل فعال على أداء النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع و أهميته:

تكمن أهمية هذا الموضوع من الدور الريادي الذي أصبح يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، و أيضا تزايد الاهتمام به خلال العقود الماضية في الجزائر من أجل تخفيف الأعباء عن الدولة لتمويل المشاريع العامة والدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

أمّا أسباب اختيار الموضوع فيكمن إلى افتقار الدراسات السابقة إلى دراسة قياسية تبين حجم تأثير القطع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج المستخدم في الدراسة:

انطلاقا من الهدف الرئيسي لهذا البحث والمتمثل في تحديد حجم مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر، استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي التحليلي لسرد أهم

المراحل و المحطّات التي مر بها القطاع الخاص في الجزائر، أمّا في الجانب التطبيقي فلقد اعتمدنا على أدوات الاقتصاد القياسي لتحليل دالة الانتاج من نوع كوب دوغلاس وذلك من أجل معرفة مساهمة كل من عنصري الانتاج للقطاع الخاص (العمل، ورأس المال) في النمو الاقتصادي. إذ سنعتمد في البيانات المستخدمة غلى الاحصائيات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، والمنظمات الاقتصادية الاقليمية كصندوق النقد العربي، والدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

الدراسات السابقة:

فيما يتعلق في هذا الموضوع فإنّه لم تنجز أيّة دراسة قياسية له. أمّا الدراسات القياسية التي حاولت تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على استثمار القطاع الخاص فوجدنا:

- دراسة شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد بعنوان معدل الاستثمار الخاص في الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات معدل الاستثمار الخاص في الجزائر، حيث قام الباحثان في تكوين نموذج يتكون من المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية فقط والتي تلعب الدور الحاسم في توضيح سلوك الاستثمار الخاص في الجزائر وكانت نتائج الدراسة القياسية ما يلي:

هناك تأثير لكل من: حجم الاستثمار العمومي، حجم المديونية و معدل الفائدة على حجم الاستثمار الخاص في الأجلين القصير والطويل، بينما يقتصر تأثير الانفتاح التجاري على حجم الاستثمار الخاص في المدى الطويل فقط.

عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حجم الاستثمار الخاص رغم وجود علاقة إيجابية فيما بينهما، أما فيما يتعلق بدرجة عدم اليقين المعبر عنها بمعدلات التضخم فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير و حجم الاستثمار الخاص رغم أنّ هناك علاقة إيجابية فيما بينهما، وهذا ما يدعم فرضية توقف حجم الاستثمار الخاص على حجم الأرباح.

جاءت علاقة التمويل الداخلي ممثلة بنسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص مع حجم الاستثمار الخاص غير معنوية مما يؤكد فرضية الكبح المالي، على النقيض من ذلك كان لمستوى التمويل الخارجي إسهام واسع في تمويل الاستثمار الخاص بالجزائر و لو بصفة غير مباشرة، وهذا ما أثبتته النتائج التي بينت وجود علاقة معنوية عند مستوى الدلالة **1%** بين نسبة الدين الخارجي و حجم الاستثمار الخاص و ذلك في الأجلين القصير و الطويل.

علاقة سعر الصرف الحقيقي بحجم الاستثمار الخاص جاءت سلبية و لكنها غير معنوية. فلجوء الجزائر إلى التخفيض من عملتها بغية الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات، أدّى في العديد من المرات إلى ارتفاع تكلفة السلع الرأسمالية الانتاجية المستوردة مما أدّى إلى انخفاض ثروة القطاع الخاص و إنفاقه الحقيقي من جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار.

من جهة أخرى كان لارتفاع حجم المبادلات التجارية و الانفتاح التجاري تأثيرا على حجم الاستثمار الخاص، إذ جاءت العلاقة فيما بينهما معنوية عند مستوى الدلالة **1%** و لكن في المدى الطويل فقط.

أما فيما يتعلق بتأثير الاستثمار العمومي، فقد أظهرت النتائج أنّ هناك علاقة عكسية و معنوية بينه و بين حجم الاستثمار الخاص عند مستوى الدلالة**5%**، و ذلك في الأجلين القصير و الطويل، مما يؤكد فرضية المزاحمة. إذ أنّ ارتفاع حصة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي بنقطة واحدة، سيؤدي إلى انخفاض حصة الاستثمار الخاص من هذا الناتج بـ **0.9%.**

حدود الدراسة:

من أجل الالمام بالموضوع والحصول على نتائج دقيقة، ارتأينا إلى حصر الدراسة في الجانب التطبيقي من سنة 1970 إلى غاية سنة 2012 ، نظرا لتوفر الاحصائيات خلال هذه المدة فقط كما قسمنا هذه الفترة إلى ثلاث فترات أساسية وهي تمثل أهم المحطات التي مر بها القطاع الخاص، وهي الفترة الأولى (1970-1982) والتي تميزت بسياسة تهميش القطاع الخاص، والفترة

الثانية (1983-1996) والتي تميزت بنوع من الانفتاح على القطاع الخاص، والفترة الثالثة (1997-2012) والتي تميزت بالاعتماد على ألية السوق والانفتاح الكلي على القطاع الخاص.

هيكل البحث:

للإلمام بالموضوع و الاجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان" **مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي**": حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم والتعاريف المختلفة للنمو الاقتصادي وأيضا إلى العناصر المحددة له والطرق المختلفة لتقديره. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض أهم النظريات الكلاسيكية التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي، أمّا المبحث الثالث عرضنا فيه بالتفصيل أهم النماذج الرياضية المفسرة للنمو الاقتصادي ابتداء من النماذج الكينزية (هاورد ودومار وجوان روبينسون) ثم النموذج النيوكلاسيكي ساولو، وأخيرا عرض أهم النماذج الحديثة والمعروفة بنماذج النمو الداخلي.

الفصل الثاني بعنوان "**نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر**" : حيث عرضنا في هذا الفصل إلى أهم التطورات والمراحل التي مر بها القطاع الخاص في الجزائر حيث تناولنا في المبحث الأول الى ظروف تطور القطاع الخاص خلال العقود الأولى من الاستقلال، مبرزين أهم القوانين والتشريعات التي سيرت نشاطه، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مختلف الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر من أجل تطوير القطاع الخاص، إبتداءا من فترة الانفتاح الاقتصادي التي عرفتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي. وأيضا تكلمنا في هذا المبحث عن العراقيل والمشاكل التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر. أما المبحث الثالث تناولنا فيه بالأرقام عن واقع القطاع الخاص في الجزائر من حيث عدد مؤسساته وعرض النشاطات التي يتمركز فيها، بالإضافة إلى مدى مساهمته في مختلف القطاعات كالاستثمار والتشغيل والتصدير.

الفصل الثالث بعنوان "**دراسة قياسية لمدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر**": يعتبر هذا الفصل أهم جزء في الدراسة حيث باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي قمنا بتقدير مساهمة عنصري الانتاج للقطاع الخاص (العمل و رأس المال) في النمو الاقتصادي للجزائر، وذلك عن طريق دالة الانتاج كوب دوغلاس، والتي تعتبر من أهم النماذج المستخدمة لتقدير مساهمة عناصر الانتاج في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي واحدا من أهم المتغيرات الاقتصادية التي حازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزمانهم، نظرا لكونه مقياسا يُعبّر عن مدى الزيادة المحققة في انتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنّه يُعتبر من أهم المؤشرات الكلية على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته وبذلك فإنّ تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار، يمثل هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية لمختلف الدول وبشكل خاص الدول النامية.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للنمو فقد اهتم الاقتصاديون بمختلف مذاهبهم وأزمانهم بتفسير حدوثه ومعرفة محدداته، ونتيجةً لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة، انبثقت عدة نظريات اقتصادية وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو و المتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل، حيث في البداية اعتمدت نظريات النمو على التحليل النظري دون الاستناد الى دراسات قياسية، وكان لهذه النظريات الفضل في ابراز أهم عوامل النمو الاقتصادي لكنّها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل وعامل النمو تفسيرا كميا، و يعزى ذلك إلى عدم توفر البيانات اللاّزمة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى الحداثة النسبية في نماذج الاقتصاد القياسي وتطبيقاتها، وقد تمثلت أهم الاسهامات النظرية في هذه المرحلة في كتابات الكلاسيك ابتداء من آراء آدم سميث وأبرز الذين جاءوا من بعده مثل ريكاردو ومالتس، ثم ظهرت النماذج الرياضية لتفسير النمو ابتداء من الكينزيين أمثال هارود ودومار والنيوكلاسيك مثل ساولو، ثم نظريات النمو الداخلي أو التي تعرف بالنظريات الحديثة تمثلت أساسا في أعمال لوكاس و رومر وغيرهم، لذا سنحاول في هذا الفصل إبراز أهم جوانب النظريات التي سبق ذكرها ابتداء في عرض النظرية الكلاسيكية ثم التركيز في عرض أهمّ النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.

برز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية، لذا سنحاول في هذا العنصر التطرق للمفاهيم المتعددة للنمو الاقتصادي وعناصره وأيضا طرق قياسه.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

اختلفت الآراء وتعددت في تحديد تعريف شامل للنمو الاقتصادي يشمل جميع جوانبه ومن أهمّ هذه الآراء نجد:

- يعرفه " جون ريفوار ": إنّ النمو الاقتصادي هو التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج و الرفاهية، بحيث الوضع الذي يصل اليه الاقتصاد هو في اتجاه واحد وهو الزيادة في الرفاهية الاقتصادية.[1]

- ويعرفه كل من "مالكوم و رومر": بأنّ النمو الاقتصادي هو زيادة الانتاج من السلع والخدمات في أيّ دولة بأيّ شكل من الأشكال، ويتبعه زيادة في الناتج الوطني.[2]

- أمّا S. Kuznets فقد عرّفه في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي": النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية وهي تعبر عن الزيادة المستمرة في الدخل الفردي.[3]

- ويُعرّف أيضا على أنّه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الدخل الفردي الحقيقي.[4]

---

[1] - Jean Rivoir , l'économie de marché que sais –je ?, édition dahleb , Alger 1994. P 79.

[2] - مالكوم جليز و مايكل رومر، تعريب طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 31.

[3] - Regis Benichi et Marc Nouschi : la croissance aux XIX éme et XX éme siècles Histoire Economique Contemporaine , 2 éme édition , paris édition marketing1990,P 44.

[4] - محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، منشورات جامعة الاسكندرية، 2000، ص 11.

وفي تعريف آخر: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.[1]

أمّا كوسوف فيقول: إنّ النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.[2]

من خلال ما سبق يمكن اختصار مفهوم النمو الاقتصادي فيما يلي:

- النمو الاقتصادي يُعبّر عن حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وبما أنّ متوسط الدخل الفردي هو النسبة بين الدخل الاجمالي وعدد السكان هذا يعني أنّ حدوث زيادة في نصيب الفرد لا يتحقق إلاّ إذا كان معدّل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وهو شرط لحدوث نمو اقتصادي.
- يجب أن تكون الزيادة في الناتج الوطني حقيقية وليست إسمية، حيث أنّ الدخل الحقيقي هو عبارة عن الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار، وبذلك يجب أن يكون معدل نمو الدخل الاجمالي أكبر من معدل التضخم، وهو شرط آخر لحدوث نمو اقتصادي.
- أنّ النمو الاقتصادي هو ظاهرة تتسم بالاستمرارية وليست ظاهرة مؤقتة أو استثنائية، حيث أنّ النمو الذي ينتج عن الاعانات المقدمة مثلا لا يعتبر نموا اقتصاديا لأنّها زيادة مؤقتة فقط.

2- عناصر النمو الاقتصادي:

إنّ معرفة وتحديد مصادر النمو الاقتصادي وكيفية التحكم فيها، يعتبر أحد أهم أهداف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتي سيتم شرح البعض منها لاحقا، حيث كما هو معلوم أنّ العملية الانتاجية في أيّ اقتصاد تعتمد على استعمال عوامل الانتاج وهي العمل، ورأس المال ويستطيع أي مجتمع أن يزيد من حجم الانتاج والذي هو حاصل المزج بين العناصر السابقة الذكر عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات)، أو بتحسين هذه انتاجية هذه الموارد عن

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2003، ص 51.
[2]- مصطفى محمد مدحت و أحمد سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية 1999، ص41.

طريق تحسين نوعية العمالة (رفع مستوى التعليم والتكوين) أو تطوير تقنيات الانتاج، وبذلك يمكن القول أنّه لكي يتم الانتاج ويتحقق نمو اقتصادي في بلد ما، يجب أن تتوفر عناصر أساسية وهي:

- **العمل:** يعتبر أحد أهم عوامل الانتاج، ويطلق مصطلح العمل على مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يُمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين في البلد، وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، حيث أنّ انتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر و مستوى التعليم والتدريب والخبرة.[1] حيث كلما زاد مستوى التعليم والتأهيل زادت انتاجية عنصر العمل الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاج رغم بقاء عدد العاملين وساعات العمل ثابتة.

وتُقاس انتاجية عنصر العمل عن طريق قسمة الانتاج الكلي المحقق على عدد وحدات العمل أو ساعات العمل المستعملة في الانتاج، ومنه فإنّ زيادة في الانتاج من خلال عنصر العمل تؤدي إلى نمو اقتصادي.[2]

- **رأس المال :** في فجر المدينة الحديثة اكتشف الانسان أنّه يُمكن أن ينتج ببعض الأدوات أكثر مما ينتج بدونها، والواقع أنّه لايزال من الصحيح القول بأنّ المزيد والمزيد من الأدوات المعاونة في الانتاج، تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد والمزيد من الناتج من السلع والخدمات، وعلى ذلك فإنّ الأثر على الناتج الفردي من التراكم الرأسمالي فحسب، قد أصبح ملحوظا إلى الحد الذي أُعتبر معه في وقت ما أنّ الرأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي.[3]

ومنه يُمكن تعريف رأس المال على أنّه مجموع الاستثمارات والتجهيزات التي يملكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال أساسا من خلال الادخار الذي يمول الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل ما يزيد قدرة التكوين الرأسمالي في الاقتصاد.[4]

---

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم ، دار القاهرة، القاهرة، 2001 ، ص: 34.

[2] – Jean Longatte et Pascal Vanhove , Economie Générale . édition dunod , paris 2001, P : 56.

[3]- حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1988، ص: 20.

[4]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان ، 2005 ، ص: 107.

- **التقدم التقني:** يقصد بالتقدم التقني بالمعرفة الجديدة والابتكارات الحديثة والتي يُمكن أن تسهم في نمو الدخل القومي، ورؤية ذلك تتضح لو افترضنا أنّ جزء من موارد المجتمع الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للبلى والتقادم، و إذا تمّ احلال رأس المال القديم برأسمال جديد وإنّما بنفس الشكل والنوعية، فإنّ رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يضل ثابتا ولا تتحقق أيّة زيادة في الدخل القومي، ونفترض الآن أنّ ثمة نموا في المعرفة الفنية بحيث أنّه كلما بليت أو تقادمت المعدات الرأسمالية المستخدمة، فإنّ معدات جديدة مختلفة عنها وأكثر انتاجية منها تحل مكانها، في مثل هذه الحالة فإنّ الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة التقنية لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال، وهنا فإنّ هذا النوع من الزيادة في الدخل يأتي من خلال المعرفة الفنية داخل المجتمع، أو من خلال استيراد هذه المعرفة من الخارج.

وإلى حد ما فإنّ الدول الأقل تقدما يمكن أن تأخذ بتلك الأساليب الفنية في الانتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج (الدول الأكثر تقدما)، أمّا الدول الأكثر تقدما فإنّه يتعين عليها المضي في اجراء البحوث بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطورا. ومع ذلك فالدليل القائم حاليا ما يسمى بالفجوة التكنولوجية إنّما يوحي بأنّ هناك مجالا للابتكار يتجاوز مجرد نقل الانجازات الأجنبية في حقل التكنولوجيا.[1]

3 - تقدير النمو الاقتصادي:

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الانتاج مزج العناصر الانتاجية السابقة الذكر وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وتحصل عناصر الانتاج على مقابل مادي نظير مساهمتها في العملية الانتاجية. وبما أنّ النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج الوطني والذي يضمن زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، فإنّ لتقدير النمو الاقتصادي يجب أولا تقدير الناتج الوطني، ويمكن التعرّفُ على هذا الأخير بعدة طرق أهمها:

[1]- حسين عمر، مرجع سبق ذكره ، ص: 215.

3-1 طريقة الانتاج:[1]

3-1-1 تعريف الناتج الكلي: يعرف الناتج الكلي على أنّه مجموع الناتج الجاري (أي عملية تدفق واستمراره عبر الزمن) من السلع والخدمات مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة وهناك عدة طرق لحسابه منها على الخصوص:

طريقة المنتجات النهائية: تعتمد هذه الطريقة على تجميع قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، والتي لم تستخدم كمستلزمات انتاج سلع أخرى داخل البلد، أي يجب استبعاد المنتجات الوسيطية والتي تدخل في تركيب المنتجات النهائية من الحساب حتى نتجنب الازدواجية في الحساب.

طريقة القيمة المضافة: وهي تعبر عن الفرق بين قيمة الانتاج عند كل مرحلة من مراحل العملية الانتاجية للسلعة من جهة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع من جهة أخرى، وبالتالي تعد هذه الطريقة من أفضل الطرق المستعملة في حساب الناتج الكلي لتميزها بالسهولة ولتجنبها الازدواجية في الحساب.

3-1-2 مختلف مفاهيم الناتج:

الناتج المحلي الاجمالي (PIB): يعرف بأنّه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المُقيّمة بأسعار السوق والمنتجة في اقصاد معين (أي داخل الرقعة الجغرافية في بلد ما) خلال فترة زمنية معينة وذلك بغض النظر عن جنسية المالك لعناصر الانتاج.

الناتج الوطني الاجمالي (PNB): يعبر عن القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة من طرف عناصر الانتاج المملوكة للمقيمين،(المقصود بالمقيمين هم حاملي الجنسية الوطنية) والذين

[1] - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 5، 2005 ، ص:17 .

ينشطون داخل الرقعة الجغرافية أو خارجها . ومنه فالناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن الانتاج الوطني الاجمالي مضافا إليه نشاط مؤسسات الغير المقيمين الذين يعملون داخل البلد، مطروحا منه نشاط مؤسسات المقيمين الذين ينشطون خارج البلاد.

PIB = PNB – نشاط مؤسسات المقيمين في الخارج + نشاط مؤسسات الغير المقيمين في الداخل

2-3 طريقة الدخل الوطني RN:[1]

بحسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الانتاج الكلي إلى حيز الوجود، حيث تتم عملية الانتاج عن طريق مزج عوامل الانتاج المختلفة التي تشترك سوية في ظهور السلع والخدمات بشكلها النهائي، وتتمثل عوامل الانتاج في : الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم، وعليه فإنّ الناتج الاجمالي يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الانتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلع والخدمات، وهي كالآتي:

الأجور: وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما.

الريع: ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها، سواء كانت زراعية أو طبيعية، ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا، كما يشمل ريع العقارات والمنازل ويتضمن حساب الأجزاء الشخصية منها.

الفائدة: وتشمل ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الاعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي.

الأرباح: وتشمل أرباح المؤسسات والقطاع الانتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين، ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره.

[1] - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص:19 .

ومنه فإنّ:

الناتج الداخلي (بتكلفة عوامل الانتاج) = الريوع + الأجور + الفوائد + الارباح

3-3 طريقة الانفاق:[1]

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الانتاجية " كالمصانع والمعدات الانتاجية "، والموجودات الثابتة "، كبناء الطرق، الجسور، العمارات "، والمخزون من السلع الجاهزة والنصف المصنعة والمواد الأولية، ثم اضافة الفائض أو العجز في الميزان التجاري. وعليه نقسم الانفاق كالآتي:

الانفاق العائلي (الاستهلاك الشخصي): هو مجموع ما تنفقه العائلات أو الأفراد على السلع والخدمات.

الانفاق الاستثماري: ويمثل كل المؤسسات الجديدة ووسائل الانتاج المعتمدة إضافة إلى قيمة التغير في المخزون.

الانفاق الحكومي: ويمثل انفاق الدولة على السلع والخدمات المختلفة لسداد متطلباتها وتقديم خدماتها للمجتمع وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها التنموية.

4 صعوبات قياس الناتج الداخلي:

تعترض عملية تقدير الناتج الداخلي الاجمالي وذلك لتقدير مقدار النمو الاقتصادي عدة صعوبات نذكر منها:

- التصريح ببيانات مشوهة بقصد أو بدون قصد، حيث أنّ هناك بعض الجهات تسعى دائما إلى تضخيم الأرقام (المنتجين، أرقام الاستثمارات...) أو التقليل منها (عدد الأفراد، الدخل المكتسب...)، وذلك لتحقيق أغراض شخصية (بغرض الاعفاء الضريبي، الاستفادة من الاعانات...).

[1]- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

- نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الاحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية، وجميع المنتجات النهائية.
- مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، وتتجلى عند حساب قيمة السلعة أكثر من مرّة خاصة السلع الوسيطية مما يؤدي إلى تضخيم الأرقام.
- استبعاد النشاطات الاقتصادية الغير القانونية مثل نشاط الاقتصاد الموازي (السوق السوداء) والتي غالبا ما تكون نسبتها كبيرة ومعتبرة في حجم الاقتصاد خاصة بالنسبة للدول النامية.
- عدم القدرة على تقدير نسب اهتلاك رأس المال بالشكل الصحيح، وذلك لتعدد أشكال السلع الرأسمالية.

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

1- تحليل آدم سميث (1723 – 1790):

جاء الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي ما قبل الكلاسيك من طرف المدرستين التجارية ثم من بعدها المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)، حيث كان التجاريون يعزون زيادة الثروة إلى فائض الميزان التجاري والتراكم المطرد في النقود الذهبية والفضية، أمّا الطبيعيون فكانوا يُجادلون بأنّ الثروة تنشأ من الزراعة فقط حيث أنّ قيمتها الفائضة هي في الواقع الثروة الحقيقية، بعدها جاء آدم سميث لينقض كل هذه الأفكار عن طبيعة الثروة ونشأتها، وذلك في كتابه المشهور " دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم " والذي صدر لأول مرة سنة 1776 ، حيث أحدث ثورة عند دارسي وواضعي السياسة الاقتصادية.

كان هدف آدم سميث هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي والسياسة التي تُعيقه وتقف في طريقه.[1] حيث نادى بالحرية الاقتصادية ومبدأ عدم تدخل الدولة، وأكدّ أنّ الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية سوية هو راحة الفرد حيث يقول: " يؤدي تكاثر الانتاج بأشكاله المختلفة في مجتمع

[1]- محمد عبد العزيز عجيمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 ، ص: 69.

محكوم جيد إلى أن تعم الثروة حتى الطبقات الفقيرة من الشعب".[1] لذلك قام آدم سميث بوضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي باعتبار أنّ الاقتصاد محكوم بقوانين طبيعية، وتمثلت أهم هذه الأفكار في العناصر التالية:

1-1 مبدأ الحرية الفردية:

يعتقد آدم سميث أنّ هناك توافق طبيعي بين المصالح الاقتصادية للفرد والمصالح الاقتصادية للمجتمع، فحينما يسعى الفرد وراء مصلحته فإنّ يدا خفية تدفعه إلى تحقيق المصلحة العامة، وذلك على الرغم من أنّه لم يكن يهدف الى هذه الخدمة العامة. وكتب قائلا : " إنّ الجهد الطبيعي الذي يبذله كل انسان لتحسين وضعه إذا تمّ في جو من الحرية والاطمئنان يكون قويا لدرجة أنّه قادر لوحده وبدون أيّة مساعدة على إيصال المجتمع إلى الثروة والرخاء، بل وأيضا على تخطي مائة عقبة لا ضرورة لها تُقيَّد بها حماقة القوانين عمل المجتمع."[2] وهنَا يرمي آدم سميث إلى أنّ الدولة يجب أن لا تتدخل في نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي، ووفقا لهذا المبدأ فإنّ المنظّمين وأصحاب رؤوس الأموال يستطيعون أن يبدأو مشروعاتهم الاقتصادية وهم بعيدون عن تدخل الدولة أو توجيهاتها، فهم أحرار في طرق استثمارهم للأموال وفي انتاجهم للسلع والخدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترون على أساسها ما يحتاجونه اليه من آلات أو موارد أو عمل، كما أنّ مبدأ حرية الانتاج تقابله من جهة أخرى مبدأ حرية الاستهلاك، فلا يُمنع الفرد من التصرف في دخله كما يشاء، واختيار نوع السلع التي يُنفق عليها هذا الدخل.[3]

2-1 مبدأ تقسيم العمل:

يرى آدم سميث أنّ تقسيم العمل وتعدد المهن ووضوح التخصصات سوف يؤدي إلى زيادة عدد السلع وأيضا تحسين جودتها،[4] ويجادل بأنّ مصدر كل الثروات لا يوجد إلاّ حيث يوجد العمل، وأنّ

[1]- فريدريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي. مكتبة العبيكات، الرياض، ط1 ، 2002، ص: 18.
[2]- توفيق سعيد البيضون ، الاقتصاد السياسي الحديث . المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1 ، 1994 ، ص: 45.
[3]- حسين عمر ، التطور الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1، 1988 ، ص: 60.
[4]- مصطفى أحمد فريد و حسن سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000 ، ص: 142.

زيادة الثروة تتوقف على زيادة انتاجية العمل، كما أنّ تقسيم العمل يسمح باستخدام الآلات الكبيرة المعقدة في العملية الانتاجية، وأيضا يسمح بتقليص الوقت الضائع في الانتقال من مهمة إلى أخرى وإلى زيادة المقدرة على الابتكار، حيث أنّ الفضل في اختراع كل هذه الآلات التي تسهل وتوجز العمل يعود إلى مبدأ تقسيم العمل، فالإنسان قادر على اكتشاف طرق أسهل وأفضل للوصول ألى أيّ هدف عندما يكون تركيزه موجه على هدف معين، عوض من أن يكون مشتتا بين أمور كثيرة.[1]

1-3 تراكم راس المال:

يرى آدم سميث أنّ للتوسع في مبدأ تقسيم العمل لابدّ من تراكم رأس المال، والذي يعتبره عنصرا أساسيا لحدوث نمو اقتصادي، حيث اعتبر أنّ تراكم رأس المال يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار الذي بدوره يؤدي إلى الاستثمار، ومنه حسب رأي آدم سميث فالادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وهذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي.[2]

1-4 حرية التجارة:

على عكس التجاريين دعا آدم سميث إلى الحرية التجارية، حيث لم تكن التجارة الخارجية في نظره سوى امتداد للتجارة الداخلية، إذ أنّه كان يدحض حجة الحماية التجارية لدعم الصناعات الناشئة، ورأى أنّ الحرية التجارية تحمل إلى الخارج ذلك الفائض من الناتج القومي الذي يزيد على حاجة الاستهلاك المحلي، كما أنّها بالتالي تجلب الى الدولة سلعا أخرى قد يوجد لها طلب محلي غير أنّ العرض المحلي لهذه السلعة إما أن يكون منعدما أو قاصر الوفاء لحاجة الطلب المحلي.[3]

2- تحليل توماس روبيرت مالتس (1766 – 1834):

في عام 1796 طرح مالتس كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي " والذي تطرق فيه بمسألة النمو الاقتصادي، حيث اختلف مالتس عمن عداه من الاقتصاديين الكلاسيك في معالجته لقوانين التقدم

[1]- فريدريك شرر، مرجع سبق دكره، ص 19.
[2]- حسين عمر: التطور الاقتصادي، مرجع سبق ذكره (بتصرف)، ص 35.
[3]- نفس المرجع السابق ، ص 36.

الاقتصادي، وفي رأيه أنّ هذه القوانين تتضمن لا محالة معدّلا للزيادة في السكان ورأس المال لا يتناسب مع غلة الآراض الخصبة، والنتيجة الحتمية لذلك هي أنّ عدد السكان يربوا على موارد العيش.[1]

حيث بدأ مالتس تحليله بوضع فرضيتين أساسيتين:

أولا: أنّ الطعام لازم وضروري لوجود الانسان.

ثانيا: أنّ السكان في نمو مستمر نتيجة الزواج والتوالد وهي لازمة وضرورية لبقاء الجنس البشري. ورأى أنّ هذه القوانين لم تتغير منذ أقدم العصور، لذلك ليس لنا أن نستنبط أنّه قد يعتروها أي تغير في طبيعتها، فإذا سلمنا جدلا بهاتين الفرضيتين الأساسيتين، فإنّ قوة السكان أكبر من قوة الأرض في انتاج موارد الطعام اللازمة لحياة الانسان، وأنّ النمو السكاني يكون وفق متوالية هندسية بينما معدلات النمو الانتاجي تكون وفق متوالية حسابية، وبالتالي فنصيب الفرد من الدخل يتجه للانخفاض حتى يصل الى مستوى الكفاف،[2] وبالتالي فإنّ الاقتصاد يتجه في المدى الطويل إلى حالة السكون أو الاستقرار (معدل نمو معدوم).

يُعتبر مالتس أول من أدرج النواحي الاخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو، حيث يرى أنّ التمسك بتعاليم الدين يؤثر في سلوك الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد، وبالتالي ارتفاع انتاجية عنصر العمل. كما أكّد على أهمية الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنّه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد، وبالتالي ينصب تركيزهم على العمل فقط.

ويرى مالتس أنّ السبب الرئيسي في الفقر لا يُمكن أن يُنسب إلى الملكية الخاصة، الذي قد ينشأ عنه بعض التفاوت في الدخول بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، بل يجب أن ننسبه إلى تلك القوى الكامنة التي تدفع الانسان دائما إلى انتاج الجنس البشري بمعدل أكبر من معدل الزيادة

[1]- حسين عمر ، التطور الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره، ص: 60.
[2]- مشال توردارو، ترجمة محمود حسين حسن ومحمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية، (بتصرف) دار المريخ للنشر، الرياض، 2001 ص : 276 .

في موارد الطعام، ويرى أنّ الوسيلة لدفع عجلة النمو وتحسين حالات الطبقات الدنيا في المجتمع وتحسين الدخول الحقيقية للأفراد يكمن في عملية تحديد النسل، فإذا ما حدث ذلك فإنّه يضمن بطبيعة الحال النقص في المعروض من خدمة العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع سعر العمل (الأجور) بصفة دائمة.[1]

على هذا النحو فإنّ مالتس يُعتبر أول اقتصادي يبحث فيما إذا كان النظام الاقتصادي يتحرك صعودا أو هبوطا وفقا لقوانين حركة تنبعث في داخله، على عكس آدم سميث فقد كان يعتقد أنّ الزيادة في السكان تعني اتساع التخصص واتباع مبدأ تقسيم العمل. و اتفق مالتس مع آدم سميث حول أهمية الادخار في تكوين رأس المال لغرض انتاج سلع الاستهلاك، وبالتالي في زيادة الناتج والنمو الاقتصادي.

كما أكّد مالتس على أهمية الطلب الفعال في إحداث نمو اقتصادي، إذ يُبين أنّ بعض البلدان قد تتوفر لها الموارد الطبيعية والآراض الخصبة الواسعة ومع ذلك فإنّ شعوب هذه البلدان تعيش الفقر ولا تحظى إلاّ بمستوى منخفض من المعيشة، ويُفسّر ذلك على أنّ هذه الشعوب متخاذلة وخاملة وأنّ عاداتها وطرق حياتها هي على النحو الذي يجعلها تقنع بالضروريات فحسب، وأنّ مستوى معيشتها منخفض إلى الحد الذي يجعل الطلب الفعال منخفض كذلك، ولو زاد الطلب الفعال بأيّة وسيلة أو سياسة حكيمة فسوف يزداد إنتاج السلع ممّا يؤدي إلى زيادة النمو في هذه البلدان المتخلفة. وينتقل مالتس بعد ذلك إلى مناقشة الوسائل التي يمكن بها دعم الطلب الفعال حيث يوصي بالتوسع في الأسواق الداخلية والخارجية، فبالنسبة للأسواق الداخلية فأفضل وسيلة في نظره هي زيادة عدد المستهلكين غير المنتجين زيادة كافية، مثال ذلك ملاّك الأراضي والموظفين المدنيين والخدم، ولهذا السبب هو يعارض تكتل الاراضي في وحدات كبيرة، وإذا ما تجزّأت هذه الوحدات فسوف يكون هناك عدد كبير من الملاك، ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال وبالتالي حجم الدخل القومي.

[1]- حسين عمر، التطور الاقتصادي،(بتصرف) مرجع سبق ذكره، ص: 51..

3- تحليل دافيد ريكاردوا (1772 – 1823):

اهتم ريكاردوا في نظريته حول النمو الاقتصادي بالقطاع الفلاحي، واعتبره أهم النشاطات الاقتصادية لأنّه يوفر موارد العيش للسكان، ولهذا اعتبر الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.[1] حيث لم يقبل ريكاردوا نظرية النمو عند آدم سميث والذي أشار هذا الأخير أنّ في المُدّة الطويلة يتجه الربح نحو الانخفاض، فزيادة رأس المال والمنافسة بين المنتجين تؤدي إلى تخفيض الربح في المدى الطويل، حيث كان لريكاردوا تفسيرا آخر أراد به أن يبين تحت أيّة شروط يتجه معدل الربح نحو الانخفاض في المدّة الطويلة، إذ يرى أنّ قيمة السلعة تتحدد بقيمة العمل المبذول فيها فبالنسبة للحاصلات الزراعية والحبوب تتحدد قيمتها وفق لظروف الانتاج والأرض الأقل خصوبة، وقيمة السلع الصناعية تتحدد أيضا وفقا لكمية العمل المبذول فيها، و يتم توزيع قيمة الناتج بين الأجور والأرباح حسب معدل الأرباح السائد، فتكون الأرباح مرتفعة أو منخفضة حسب النسبة التي تدفع بها الأجور، ونظرا لأنّ الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف فإنّ معدل الأجور يتوقف بصفة عامة على مستوى أسعار المواد الغذائية وخاصة الحبوب، ومع التوزع وزيادة السكان فلابدّ أن ترتفع أثمان الحبوب نتيجة لزيادة العمل في الأراضي الأقل خصوبة بعد نفاذ الأراضي الخصبة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور للعمال الصناعيين وبالتالي تميل الأرباح إلى الانخفاض، وعلى ذلك فهناك اتجاه لانخفاض معدل الربح بسبب الارتفاع في أثمان المواد الغذائية كنتيجة لاستغلال الراضي الاقل خصوبة وهو ما يعرف بمبدأ تناقص الغلة.[2]

ونلاحظ هنا بداية بزوغ النظرة التشاؤمية للاقتصاد، ذلك أنّ معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض في المدى الطويل، وبالتالي بتناقص معدل تراكم رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي، إذا فمآل النظام الرأسمالي حسب ريكاردوا هو الاتجاه نحو الركود.[24]

[1]- اسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة، الجزائر، ط2 ، 1997، ص: 63.
[2]- حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ،(بتصرف) ، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995 ، ص: 71.

ورأى ريكاردوا أنّ الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة باستخدام التقنيات الحديثة في عملية الانتاج، لكنّه رأى أنّ ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.[1]

كذلك أعطى ريكاردوا أهمية للعوامل الغير الاقتصادية في النمو الاقتصادي، أهمها العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، وكذلك ركّز على أهمية حرية التجارة كعامل ممول للنمو من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية.[2]

كما قام ريكاردوا بتقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات اقتصادية رئيسية في نموذجه وهم:

الرأسماليون: حسب ريكاردوا فهؤلاء يلعبون دورا رئيسيا وأساسيا في الاقتصاد، ودورهم يتمثل في توفير رأس المال الثابت للإنتاج وتوفير مستلزمات العمل ودفع أجور العمال، وهدفهم دائما هو تحقيق الربح وتعظيمه وذلك بتحسين الظروف والطرق الانتاجية، وأيضا توسيع رأس المال عن طريق استثمار الارباح المكدسة.

العمال: يرى أنّ العمال يمثلون الشريحة الكبرى من السكان، وهم لا يمتلكون وسائل الانتاج بل يستخدمون تلك المقدمة من طرف الرأسماليين، ويعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور وحسب ريكاردوا فإنّ هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يقف عنده عدد السكان عن الزيادة أو النقصان (مستوى الكفاف)، فإذا ارتفعت الأجور عن هذا المستوى الطبيعي تتحسن أحوال المعيشة وتنخفض الوفيات نتيجة تحسن الرعاية الصحية وبالتالي يزداد عدد السكان، أمّا عندما تنخفض الأجور الحقيقية عن المستوى الطبيعي تنخفض مستويات المعيشة، فينتج عنه انخفاض نسبة المواليد وارتفاع عدد الوفيات وبالتالي يتناقص عدد السكان.

ملاّك الأراضي: أمّا أصحاب الأراضي فهم مهمون بالنسبة لريكاردوا، لأنّهم يمتلكون الأراض وهم بذلك يحصلون على ريع مقابل استخدامها، والريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل ورأس المال.

[1]- اسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية . مرجع سبق ذكره، ص: 63.
[2]- فايز ابراهيم الحبيب ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادية ، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص: 29.

4- النظرة العامة للنمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

بعد عرض أفكار أهم رواد المدرسة الكلاسيكية يمكننا التصور العام لنظرية هذه المدرسة حول النمو الاقتصادي، وهي أنّ النمو يتمثل في الانتقال من حالة الرواج الى حالة الاستقرار في المدى الطويل، حيث تبدأ حالة الرواج من ارتفاع مخزون رأس المال والأرباح ممّا يؤدي إلى ارتفاع الأجور وتحسن مستوى معيشة السكان وانخفاض نسبة الوفيات وتزايد عدد السكان، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع الطلب على الغذاء بما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة استخدام عناصر الانتاج (العمل، الأرض، رأس المال) فترتفع بذلك الأسعار وتنخفض مستوى المعيشة وبالتالي الدخول في حالة الاستقرار.

ولقد تميز الفكر الكلاسيكي بمعارضته الشديدة لمبدأ تدخل الدولة، ورأوا أنّ دورها يتمثل في الأساس في حماية أفراد المجتمع من العدوان الخارجي وحماية كل فرد في المجتمع من ظلم الآخرين ودعم المؤسسات الخاصة.[1]

5- نقد النظرية الكلاسيكية:

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:[2]

- عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجية، حيث على الرغم من اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني وأثره على الانتاجية فأنّه حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أنّ هذا العنصر يمكن تطبيقه فقط في القطاع الصناعي ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بقانون تناقص الغلّة. ولكن الزيادة الكبيرة في الانتاج الزراعي في الدول المتقدمة وحدوث الفائض وتصديره إلى الخارج نسفت هذه الفرضية، وبينت أنّ تناقص الغلة في القطاع الزراعي يُمكن إلغاؤه عن طريق التقنيات الحديثة.

[1]- بن عزة محمد وشلبي عبد اللطيف ، آثار برامج الانفاق العام في النمو الاقتصادي ، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد6 ،جامعة زيان عاشور، الجلفة 2013، ص: 64.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره ، ص: 72- 73 .

- عدم واقعية نظرية مالتس للسكان في الدول المتقدمة، حيث مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فاق نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة مستوى حد الكفاف بكثير وازداد بمعدل مُعتبر ومع ذلك تناقصت معدلات المواليد. ممّا أدّى إلى عدم صلاحية نظرية السكان لمالتس في تحليل النمو في الدول المتقدمة.

- اتسمت آراء الكلاسيك بجملة من الأخطاء العلمية نتيجة تمسكهم بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية المالتسية للسكان، حيث ترتب عليها دوران المجتمع حول حالة التوازن بينما أثبت الواقع أنّ النمو يمر عبر دورات من الانتعاش و الانكماش.

المبحث الثالث: أهم النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي.

1- نموذج هارود – دومار:

يقوم نموذجي هارود – دومار للنمو الاقتصادي على التجارب المُستمدة من الدول الرأسمالية المتطورة، ويهدف النموذجين إلى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة، حيث يدرس النموذجان إمكانية الوصول إلى معدل مستقر لنمو الدخل، ويؤكدان على أهمية الاستثمار في النمو فيشيران إلى الطابع المزدوج للاستثمار، فمن ناحية أنّ الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزياد في الاستثمار على الدخل التي تُحدَد بقيمة المضاعف، ومن الناحية الثانية أنّ الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد من خلال زيادة حجم التجهيزات الرأسمالية، ويطلق على الحالة الأولى بمفهوم " أثر الطلب " وعلى الثانية بمفهوم " أثر العرض ". وتؤدي الزيادة في صافي الاستثمار إلى زيادة في كل من الدخل الحقيقي والانتاج، وللوصول إلى مستوى توازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة لابد من أن يكون التوسع في الدخل والانتاج موازيا إلى التوسع في الطاقات الانتاجية للتجهيزات الرأسمالية،واذا لم يتحقق هذا الشرط فإنّ ذلك سيؤدي إلى وجود فائض في الطاقة الانتاجية أو إلى وجود طاقة عاطلة، ممّا تفرض على المنتجين تقليص حجم نفقاتهم الاستثمارية، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد بشكل سلبي فتنخفض الدخول

ومستويات التشغيل في الفترات اللاحقة ويخرج الاقتصاد عن مجرى التوازن المستقر للنمو، وعلى ذلك فإنّ الحفاظ على مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة يتطلب نموا متواصلا في صافي الاستثمار، اضافة إلى تحقيق نمو متواصل في الدخل بمعدل يكفي لتشغيل التجهيزات الرأسمالية بكامل طاقاتها، ويعبر عن هذه الحالة بمفهوم " معدل النمو المرغوب ". أو معدل النمو بالطاقة الكامنة.[1]

1-1 نموذج هارود Harred:

انشغل هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجمع حركي يصعب تحقيقه فيه، حيث نشر هارود أول محاولة له في هذا الموضوع بعنوان " مقال في النظرية الحركية 1939 " ثم طور ذلك الموضوع في كتاب نشره سنة 1948 بعنوان " نحو اقتصاديات حركية " مبرزا فيه أفكار جديدة.

اعتقد هارود أنّ الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا دائما، وأنّ تحقيق ذلك الاستقرار سوف يؤدي إلى ركود متتالي، وتعود الأسباب في رأيه أنّها كامنة في الاقتصاد الرأسمالي نفسه. ويعتمد نموذج هارود على ثلاثة معدلات مختلفة للنمو، الأولى وجود معدل نمو فعلي معبرا عنه الحرف G ويتحدد بنسبة الادخار ونسبة معامل (رأس المال / الناتج) ويشير هذا المعدل إلى التغيرات الدورية قصيرة الأجل في معدل النمو، والثانية تبين معدل النمو المرغوب فيه GW وهو يُعبر عن معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الاقتصاد، والثالثة تبين معدل النمو الطبيعي ويُرمز إليه بالمقدار Gn ويعتبره هارود قمة الرفاهية، ويُمكن أن يطلق عليه بمعدل النمو المحتمل أو معدل النمو عند مستوى الاستخدام التام.

1-1-1 معدل النمو الفعلي G:[2] توصل إلى هذا النموذج انطلاقا من وضع بعض الفرضيات وهي افتراضه أنّ الاقتصاد مغلق، الادخار الصافي هو نسبة ثابتة من الدخل وهو يعادل الاستثمار

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ، 2013 ، ص : 89.
[2]- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ، دار وائل، عمان، ،ط1، 2007، ص: 75 .

الفعلي عند التوازن، هناك توازن عند مستوى الاستخدام الكامل، الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار أي: $S' = \frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \dots\dots\dots 1$

حيث: S' : معدل الادخار، S : الادخار، Y : الناتج

كما افترض أيضا أنّ المستوى العام للأسعار ثابت، سعر الفائدة ثابت، معدل رأس المال على الناتج $\frac{K}{Y}$ يبقى ثابت .

ففي حالة التوازن فإنّ معدل الاستثمار i هو: $S = I \dots\dots\dots 2$

$$i = \frac{I}{Y} \dots\dots\dots 3$$

وأنّ الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في رأس المال: $I = \Delta K \dots\dots 4$

والمعدل الحدي لرأس المال هو: $K' = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots\dots\dots 5$

من المعادلتين 4 و 5 نجد: $K' = \frac{I}{\Delta Y} \dots\dots\dots 6$ ، ومنه $\Delta Y = \frac{I}{K'} \dots\dots 7$

وبقسمة المعادلة 7 على Y نجد: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K'} \dots\dots\dots 8$

ومن المعادلة 2 نجد أنّ معدل النمو الفعلي هو: $G = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S'}{K'} \dots\dots\dots 9$

ومنه حسب المعادلة 9 فإنّ معدل النمو الفعلي للناتج هو معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعدل الحدي (رأس المال / الناتج).

1-1-2 معدل النمو المرغوب فيه (المضمون) GW:

يُعرف هارود معدل النمو المرغوب فيه بأنّه " المعدل الذي عنده يطرح المنتجون تمام قناعتهم بعملهم. "[1] فهو إذا يعبر عن توازن المنظمون، أي خط التقدم الذي إن تحقق يجعل أصحاب الأرباح على ثقة تامة بأنّهم أنجزوا المطلوب منهم وهو الصحيح.

إنّ هذا المعدل للنمو يتعلق بسلوك أصحاب الأعمال، وعند هذا المعدل من النمو يكون الطلب كافيا بأن يبيع أصحاب الأعمال كامل انتاجهم وسيستمرون في الانتاج بنفس معدل النمو، وعلى ذلك عند مستوى مُعطى من الادخار يعتبر المعدل المرغوب للنمو الذي عنده تحافظ مستويات العرض و الطلب على السلع والخدمات عند مستوى التوازن والمعادلة المتمثلة لهذا النموذج هي:

$$GW = \frac{S'}{K} \dots\dots 10$$

حيث **GW**: معدل النمو المرغوب فيه خلال الفترة المحددة ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$.

Kr: معدل رأس المال الذي يُمّكن من تحقيق معدل النمو المرغوب فيه.

S': الميل المتوسط للادخار ممثلا بـ $\frac{S}{Y}$.

ومع ذلك تشير المعادلة **10** إلى أنّه إذا أريد للاقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند مستوى **GW** حيث يتم فيه استغلال الطاقة الانتاجية بالكامل فلا بدّ للدخل أن ينموا بمعدل $\frac{S'}{Kr}$ في السنة.

اذا كان الدخل ينموا بالمعدل المرغوب فيه ففي هذه الحالة يتم الاستغلال الكامل لتجهيزات رأس المال المتوفر في الاقتصاد، وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم وعلى ذلك فإنّ **GW** عبارة عن معدل نمو يحقق نفسه بنفسه.[2]

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص : 94.
[2]- نفس المرجع السابق، ص : 94.

1-1-3 معدل النمو الطبيعي Gn:

هو عبارة عن معدل النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الزيادة في السكان والتطور التكنولوجي ويعتمد معدل النمو الطبيعي على متغيرات كلية مثل: السكان، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية وتجهيزات رأس المال، وبعبارة أخرى إنّه معدل الزيادة عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد بالنمو السكاني وبمعدل التطور التكنولوجي.[1] وتتمثل معادلة معدل النمو الطبيعي كما يلي:

$$Gn * Kr = Or \dots\dots\dots 11$$

حيث Gn : هو معدل النمو الطبيعي عند مستوى الاستخدام التام، خلال فترة زمنية محددة ويقابل $\frac{\Delta Y}{Y}$.

Kr: هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل النمو الطبيعي.

Or: هو الميل المتوسط للادخار ولا يساوي S' ويعادل $\frac{S}{Y}$.

1-1-4 العلاقة بين المعاملات G ، GW ، Gn:

يتحقق النمو عند مستوى الاستخدام التام عندما **Gn = GW = G**، إلاّ أنّه توازن حدّ السكين Knfe – edge ، أي حالما يحصل انحراف بين معدل النمو الطبيعي والمرغوب فيه والمستقر عندئذ تبرز الشروط الدورية للكساد أو التضخم في الاقتصاد، فعندما يصبح **G > GW** في هذه الحالة تكون الزيادات في الاستثمار أسرع من الادخار وتكون الزيادة في الادخار أسرع من الاستثمار وتكون الزيادة في الدخل أقل من **GW**، وعلى ذلك يرى هارود أنّه إذا أصبح **GW > Gn** سيقع الاقتصاد في حالة كساد دوري، وفي هذه الحالة يكون **GW** هو الآخر أكبر من **G** لأنّ النهاية العليا لمعدل النمو المستقر تتأثر بمعدل النمو الطبيعي كما يتضح من الشكل التالي:

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص : 95.

الشكل رقم: 1-1 نموذج هارود عندما GW > Gn.

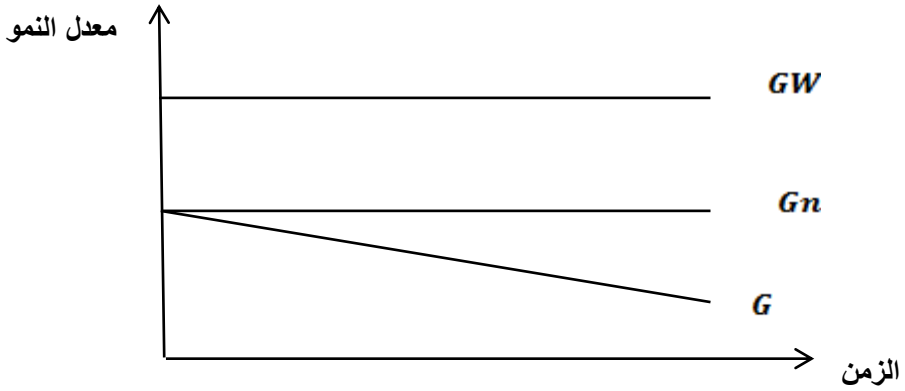

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ، ص 96.

عندما يتجاوز المعدل **GW** المعدل **Gn** (**K > Kr**) هذا يعني أنّ الاقتصاد يواجه فائض في سلع رأس المال سببه وجود نقص في عنصر العمل، ويؤدي هذا النقص إلى جعل معدل الزيادة في الانتاج عند مستوى أقل من **GW** وتعطل المكائن عن العمل ويحصل فائض في الطاقة، اضافة إلى ذلك تؤدي هذه الحالة إلى خفض مستوى الاستثمار والانتاج والاستخدام والدخل، وبذلك يسقط الاقتصاد في حالة كساد مزمن.

أمّا اذا كان الحال **GW < Gn** فإنّ **GW** سيكون هو الآخر أقل من **G** كما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم:1-2 نموذج هارود في حالة GW < Gn.

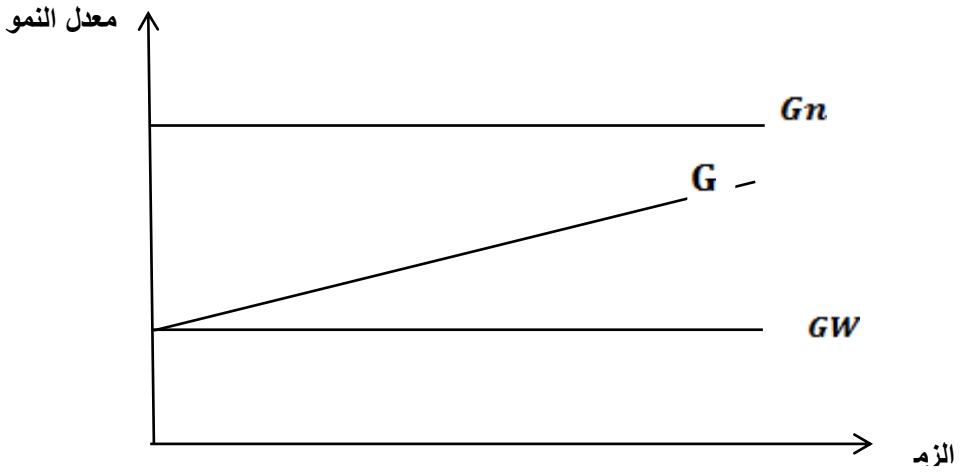

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص 96.

في هذه الحالة يكون $K > Kr$ وسيكون هناك نقص في سلع رأس المال وفائض في عنصر العمل وتكون الأرباح كبيرة، لأنّ الاستثمار المرغوب فيه سيكون أكبر من الاستثمار المحقق وتتوفر لدى رجال المال الرغبة في زيادة التجهيزات الرأسمالية، ويؤدي هذا التوجه إلى التضخم الدوري وفي مثل هذه الحالة يصبح الادخار فضيلة لأنّه يسمح بمعدل النمو المرغوب فيه.

إنّ عدم الاستقرار في نموذج هارود يعود إلى حالة الجمود في الافتراضات الأساسية للنموذج التي سبق ذكرها، وقد حاول الاقتصاديون ازالة هذا الجمود عن طريق السماح بإمكانية الاحلال بين العمل ورأس المال في دالة الانتاج، وذلك بجعل نسبة الادخار دالة في معدل الربح وجعل معدل نمو القوة العاملة كمتغير في عملية النمو.

2-1 نموذج دومار Domar:

يقوم بناء نموذج دومار على السؤال التالي: " طاما أنّ الاستثمار يخلق الدخل من جهة ويزيد الطاقة الانتاجية من جهة أخرى فما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الانتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام؟ وكان جواب دومار على السؤال هو العمل على ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار. وانطلق دومار من مجموعة من الفرضيات وهي:[1]

- اقتصاد مغلق.
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.
- متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- العلاقة بيم الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام للأسعار ثابت.

[1] - Abdelkader Sid Ahmed , croissance et développement, théorie et politique, TOME I, 2*eme* édition OPU Alger 1981, P192.

من خلال الاشكالية التي وضعها دومار نرى أنّه طرح نموذجه من خلال التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض والتي تمثلت في زيادة الاستثمار، والزيادة المحققة في جانب الطلب والتي تمثلت في زيادة الدخل، لذا سنحاول عرض كل جانب بالتفصيل.

1-2-1 جانب العرض:

انطلق دومار من افتراض أنّ قيمة الطاقة الانتاجية السنوية المحققة تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة رأس المال K .فالطاقة الانتاجية هي:[1]

$$Y_t = I * S \dots\dots\dots 12$$

وبالنظر لوجود اتفاقيات استثمارية تمت في الماضي فإنّ الزيادة الحقيقية في الطاقة الانتاجية لابدّ أن تقل عن ($I * K$) أي: $\Delta Y < I * K \dots\dots\dots 13$

وهذا الفرق يطلق عليه دومار الطاقة الاجتماعية الكامنة والذي يمثل بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = Y * \delta \dots\dots\dots 14$$

حيث δ: الطاقة الانتاجية الكامنة.

وعليه تكون: $\mathbf{I_t < I * K} \dots\dots\dots 15$

ومنه $(Y * \delta)$ تمثل الزيادة في الناتج الذي يستطيع المجتمع تحقيقه.

2-2-1 جانب الطلب:

افترض دومار أنّ زيادة الناتج أو الناتج الاضافي هو نتيجة الاستثمار الاضافي بتأثير الميل الحدي للادخار وذلك وفق المعادلة التالية:[2]

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \dots\dots\dots 16$$

[1]- مصطفى محمد مدحت و أحمد سهير عبد الظاهر ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 140.
[2]- نفس المرجع السابق، ص : 140.

α : الميل الحدي للادخار. ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار. ΔY : الزيادة السنوية في الدخل.

وتعرف أيضا بالنظرية الكينزية لآلية المضاعف، حيث يعتمد الطلب الكلي على قيمة هذا المضاعف.

1-2-3 التوازن العام:

حتي يتحقق المستوى التوازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام لابدّ من أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وبهذا نصل إلى معادلة التوازن في النموذج:

$$\frac{\Delta I}{\alpha} = I * \delta \dots\dots\dots\dots 17$$

وبقسمة طرفي المعادلة 17 على القيمة I ثم نضرب في α نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha * \delta$$

تبين المعادلة الأخيرة أنّ الوصول إلى مستوى الاستخدام التام يتطلب أن يكون معدل نمو الاستثمار المتحقق $\frac{\Delta I}{I}$ مساويا الى المقدار $(\alpha * \delta)$ (الميل الحدي للاستهلاك مضروبا في انتاجية رأس المال)، وهذا هو المعدل الذي يجب عنده أن ينمو الاستثمار حتى يضمن استخدام الطاقة المحتملة من أجل الوصول إلى معدل نمو مستقر في الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام.

بعد استعراض كل من نموذجي هارود و دومار يتبين مدى التشابه بينهما، إلاّ أنّه نجد أنّ هناك بعض الفروق في النموذجين يُمكن ابرازهما في النقاط التالية:[1]

- اهتم دومار بحساب الزيادة في الانتاج المتحصل عليه من خلال الاستثمار الجديد وهي δ أمّا هارود فاهتم بعدد وحدات الاستثمار الجديد اللاّزمة لإنتاج وحدة اضافية.

[1]- مصطفى محمد مدحت و أحمد سهير عبد الظاهر ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 141.

- يستند هارود إلى التصرف السلوكي للمنتجين بين ارتفاع الطلب على الناتج الجاري وتراكم رأس المال، أمّا دومار يستند إلى العلاقة الفنية بين تراكم رأس المال ونمو الطاقة الكامنة للإنتاج.
- يستند هارود إلى فكرة المعجل أمّا دومار فيستند إلى فكرة المضاعف.

1-3 نقد نموذجي هارود – دومار:

أهم انتقاد وجه للنموذجين هو أنّه من غير الممكن اعتمادهما في اقتصاديات الدول النامية للأسباب التالية:[1]

- معظم الناس في الدول النامية يعيشون على مستوى الكفاف والقليل منهم يتمتعون بالقدرة على الادخار.
- يعتقد "هيرشمان" أنّ القيمة الحالية والمستقبلية لنموذج هارود – دومار يعتمد على الميل الحدي للادخار وعلى معامل رأس المال وهما منخفضان كثيرا في الدول النامية.
- كما يرى "كراهام" أنّه ليس بوسع نموذج هارود – دومار أن يعالج مشكلة البطالة الهيكلية في الدول النامية، بل أنّ باستطاعة هذا النموذج أن يعالج البطالة الكينزية التي تنجم عن نقص الطلب الفعال أو عن استخدام رأس المال بأقل من طاقته الانتاجية، وفي الدول النامية عادة ما يكون النمو السكاني أسرع من تراكم الرأس مال ويكون ظهور البطالة الهيكلية نتيجة النقص في حجم التجهيزات الرأسمالية.
- افترض النموذجان وجود اقتصاد مغلق وهذا الشرط غير متوفر في أغلبية اقتصاديات الدول.
- يقوم النموذجان على مجموعة من الافتراضات البعيدة جدا عن الواقع، كافتراض ثبات الميل الحدي للادخار والذي لا يصلح في المدى الطويل، وأيضا ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

2- نموذج جوان روبنسون joan.robinson *

رأت روبنسون أنّ معدل النمو في نموذج هاود – دومار يتأثر بعاملين: الأول هو الأحوال التكنولوجية، والثاني هو الميل نحو الادخار، وهذا في رأيها يهمل أهم عامل من عوامل التنمية ألا وهو معدل تكوين رأس المال.

تناول نموذج النمو عند روبنسون مشكلة السكان وأثرها على معدل تراكم رأس المال، و إنّ صافي الدخل القومي في نموذج روبنسون يتكون من مجموع قائمة الأجور الكلية زائد الأرباح الكلية، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:[1]

$$Y = wN + pK$$

حيث : Y : صافي الدخل القومي، w : معدل الأجر الحقيقي

N : عدد العمال المستخدمين، p : معدل الربح ، K : حجم رأس المال

بذلك تكون Y دالة في $(N \cdot K)$ وطالما أنّ معدل الربح يلعب دورا جوهريا في نظرية تراكم رأس المال لذلك يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:[2] $P = \frac{Y - wN}{K}$

وعند القسمة على N نحصل على: $P = \frac{\frac{Y}{N} - w}{\frac{K}{N}}$

وعند وضع $Y/N = I$ و $\theta = K/N$ تصبح المعادلة السابقة كما يلي: $P = \frac{I - w}{\theta}$

ومنه فإنّ معدل الربح عبارة عن نسبة انتاجية العمل ناقصا منه قائمة الأجور الحقيقية مقسوما على كمية رأس المال المستخدمة لكل وحدة من العمل، وبعبارة أخرى إنّ معدل الربح (P) يعتمد على الدخل (Y)، انتاجية العمل (I)، معدل الأجر الحقيقي (w)، ونسبة رأس المال للعمل (θ).

---

* **جوان فيولت روبنسون Joan Violet Robinson** (عاشت 1903- 1983م). عالمة اقتصاد بريطانية، كان لنظرياتها أثر بالغ على الفكر الاقتصادي الغربي، كما كانت إحدى رائدات المدرسة البريطانية للاقتصاد الكينزيّ، التي تتبع مبادئ عالم الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز.

[2] - ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ، ص : 102.

وعلى جانب النفقات (expenditure) فإنّ صافي الدخل القومي **Y** يساوي الانفاق الاستهلاكي **C** زائد الانفاق الاستثماري **I** أي: $Y = C + I$

افترضت روبنسون أن تكون الادخارات معدومة من جانب الأجور وأنّ الادخارات من أصحاب الأعمال أي أنّ الأرباح فقط هي التي توجه نحو الاستثمارات وبذلك يصبح: $S = I$

ويصبح بالإمكان تبيان العلاقة بين الادخار – الاستثمار بالشكل التالي:

$$S = P \cdot K$$

$$I = \Delta K$$

$$PK = \Delta K$$

حيث ΔK : تمثل الزيادة في رأس مال الحقيقي، ومنه: $P = \frac{\Delta K}{K} = \frac{L-w}{\theta}$

ويكون معدل رأس المال $(\frac{\Delta K}{K})$ مساويا الى **(P)** (معدل الربح)، و يعتمد على نسبة العائد الصافي لرأس المال بالنسبة إلى حجم رأس المال، وعند ثبات الدخل مع انخفاض معدل الأجر أو زيادة الدخل مع ثبات معدل الأجر فإنّ معدل الربح سيتجه نحو الزيادة، وكذلك يمكن أن يزداد معدل الربح اذا انخفضت نسبة رأس المال للعمل، وبهذه الصورة يستطيع المنظم تعظيم أرباحه.

إضافة إلى معدل نمو رأس المال $(\frac{\Delta K}{K})$ هناك معدل النمو السكاني $(\frac{\Delta N}{N})$ الذين يحددان معدل النمو في الاقتصاد، عندما يكون معدل النمو السكاني مساويا إلى معدل نمو رأس المال $(\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta N}{N})$ يكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى الاستخدام التام، وتطلق روبنسون عل حالة التوازن هذه اسم "العصر الذهبي" الذي يشير إلى تحقيق نمو مستقر Stedy عند مستوى الاستخدام التام.[1]

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص : 104.

نلاحظ هنا أنّ نموذج روبنسون تضمّن بعض خصائص الدول النامية، إذ درست روبنسون في نموذجها مشكلة السكان وأثرها على معدل تراكم رأس المال، وتقول روبنسون بوجود عصر ذهبي لأي بلد يُمكن أن يصل اليه من خلال رسم خطة للنمو الاقتصادي.

بعض الانتقادات الموجهة لنموذج روبنسون:

وجهت لروبنسن بعض الانتقادات فيما يخص تحليلها بالنسبة للدول النامية أهمها:[1]

- المستوى المنخفض لمعدل تراكم رأس المال إلى معدل النمو المتوقع، حيث في الاقتصاد النامي يكون معدل تراكم رأس المال دائما أقل من معدل النمو المتوقع، ووجود فائض في قوة العمل
- افترضت روبنسن أنّ الاقتصاد مغلق وهذا الشرط غير واقعي.
- ثبات معامل الانتاج: يفترض نموذج روبنسن أنّ العمل ورأس المال يتم مزجهما بنسب ثابتة للحصول على كمية معينة من الانتاج ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي.

3 – نموذج روبيرت سولو solow:

جاء هذا النموذج بناء على أبحاث الاقتصادي الأمريكي الشهير روبيرت سولو الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987، حيث تركزت أبحاثه على توسيع نموذج هارود – دومار من خلال إدخال عنصر انتاجي جديد هو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي، وكان ذلك من خلال بحثه " نظرية النمو الاقتصادي عام 1956.[2] حيث صاغ نظريته بشكل رياضي ساعدت على القيام بالكثير من الأعمال التجريبية، ويركز نموذج سولو على مجموعة من الفرضيات والتي ندرجها فيما يلي:[3]

[1]- المرجع السابق، ص : 106.

[2]- مصطفى محمد مدحت وأحمد سهير عبد الظاهر ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

[3] – Robert J. Barro et Xavier sala-I-martin , La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazerolle , Edi science internationale, Paris1996, P 20.

- افترض وجود قطاع واحد يقوم بإنتاج سلعة واحدة قابلة للاستهلاك.
- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة التامة.
- ثبات مستوى العام للأسعار.
- دالة الانتاج من نوع كوب – دوغلاس وهي متجانسة من الدرجة الأولى.
- يرتفع عرض العمل بمعدل ثابت مماثل لمعدل نمو السكان ويكون الطلب على العمل مساويا للعرض مما يجعل نسبة العمال ثابتة بالنسبة لعدد السكان.
- يمتلك قطاع العائلات عوامل الانتاج (العمل L، رأس المال K) وتقوم بتأجيرها للمؤسسات لاستخدامها في عملية الانتاج.

يهتلك رأس لمال K بمعدل ثابت δ سنوي ما يؤدي إلى انخفاض قيمته الحقيقية في الاقتصاد بمعدل δK.

الانتاجية الحدية للعمل ورأس المال تؤول إلى مالا نهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال الى الصفر على التوالي، وعندما يؤول رأس المال والعمل إلى مالا نهاية فإنّ الانتاجية الحدية لهما تؤول إلى الصفر وهذين الخاصيتين يطلق عليهما بشرط ايندا INADA وهما بالصيغتين التاليتين:

$$\lim_{K\to\infty} F'(K) = \lim_{L\to\infty} F'(L) = 0 \quad ; \quad \lim_{K\to 0} F'(K) = \lim_{L\to 0} F'(L) = \infty$$

وهو ما يعني أنّ $F'(L)$ و $F'(K)$ دالتين من قطع مكافئ

3-1 عرض نموذج سولو 1956:

لقد تم الاعتماد لبناء النموذج على دالة الانتاج من نوع كوب – دوغلاس والتي تخص الانتاج على المستوى الكلي، حيث نقوم بمزج عنصر العمل ورأس المال والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Y = F(K;L) = K^{\alpha} \cdot L^{(1-\alpha)}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبما أنّ النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في قيمة الناتج الحقيقي للفرد، فقد قام سولو ببناء نموذجه استنادا إلى دالة الانتاج العامل الواحد، فتصبح الصيغة السابقة بالشكل الآتي:

$$\frac{Y}{L} = y \Rightarrow y = \frac{F(K\,.\,L)}{L} \Leftrightarrow y = \frac{K^{\alpha}.\,L^{(1-\alpha)}}{L} \Leftrightarrow y = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

حيث تمثل $\frac{K}{L}$ قيمة رأس المال للفرد الواحد، حيث نركز لها بالرمز $\mathbf{k}$ ومنه $y = k^{\alpha}..(1)$

من العبارة **1** نجد أنّ مستوى الناتج للفرد يحدده مستوى مخزون رأس المال الفرد الواحد، وبذلك يجب دراسة تطور هذا الأخير وتغير قيمته عبر الزمن والتي تأخذ الصيغة التالية:[1]

$$\frac{dK}{dt} = K_{t+1} - K_t = \Delta K = \dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots (2)$$

وتشير المعدلة **2** بأنّ تغير رأس المال عبر الزمن $\dot{\mathbf{K}}$ هو عبارة عن الاستثمار الخاص منقوصا منه قيمة اهتلاك رأس المال في الفترة السابقة، حيث sY تمثل قيمة الاستثمار الخاص وهو مساوي للادخار وتشكل المعادلة **2** مع المعادلة **1** الأساس الذي قام عليه نموذج سولو.

ومن أجل مواصلة عرض النموذج نرجع للفرضية التي تتعلق بنمو عنصر العمل، حيث في ظل غياب التقدم التقني فإنّ التشغيل يزيد بمعدل نسبي n والذي يعرف بالعلاقة التالية:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{\frac{dL}{dt}}{L} = n$$

إذا أخذنا تكامل الدالة السابقة بالنسبة لعنصر الزمن نجد:

$$\int \frac{\frac{dL}{dt}}{L}\,dt = \int n\,dt \Leftrightarrow \lim L = n.t + b$$

حيث lim اللوغاريتم النيبيري و b عنصر ثابت.

1- حمزة مرادسي ، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009-2010 ، ص 48.

$$L = e^{nt+b} \Leftrightarrow L = e^{nt}.e^{b}$$

$$L = L_0.e^{nt} \dots\dots\dots (3)$$

حيث تمثل المعدلة **3** قيمة العرض والطلب على العمل وذلك لأنّهما متساويان حسب نظرية سولو

وبتعويض **3** في **2** نجد أنّ: $\dot{K} = sF(K_t.L_0e^{nt}) - \delta K_t \dots\dots (4)$

ولدينا:

$$K_t = K_t.\frac{L_t}{L_t} \Leftrightarrow K_t = \frac{K_t}{L_t} L_t \Leftrightarrow K_t = k_t.L_t \Leftrightarrow K_t = k_t.L_0e^{nt}$$

و باشتقاق K_t بالنسبة للزمن نجد:

$$K'_t = k_t.L_0e^{nt} + n.k\,L_0e^{nt} \dots\dots\dots (5)$$

ومنه تصبح المعادلة رقم **4** كالتالي:

$$\dot{K} = sF(k_t.L_0e^{nt} \;;\; L_0e^{nt}) - \delta k_t L_0e^{nt}$$

وبما أنّ الدالة متجانسة من الدرجة الأولى وذات غلة حجم ثابتة، فيمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$\dot{K}_t = sL_0e^{nt}\,F(k_t.1) - \delta k_t.L_0e^{nt} \dots\dots (6)$$

وبما أنّ الاشتقاق ما هو الاّ مقدار التغير عبر الزمن نجد أنّ المعادلة **6** تساوي المعادلة **5** فنجد

$$K'_t = \dot{K}_t \Leftrightarrow k'_t.L_0e^{nt} + n.k_tL_0e^{nt} = s.L_0e^{nt}F(k_t) - \delta k_t.L_0e^{nt}$$

$$\Leftrightarrow L_0e^{nt}(k'_t + n\,k) = L_0e^{nt}(s.F(k_t) - \delta k_t)$$

$$\Leftrightarrow k'_t + n.k_t = s.F(k_t) - \delta k_t$$

ومنه نجد:

$$\Leftrightarrow k'_t = s.F(k_t) - (\delta + n)k_t$$

$$\Leftrightarrow \dot{k}_t = sk^{\alpha} - (\delta + n)k_t \dots\dots\dots (7)$$

ومن المعادلة 7 نجد أنّ تغيرات رأس المال الفرد الواحد محدد بثلاث معاملات وهي:

s : الميل الحدّي للادخار. n : معدل نمو السكان أو العمالة. δ : اهتلاك رأس المال

حيث أنّ الميل الحدي للادخار يؤثر ايجابا غلى قيمة رأس المال الفرد، بينما يؤثر زيادة كل من معدل النمو السكاني واهتلاك رأس المال سلبا على نصيب الفرد من رأس المال.

نجد من أنّ المعادلة 7 تتكون من جزأين، الجزء الأول (sk^{α}) كثير حدود من الدرجة α، أمّا الجزء الثاني $(\delta + n)k_t$ فهو عبارة عن خط مستقيم، ويوضح التمثيل البياني التالي مراحل النمو الاقتصادي عند سولو.

الشكل رقم: 1-3 منحنى نموذج سولو.

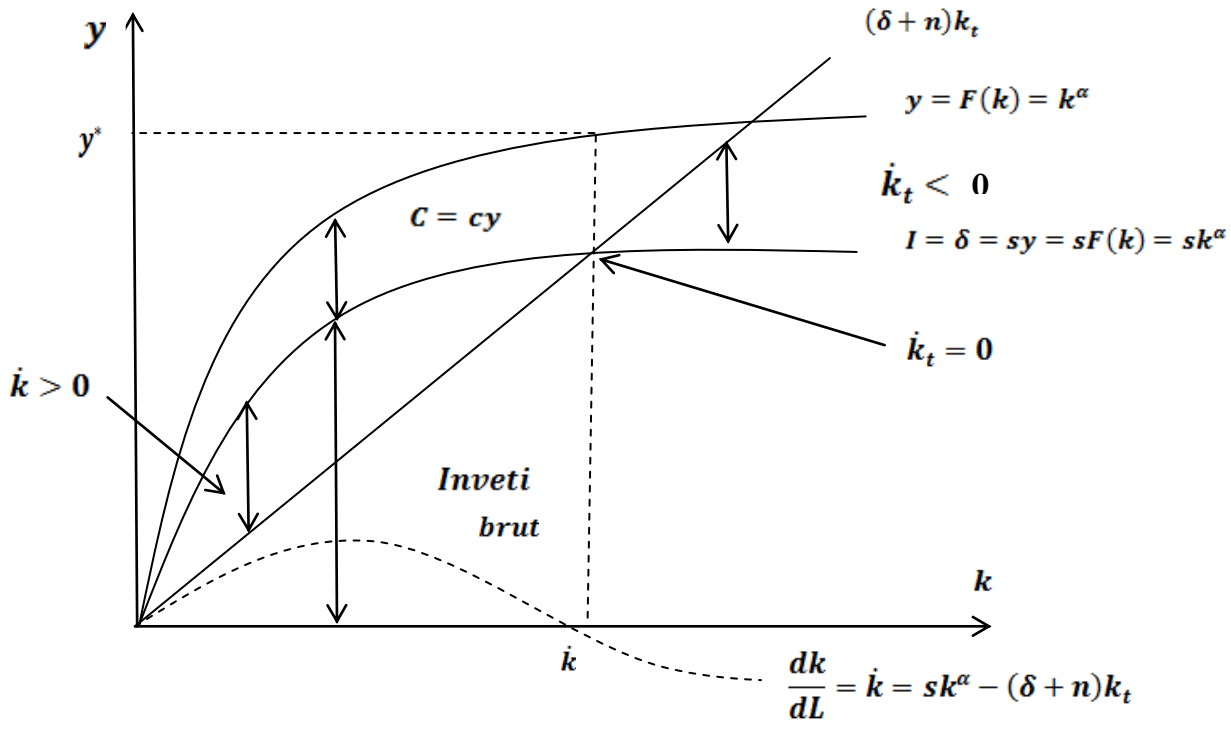

Source : Achour Yamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie ; Thèse De Doctorat, Université Tlemcen, Année universitaire 2013-2014 ,P 91.

نلاحظ من الشكل أنّ دالة الانتاج للفرد $\mathbf{y}$ تتزايد بمعدل متناقص إلى أن تتسطح وذلك كلما ازدادت قيمة رأس المال الفرد $\mathbf{k}$، ذلك لأنّ الناتج الحدي لرأس المال متناقص. وكما يبين الشكل أنّ جزء من الناتج يستهلك والباقي يوجه للادخار والذي يمثل قيمة الاستثمار، ويبرز الشكل بأنّه يوجد مخزون واحد من رأس المال هو $\dot{k}$ والذي يكون في الاستثمار مساويا للاهتلاك الفعلي لرأس المال $\Delta k = 0$ أي ثبات مخزون رأس المال $[sk^{\alpha} = (\delta + n)k_t]$ وهذا المستوى التوازني من k يحدد ما يسمى " بالحالة المستقرة للاقتصاد " وهي تعبر عن حالة التوازن في المدى الطويل للاقتصاد، إذ أنّ لكل اقتصاد له مستوى معين من مخزون رأس المال يمثل الحالة المستقرة، وهذا يعتبر أحد عوامل اختلاف النمو ودرجة التقدم بين الدول، لأنّه كلما كان رأس المال الموافق للحالة المستقرة مرتفعا كلما زاد حجم الناتج.

حيث إذا كان رأس المال في بلد ما أقل من رأس المال للحالة المستقرة يكون في هذه الحالة الاستثمار أكبر من الاهتلاك الفعلي لرأس المال مما يؤدي إلى زيادة رأس المال مع مرور الوقت يقابله زيادة في حجم الناتج (حدوث نمو اقتصادي)، ويستمر مخزون رأس المال في الزيادة بشكل متناقص إلى أن يصل الى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد $\dot{k}$ حيث يكون اهتلاك رأس المال مساويا لقيمة الاستثمار $[sF(k^*) = (\delta + n)k^*_t]$، أمّا إذا كان حجم رأس المال أكبر من رأس مال الحالة المستقرة فهذا يعني وجود حالة توسع للتراكم الرأسمالي، ينتج عنه أنّ الاستثمار يكون أقل من الاهتلاك الفعلي لرأس المال مّا يؤدي إلى انخفاض مخزون رأس المال حتى يصل الى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد.

ويمكن توضيح ما سبق بالشكل التالي:

الشكل رقم:1-4 الحالة المستقرة للاقتصاد.

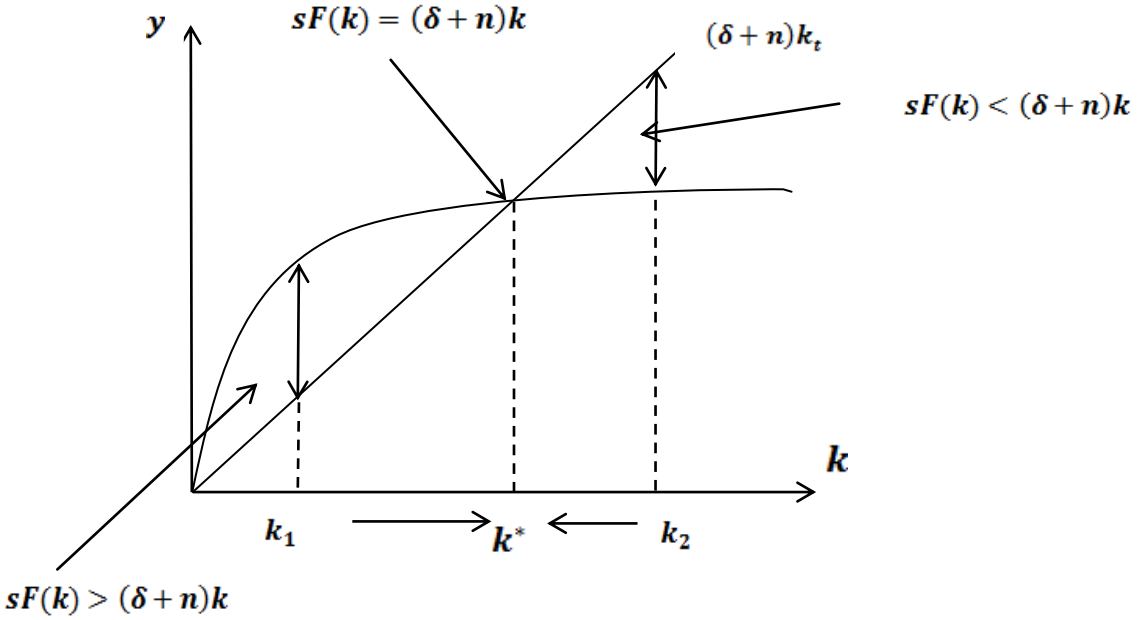

Source : Achour Yamna , OP_ Cit, P 92.

أثر الادخار على التراكم الرأسمالي:

إنّ تغيرات معدل الادخار لها تأثير مباشر على عملية التراكم الرأسمالي، بحكم أنّ الادخار يؤثر على حجم الاستثمار بشكل طردي، هذا يعني أنّ معدل الادخار يؤثر على معدل النمو الاقتصادي، إذ أنّ ارتفاع معدلات الادخار من s_1 إلى s_1 فذلك يعني ارتفاع حجم الاستثمار من $s_1F(k)$ إلى $s_2F(k)$ حيث يكون $s_1F(k) < s_2F(k)$ وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال التوازني الذي يدل على الحالة المستقرة للاقتصاد إلى مستويات أعلى فيصبح $s_2F(k^*) = (\delta + n)k^*$، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات النمو في الدول التي ترتفع فيها معدلات الادخار بشكل معتبر يؤدي إلى الزيادة من عملية التراكم الرأسمالي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم :1-5 أثر ارتفاع معدل الادخار على مستوى الاستقرار الاقتصادي.

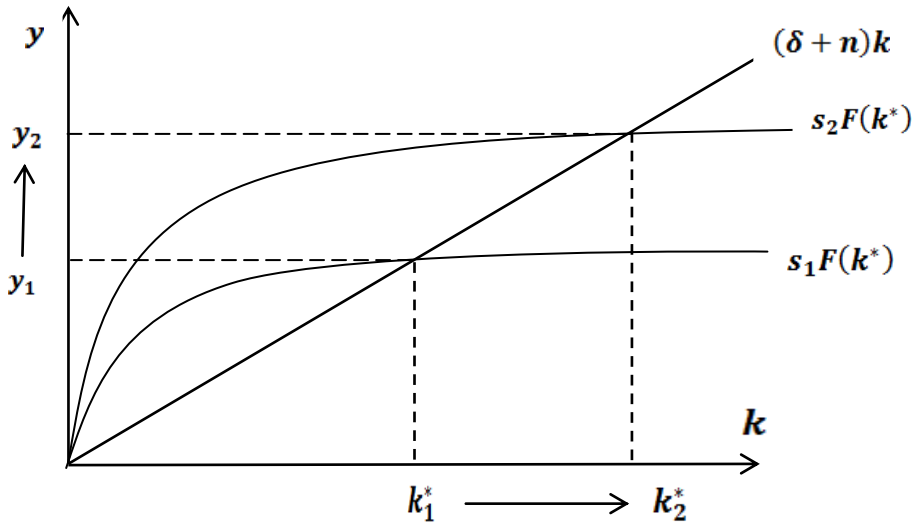

Source : Achour Yamna , OP_ Cit , P 94.

أثر النمو السكاني على التراكم الرأسمالي:

إنّ ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى الاهتلاك الفعلي لرأس المال بشكل ينتج عنه انخفاض مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة من k_1^* الى k_2^*، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الناتج الفردي من y_1^* الى y_2^* وهو ما يؤكد أنّ ارتفاع المعدل السكاني من سنة إلى أخرى بشكل كبير يؤثر بشكل سلبي على مستويات النمو الاقتصادي.

الشكل رقم:1-6 أثر ارتفاع معدل النمو السكاني على الحالة المستقرة للاقتصاد.

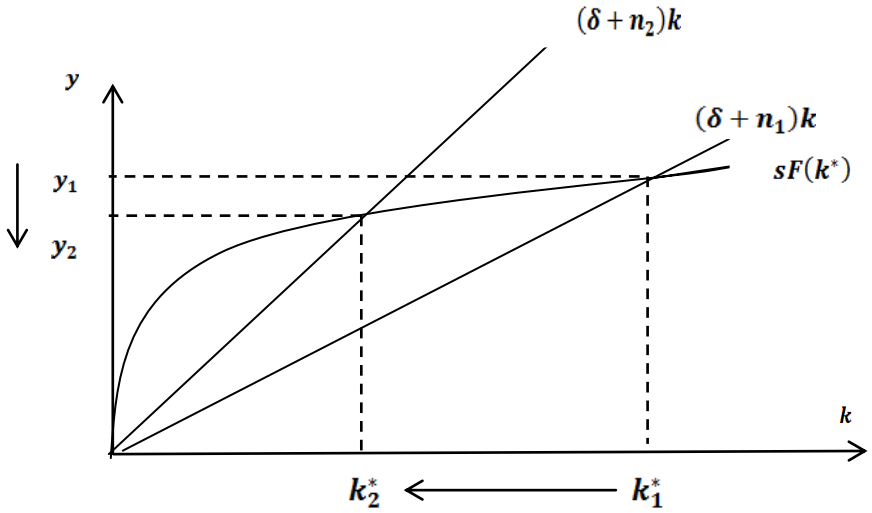

Source: Achour Yamna , OP_ Cit. P 95.

وكنتيجة يُمكن القول أنّ الدول التي لها ميل كبير للادخار ومعدل نمو سكاني منخفض هي دول تتميز بنمو مستمر وطويل المدى، لأنّ ارتفاع معدل الادخار وانخفاض معدل النمو السكاني يؤدي إلى الابتعاد أكثر عن حالة الاستقرار الاقتصادي، بينما الدول التي تتسم بمعدل ادخار ضعيف أو معدل نمو سكاني مرتفع أوكليهما تكون حالة الاستقرار فيها قريبة جدا، مما ينتج عنه انخفاضات في معدلات النمو إلى أن ينعدم. ويمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

لتحديد نقطة الاستقرار الاقتصادي (k^*, y^*) يتعين علينا جعل التغير في رأس المال الفردي مساويا للصفر $\Delta k^* = 0 \Leftrightarrow sF(k^*) - (\delta + n)k^* = 0$

$$s(k^*)^{\alpha} - (\delta + n)k^* = 0 \Leftrightarrow \frac{k^*}{(k^*)^{\alpha}} = \frac{s}{\delta+n} \Rightarrow (k^*)^{(1-\alpha)} = \frac{s}{\delta+n}$$

$$\mathbf{k^* = \left[\frac{s}{\delta + n}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}}} \ldots\ldots\ldots\ldots 9$$

وبتعويض **9** في **1** نجد: $\mathbf{y^* = \left[\frac{s}{\delta+n}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}}$

ويتحقق لذلك وضع الاستقرار في معدل نمو رأس المال عندما يكون : $\frac{s}{k_t^{(1-\alpha)}} = (\delta + n)$

ومنه من المعادلات يتوضح أن هناك علاقة طردية بين معدل الادخار ونصيب الفرد من رأس المال والناتج في حالة الاستقرار، أمّا معدل النمو السكاني فله علاقة عكسية بهما.

2-3 نموذج سولو في حالة وجود تطور تقني:[1]

اعتبر سولو أنّ التطور التقني هو مصدر النمو الاقتصادي المستمر، حيث أنّ الناتج الكلي ينمو بشكل مستمر إذا كان هناك تطور تقني وان لم يحدث نمو في رأس المال أو العمل. وبالتالي فإنّ اعتماد الناتج على العمل ورأس المال فقط لن يحقق نموا مستمرا، بسبب تناقص الانتاجية الحدية للعمل ورأس المال مما يؤدي إلى الوصول المحتوم لنقطة الاستقرار الاقتصادي

[1] - Robert J. Barro et Xavier sala-I-martin , La croissance économique. OP.Cit. PP 38-40.

وهذا ما يفسر نمو الدخل الفردي في الدول المتقدمة على مدى القرنين الماضيين بشكل مرتفع ومستمر دون الوصول إلى حالة الاستقرار والسكون.

لهذا أقدم سولو على توسيع نموذجه الأولي بإدخال عنصر انتاجي جديد هو التطور التقني (نرمز له بالرمز A) حيث اعتبره متغير خارجي، ينمو بمعدل أسي ثابت g يُحدد من خارج النموذج، وأدخل سولو التطور التقني في نموذجه بالشكل التالي:

$$Y = F(K\,.\,AL) = K^{\alpha}\,.(AL)^{1-\alpha}$$

حيث: $A_t = A_0 e^{gt}$.

A_0 : تمثل القيمة الأوبية للتطور التقني في اللحظة الابتدائية.

نلاحظ أنّ سولو قد أدخل العامل التقني في عنصر العمل وهذا ما يسمى بـ "كفاءة عنصر العمل" والتي ترجع إلى المستوى المعرفي والتأهيلي الذي يتمتع به عنصر العمل في اطار عملية الانتاج حيث (AL) يدل على حجم العمالة الكفأة.

لحساب معدل نمو الناتج لكل وحدة عمل فعالة نقوم بقسمة قيمة الناتج الكلي على عدد العمال المؤهلين لتصبح المعادلة بالشكل التالي: $\frac{Y}{AL} = \frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{AL} \Leftrightarrow \tilde{y} = \frac{K^{\alpha}.A^{(1-\alpha)}.L^{(1-\alpha)}}{AL}$

$$\tilde{y} = \frac{K^{\alpha}}{(AL)^{\alpha}} \quad \Leftrightarrow \quad \tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$$

حيث $\tilde{y}$ و $\tilde{k}$ تعبران عن رأس المال والناتج لكل وحدة عمل فعالة على التوالي.

وفي هذا النموذج يستبدل معدل نمو القوى العاملة n بمعدل نمو العمالة الفعالة $(n+g)$.

وبهذه المعطيات تصبح المعادلة رقم 7 بالشكل التالي:

$$\dot{\tilde{k}} = s\tilde{k}^{\alpha} - (n+g+\delta)\,.\tilde{k}$$

وهذه هي المعادلة النهائية التي توصل إليها سولو التي تبرز العامل التقني كعامل خارجي والتي يتحدد من خلالها الحالة المستقرة للاقتصاد.

3-3 الانتقادات الموجهة لنموذج سولو:

وجه لنموذج سولو عدة انتقادات منها على الخصوص:

- افتراض النموذج تماثل السلع المنتجة ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي.
- افتراض الاقتصاد مغلق واستبعاد تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.
- سيادة المنافسة التامة في الاقتصاد.
- عدم توضيح الكيفية التي يتحقق بها التطور والتقدم التكنولوجي في البلدان، فقد افترضه بمثابة عنصر خارجي أي لا يمكن معرفة محدداته وهو مستقل عن القرارات الاقتصادية.

4- نماذج النمو الداخلي:

أصبح نموذج سولو مع بداية الثمانينات من القرن الماضي غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، مما أدّى بظهور ما يعرف بنظريات النمو الداخلي لتفسير أسباب هذا التفاوت، وأرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج سولو على تفسير أسباب هذا التفاوت إلى سببين رئيسيين هما:

- افتراض ثبات معدلات نمو التقدم التقني A.
- افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص.

حيث ترى نظريات النمو الداخلي أنّ هناك عدة مصادر للنمو الاقتصاد، فنجد مثلا رومر ROMER يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير، أمّا لوكاس LUCAS فقد ركز في

نموذجه على الرأس المال البشري، في حين ركز البعض الآخر على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.[1]

4 – 1 نموذج AK:

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل. فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج مشكل المردودية الحدية المتناقصة لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال $(\alpha = 1)$. وتأخذ دالة الانتاج AK الشكل التالي:[2]

$$Y = AK \dots\dots 1$$

حيث A: معامل ثابت ، K : رصيد رأس المال.

هذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيه العائد ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو. أي أنّ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots (2)$$

مع افتراض أنّ عدد السكان ثابت:

$$L = nL = 0$$

من 1 و2 يمكن استخراج المعادلة التالية:

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots (3)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots (4)$$

حيث :

- Y: حجم الناتج الكلي.

1- Dominique Guellec et Pierre Ralle , les nouvelles théorie de la croissance , 5eme édition , la découvert Paris 2003, P 23.

2- دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر) . الملتقى الدولي " Progrès technologique, Productivité, compétitivité, croissance et emploi "، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 11-12 ماي 2007 ، ص: 14.

- K: رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات)، ورأس المال البشري (العمالة).
- s: معدل الادخار.
- A: متغير ثابت وموجب يمثل التكنولوجيا السائدة.

وعليه بالعودة إلى نموذج سولو مع مراعاة فرضيات AK فإنّنا نجد الشكل التالي:

الشكل رقم : 1-7 نموذج AK .

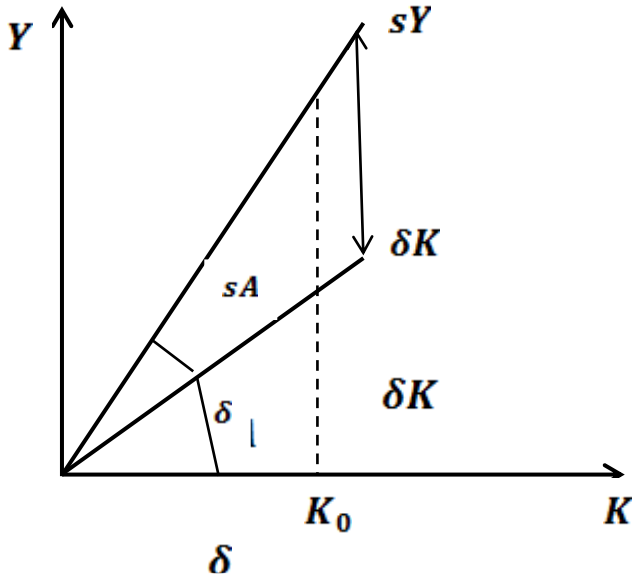

Source: ACHOUR YAMNA , OP_ Cit. P 95.

إنّ الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعوض رأس المال المُهتلك، أما منحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أنّ Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK .

لنفترض أنّ اقتصادا ما يبدأ من النقطة K_0، في حالة نموذج سولو كان تراكم رأس المال خاضعا للمردود المتناقص $(\alpha < 1)$ أي أنّ كل وحدة جديدة في رأس المال تكون انتاجيتها أقل من سابقتها، فلاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي k

أما في هذا النموذج AK فيتميز تراكم رأس المال بمردود ثابت، أي أنّ الانتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال نساوي التي قبلها والتي بعدها وتكون دئما مساوية لـ A حيث:[1]

$$A = \frac{Y}{K} \quad , \quad \frac{\dot{K}}{K} = s.\frac{Y}{K} - \delta$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_Y$$ وبالتالي:

ومن المعادلة 3 و4 نستنتج أنّ معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الانتاج، و g_Y لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار) ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار سيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

4 – 2 نموذج لوكاس Lucas:

قام لوكاس بإدخال رأس المال البشري في نموذجه حيث ابتدأ بمجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:[2]

- يعتبر أنّ الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهما مكرس في انتاج السلع والخدمات والآخر مهتم في تكوين رأس المال البشري.
- لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول وعددهم يساوي n.
- يكون تراكم رأس المال البشري Kh مقيد بالدالة التالية: $\dot{h} = B\,(1-\mu)$.

حيث: μ: الزمن المسخر للعمل.

$(1-\mu)$: الزمن المسخر للتعليم.

B: مقدار الفعالية.

ومنه يصبح لدينا: $\frac{\dot{h}}{h} = B.(1-\mu)$

[1] – Michael Burda , Charles Wyplosz , Macroéconomie une perspective européenne , 3eme édition, traduction de la 3eme par JEAN HAROUD, de boeck P65.

[2] – Schubert Katheline , Macroeconomie comportement et croissance, 2éme Edition, Vuibut, France2000, P 305

دالة الانتاج هي من نوع كوب دوغلاس تأخذ الشكل التالي: $Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta}$

وتمثل h: رأس المال البشري الفردي.

نجد أنّ نموذج لوكاس له خصائص مشتركة مع نموذج سولو، حيث نجد في نموذج لوكاس أنّ الرأس المال البشري h يلعب دور التقدم التقني A في نموذج سولو، مع اختلاف أن لوكاس يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري على عكس سولو الذي اعتبر A ثابتا.

حيث يرى لوكاس أنّه كلما كان هناك تسخير وقت كافي للتكوين والتدريب $(1-\mu)$ من طرف الافراد، كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري Kh وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

وفي هذا النموذج نجد أيضا أنّ سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، حيث نجد أنّ الدول المتقدمة تتميز بمعدلات تنموية جيدة لأنّها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي لتكوين أفرادها على عكس الدول المتخلفة التي تتميز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اعطاء الأهمية الكبرى للتعليم والتكوين لأفرادها، والتي عادة ما يكون لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

4 – 3 نموذج رومر ROMER لسنة 1990:

يعتبر نموذج رومر لسنة 1990 أكثر واقعية من النماذج السابقة من ناحية تمثيله لعملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، حيث ينطلق رومر من فكرة وهي أنّ المعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة (التكلفة الحدية للمعلومة معدومة)، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيًا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلاّ جزئيًا، وبالتالي لا يمكن

افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضًا عن ذلك فإنّه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل نظرية سولو.[1]

4-3-1 افتراضات النموذج:[2]

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدمًا تعرف نموًا مساندًا– مضاعفًا.–
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = (K)^{\alpha}.[A\,L_Y]^{1-\alpha} \quad ,0 < \alpha < 1$$

- حيث: **A**: رصيد الأفكار، **K**: رصيد رأس المال.

إنّ مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في K و L_Y ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج" سولو – "بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار –بمعدل ثابت s ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب: $\dot{K} = sY - \delta K$.

إنّ العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث: $\frac{\dot{L}}{L} = n$.

في نموذج" سولو "كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أمّا في نموذج رومر فهو داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة t و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبًا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار γ وعليه نكتب المعادلة التالية:

[1] - دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
[2] - نفس المرجع السابق، ص : 18.

$$L = L_A + L_Y \quad \text{ومنه} \quad \dot{A} = \gamma . L_A$$

حيث: L_A: إنتاج الأفكار أو التكوين، L_Y : الإنتاج المباشر.

يمكننا افتراض أنّ: $\gamma = b.A^{\rho}$.

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث ρ و b ثوابت فعندما يكون $(\rho > 0)$ فإنّ إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أمّا عندما يكون $(\rho < 0)$ فإنّ الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

فإذا فرضنا أنّ عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا: $L_A = L_A^{\lambda} (0 < \lambda < 1)$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي: $\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$.

حيث نلاحظ أنّه بأخذ كل باحث على حدى فإنّ (γ) يعتبر ثابت (مردودات ثابتة) أما على المستوى الكلي فإنّ (γ) يتغير متأثرًا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية Externalities) وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنّه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

2-3-4 النمو المتوازن:

مع الجزء الثابت من الباحثين يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التا $g_Y = g_Y = g_Y$

هذا يدل على أنّ الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي التقني فإنّه ليس هناك نمو في هذا النموذج.

لنأخذ ثانية $\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$ فيكون لدينا : $\frac{\dot{A}}{A} = b \left[\frac{L_A^{\lambda}}{A^{\rho}}\right]$

على طول خط النمو المتوازن يكون: $\frac{\dot{A}}{A} = g_Y$ ثابت.

بأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع الكتابة: $\lambda . \left(\frac{\dot{L}_A}{L_A}\right) - (1-\rho)\left[\frac{\dot{A}}{A}\right] = 0$

وبوضع: $\frac{\dot{L}}{L} = 0$ أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين (إذا كان أكبر منه L_A يفوق L) نستطيع إذن كتابة ما يلي: $g_A = \frac{\lambda . n}{(1-\rho)}$.

على المدى الطويل يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان g^* العاملين، فإذا كان (غياب الخارجيات) إذن: $\dot{A} = b\,\dot{L}_A$ فإذا كان b ثابت فإن bL_A كذلك يكون ثابت ويؤول $\dot{A}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى ما لانهاية ولا يكون النمو ممكنًا إلا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا كان n كبيرًا بالكفاية – خلافًا لنموذج" سولو "حيث تزايد n يؤول إلى سلبية g غير أنّ هذه الفرضية البسيطة لا يمكن اختبارها في حالة الدول المتقدمة وذلك لأنّ n يكون متناقص أو ثابت، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث يكون فيها: $\rho = \lambda = 1$.

ومنه يصبح لدينا: $\dot{A} = b\,L_A^{\cdot}.A$ اذا $\frac{\dot{A}}{A} = b\,L_A$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتًا.

في القرن العشرين ارتفع المجهود للبحث العلمي كثيرًا، والمعادلة السابقة تستلزم أنّه عندما يرتفع فإنّ معدل نمو الاقتصاديات الأكثر تطورًا يجب أن ترتفع بقوة خلال نفس الفترة، لكن هذا ما ليس عليه الحال حيث كان في القرن العشرين g في الو م أ مثلا لا يبلغ سوى $1.8\ \%$ في السنة وهذا ما يجبرنا الإبقاء على $\rho < 0$، لاحظنا في نموذج سولو أنّه لا يمكن لتغيرات السياسات الاقتصادية ولا لتغيرات معدل الاستثمار أن تؤثر في المدى الطويل على g لأنّه في هذا النموذج فقط المعدل الخارجي المنشأ للرقي التقني هو الذي يحدد النمو، وفي نموذج النمو الداخلي المنشأ المبين هنا حصلنا على نفس النتيجة. غير أنّ الأعمال المندرجة في هذا الإطار والتي تمت في

فترة التسعينات من القرن الماضي من طرف" رومار "وآخرون حاولت تبيين دور السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

النموذج أعلاه مكون من ثلاث قطاعات أساسية: قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع السلع الوسيطية، وقطاع البحث والتطوير، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، وحقوق هذه الأسواق مباعة لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة ويبيع السلع المنتجة إلى مؤسسات القطاع النهائي، وهنا ينتج الرقي التقني من اختيار العوامل المعظمة.

قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلع متجانسة Y وتنافسية.

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{A} X_j^{\alpha}$$

حيث نتحصل على الإنتاج Y بمساعدة العمل L وكذلك بعدد من السلع الوسيطية ، X_J التي تمثل كل منها نوعًا من رأس المال، و a هو عدد السلع الوسيطية. حيث تستعمل المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

أمّا قطاع السلع الوسيطية فهو احتكاري وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطية، ويعطى برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع كما يلي:

$$Max: \pi_j = P_J(X_J) - r(X_J)$$

الشرط الأول في حالة الاحتكار هو: $P(X)X + P(X) - r = 0$

$$(avec\ P\ (X) < 0)$$

اذا: $P(X).\left(\frac{X}{P}\right) + 1 = \frac{r}{P}$

أمّا بالنسبة لقطاع البحث فإنّ المخترعين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقًا من نشاطهم البحثي هذا الربح هو مثلا سعر الشهادة (أو براءة الاختراع) التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية.

نستطيع إذا اعتبار هذه المشكلة كمشكلة تحكيم بين استثمار رأس المال بمعدل فائدة معين في السوق المالي أو الاستثمار في الشهادة (شراء شهادة بسعر بيع الباحثين) للإنتاج في ظروف الاحتكار، وفي حالة التوازن يجب أن يتساوى الربحان كي لا تبقى إمكانية التحكيم بين مختلف إمكانيات تسخير الموارد أي: $r.P_A = \pi + \dot{P}$ حيث يعبر الجزء الأيسر عن الفوائد المتحصل عيها عند P_A في السوق المالي أو في البنك، أما الجزء الأيمن الأول فهو الربح المتحصل عليه الباحثون من استغلال الشهادة المشتراة والجزء الثاني هو الربح أو الخسارة في رأس المال عند إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة. ونستطيع أيضًا كتابة: $\mathbf{r} = \frac{\pi}{p_A} + \frac{\dot{P}_A}{A}$

في حالة التوازن يكون r ثابت، إذن $\frac{\pi}{p_A}$ يجب أن يكون ثابتًا (أي يجب أن يكونا يتزايدا بنفس المعدل، π و $\dot{P}_A$ وهذا المعدل يساوي n

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: بما أنّ الفعالية تستلزم في النظرية الاقتصادية تساوي السعر مع التكلفة الحدية فهل يكون عمل السوق فعالا في مثل هذه الظروف(الشروط التي جاء بها "رومر)؟ وتكون الإجابة بالنفي وذلك أساسًا لثلاثة أسباب هي:[1]

- لا توجد أي آلة تكافئ الباحثين على مساهمتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل، فتحفيز الباحث من طرف السوق غير كافٍ.
- يوجد أيضا آثار جانبية سلبية ناتجة مثلا من تصرفات التقليد من المنافسين الذين لا يتحملون تكاليف البحث ولكن يستفيدون من تحسين ظروفهم الإنتاجية، وهنا يظهر دور حماية حقوق الملكية الفكرية – أحد أهم النقاط التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة العالمية للتجارة.

[1] - دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره، ص :21.

- إنّ حساب الفائدة الشخصية تعطي نتيجة أقل من الفائدة الاجتماعية التي ينتظرها المجتمع من نشاطات البحث الخاصة، وبالتالي فإنّ الدافع لإنتاج أفكار جديدة مرتبط بالأرباح التي ينتظر المخترع تحقيقها وليس بالفوائد الاجتماعية لهذا الإنتاج، لهذا فإنّ بعض الأفكار المفيدة اجتماعيًا لا تستطيع أن ترى النور وذلك لأنّ فوائدها الخاصة غير كافية لدفع بمخترعيها الخواص إلى إنتاجها.
- تدل هذه الأسباب على أنّه في نموذج النمو الداخلي المنشأ هناك مكانة اقتصادية ايجابية للسلطات العمومية في دفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي يكون بإمكانها القيام بالإنتاج و/أو بتنظيم البحث العلمي و/أو حماية حقوق الملكية وتوزيعها وذلك حسب آليات قابلة للمراقبة في السوق.

خلاصة الفصل:

إنّ النظريات التي تم التطرق إليها في هذا الفصل، هدفت الى البحث عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي حيث مرت هذه النظريات بمرحلتين، أساسيتين المرحلة الأولى هي مرحلة النظريات الكلاسيكية والذي كان الاعتماد فيها يتم على التحليل النظري لعوامل النمو، ولم تحاول هذه النظريات تفسير العلاقة بين هذه العوامل وعامل النمو بشكل كمي. أمّا المرحلة الثانية هي المرحلة ما بعد كينز حيث بدأت المحاولات في بناء النماذج الاقتصادية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود – دومار والذي أنتقد من طرف ساولو الذي بدوره قدّم نموذجا جديدا بإدخال عامل التكنولوجيا في النموذج معتبرا أنّ التطور التكنولوجي عاملا خارجيا لا يمكن تفسيره، وكان سولو يهدف إلى البحث عن أسباب التفاوت الحاصل بين الدول الفقيرة والدول الغنية وتوصل الى أنّه كلما كان في دولة ما تطور تقني وتراكم رأسمالي كبير ونمو سكاني ضعيف ساعد ذلك على التطور، والنتيجة الأخرى التي توصل إليها أيضا هي فكرة التقارب بين الدول، أي يمكن للدول النامية اللحاق بالدول المتطورة في المدى البعيد اذا توفرت بعض العوامل كالتراكم الرأسمالي مثلا وهذه الفكرة أيضا تعرضت لانتقادات شديدة على يد مجموعة من الاقتصاديين، حيث أثبت الواقع عكس فكرة التقارب ولوحظ أنّ الدول المتطورة ازدادت تطورا وأصبحت الهوة كبيرة بين الدول المتخلفة والمتطورة، كما أنّ فكرة سولو على أنّ التطور التكنولوجي يعتبر عامل خارجي لا يمكن تفسيره قوبلت بالرفض.

وجاءت نماذج النمو الداخلي لتعالج المشاكل التي واجهها نموذج سولو، حيث توصلت هذه النماذج إلى إلغاء فرضية الانتاجية المتناقصة، واعتبار التقدم التقني كمتغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي، واعتبرت هذه النماذج أنّ أية سياسة لها القدرة على التأثير ايجابيا على البحث والتطوير تعد ايجابية، ويجب على الدولة أن تكون مستعدة للتدخل لمساعدة وحماية الابتكارات الجديدة بالإضافة الى زيادة التعليم و التكوين لأفراد المجتمع.

الفصل الثاني:

نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر

تمهيد:

في الآونة بدأ الاهتمام بالقطاع الخاص في كثير من الدول خاصة النامية منها و التي من بينها الجزائر، حيث عمدت هذه الأخيرة في البداية أساسا على القطاع العام وعلى مؤسساته كقاعدة أساسية لتسيير نشاطها الاقتصادي. لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى تتبع مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر. حيث سنعرض أهم القوانين والتشريعات التي سيرت نشاطه، وأيضا إلى أهم الاجراءات والأساليب التي اتخذتها الجزائر لتطوير نشاط هذا القطاع، ثم سنتطرق إلى المشاكل والعراقيل التي حدّت وبشكل كبير من تطور القطاع الخاص في الجزائر، وأخيرا سنبين بالأرقام والأشكال عن حجم القطاع الخاص في الجزائر وعن دوره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و تشكيل القيمة المضافة وأيضا مساهمته في التشغيل والاستثمار والتصدير وذلك خلال فترة الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الأول: نشأة القطاع الخاص في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تتبع نشأة القطاع الخاص في الجزائر، حيث في البداية سنأخذ لمحة موجزة لحالة الاقتصاد الجزائري والقطاع الخاص قبل الاستقلال، ومن ثم سنتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها القطاع الخاص خلال الثلاثة العقود الأولى التي أعقبت الاستقلال، مبرزين تأثير هذه المراحل على نشاط القطاع الخاص في الجزائر.

1 – لمحة إلى الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال:

كانت السياسة الفرنسية في الجزائر أثناء الاحتلال تهدف إلى جعل الجزائر موردا للمواد الأولية لضمان نشاطها الاقتصادي وأيضا إيجاد منفذ لتصريف منتجاتها، حيث عملت فرنسا على استقطاب أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الأوروبيين إلى الجزائر بعدة حوافز كمنحهم الأراضي الخصبة، وذلك لخلق اقتصاد عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي. و قد تجلى ذلك بوضوح في إنجاز بعض المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية مثل السكك الحديدية، والموانئ البحرية، والمطارات، والطرق البرية، ... وغيرها، وذلك لتنمية القطاع الاقتصادي الذي يشغله المعمرون لتلبية حاجياتهم وحاجيات الاقتصاد الفرنسي، في حين نجد أنّ هناك قطاع أخر يشغله الجزائريون الذين كانوا يمثلون حوالي 90% من السكان، يتمثل في استغلال الأراضي البور والوعرة في الزراعة المعاشية ونسبة ضئيلة في التجارة.

يُبين هذا مدى الانفصال الواقع بين القطاع الحديث العائد للأوربيين والقطاع التقليدي الذي يعتمد على الوسائل البدائية في الاستغلال والعائد للجزائريين، كما كان الوضع في الأرياف يتّسم بخصائص اجتماعية واقتصادية، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنّها غير طبيعية، وأهم هذه الخصائص هي:[1]

[1]- العربي اسماعيل ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2 ، 1980 ، ص: 118.

- وجود أقلية من المعمرين تستحوذ على أجود الاراضي، ويجنون من استغلالها 78% من دخل الجزائر من الزراعة.
- وجود أقلية (5% من سكان الأرياف) من كبار الملاك الجزائريين الذين يجنون نسبة 13% من دخل الجزائر من الزراعة.
- اضطرار أغلبية تشكل نسبة 95% من سكان المنطقة الزراعية من الجزائريين إلى تقاسم حصة لا تزيد عن 9% من مجموع دخل البلاد من الزراعة.

ويبين الجدول التالي أهم المنتجات الفلاحية التي أنتجتها الجزائر أثناء الاحتلال وهذا في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1951 إلى سنة 1954.

الجدول رقم: 2-1 المنتجات الزراعية في الجزائر للفترة (1951-1954). **الكمية بألف قنطار.**

السنوات / المنتجات	1951	1952	1953	1954
حبوب مختلفة	15.628	23.774	19.380	24.280
حبوب جافة	676	642	609	628
أرز	-	-	-	80
صوف	15	7.6	10.6	8.5
ألياف قطنية	17.3	20.1	22.3	14.5
بنجر سكري	-	161	249	260
تبغ	186	213	295	200
بطاطا شتوية	1.214	1.229	1.254	1.335
بطاطا ربيعية	1.246	1.242	1.167	1.187
تين	1.041	1.084	1.020	980
حمضيات	2.691	2.716	2.561	3.402
زيتون	1.354	1.799	1.875	1.802
عنب	260	208	285	270
خمور	13.743	12.318	18.288	19.297
تمور	941	966	846	1.050

SOURCE : gouverneur General . d'Algérie , la . situation économique de l'Algérie en 1954 documents Algérie , N° : 116 . juin 1955 , service d'information.

كما قامت الحكومة الفرنسية بسنّ قوانين لدعم القطاع الخاص وتنظيم الملكية الفردية، فنجد مرسوم 26 جويلية 1873 الذي تنص المادة الثانية منه: ".. تُشكّل الملكية الخاصة من حصة أو حصص الأراضي لذوي الحقوق وبمنح سندات الملكية..." ،[1] بهذا تمت هيكلة الملكية الخاصة للفلاحين بمنح سندات ملكية ادارية مقننة وبالتالي القضاء على الملكية على المُشاع.

ثم جاء قانون 16 فيفري 1879 والذي جاء فيه: "...يُمكن للمالكين و أيضا للمشترين بدون تمييز في الجنسية أو الأصل، أن يُبادروا إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون من أجل الحصول على سندات ملكية الارض..."[2] حيث جاء هذا القانون لتوسيع نمو الرأسمالية في الأرياف وتركيز الملكية بين البرجوازية الأوروبية والبرجوازية الجزائرية الموالية للسلطات الاستعمارية الفرنسية.

رغم سيطرة الرأسمال الفرنسي والأجنبي فقد استطاع الرأسمال الجزائري أن يحقق تراكما محدودا في قطاعات محدودة، مثل تجارة الجملة وبعض الصناعات الخفيفة كصناعة التبغ والأغذية والنسيج.[3] أمّا في المدن فقد كان الفرق بين البرجوازية الأوروبية والبرجوازية الجزائرية كبيرا جدا حيث كان الجزائريون والذين يمثلون النسبة الكبيرة من السكان يملكون حوالي 47.3% من مجموع المؤسسات الفردية، التي تخص التجارة والصناعة الحرفية، ذلك خلال سنة 1954. حيث كان القطاع الخاص الجزائري يشغل حوالي 97 ألف عامل سنة 1960 مقابل 30 ألف سنة 1954. ويعود سبب تطور القطاع الخاص الجزائري في المدن خلال حرب التحرير إلى سببين رئيسيين هما:[4]

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدرس حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين عامي 1830 و 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1979، ص: 59.
[2]- نفس المرجع السابق، ص: 65.
[3]- نفس المرجع السابق، ص: 66.
[4]- زغيب شهرزاد، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة ، 2004، ص: 39.

- تحويل الكثير من التجار والحرفيين الجزائريين نشاطهم نحو المدن بسبب ضغط الاستعمار على الريف الناتج عن الحرب.
- الاستفادة بشكل كبير من مخطط قسنطينة (1959 – 1963) الذي تم فيه منح الدعم للقطاع الخاص الجزائري، خاصة في مجال الصناعة النسيجية والغذائية، وهذا لاستمالتهم وصرفهم عن دعم الثورة الجزائرية.

في الأخير نجد أنّ القطاع الخاص في الفترة الاستعمارية كان أغلبيته خاضعا لملكية المعمرين الأوروبيين، حيث أشارت الاحصائيات أنّ حوالي 3 ملايين هكتار من أجود الاراضي الفلاحية كان ملكا للمعمرين، وأنّ هذه الفئة أيضا كانت تسيطر على أزيد من 90 % من مجموع النشاط الصناعي والتجاري، علما أنّها لا تمثل سوى 10 % من مجموع سكان الجزائر، كما أنّ الاشراف الاداري والتقني كان خاضعا وبشكل كامل للمعمرين.

2- وضعية القطاع الخاص بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي:

امتدت هذه الفترة من بداية الاستقلال إلى نهاية الثمانينات، وتميّزت باختيار الجزائر للنهج الاشتراكي كأسلوب لتنمية اقتصادها. حيث قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين رئيسيتين الأولى تمتد من الاستقلال إلى غاية 1982 والتي تميزت بتهميش القطاع الخاص، والثانية تمتد من سنة 1982 إلى غاية 1989 والتي تميزت بإعطاء بعض الأهمية للقطاع الخاص. حيث سنقوم في هذا العنصر بعرض أهم القوانين والتشريعات التي سيرت القطاع الخاص، وكذا الخصائص التي تميز بها الأخير في هذه الفترة ككل.

2-1 الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1982:

إنّ اختيار الجزائر للنظام الاشتراكي كأسلوب للتنمية، جعلها تهمش القطاع الخاص ولم تمنح له أي دور في التنمية الاقتصادية، حيث اتّجهت سياسة القائمين في البلاد خلال السنوات الأولى من الاستقلال وبالموازاة مع تطبيق التسيير الذاتي للممتلكات المهجورة، إلى إنشاء الدواوين

والشركات الوطنية، حيث تم إحصاء أكثر من 23 مؤسسة عمومية صناعية وتجارية (.E.P.I.C) و 21 مؤسسة وطنية مع بداية سنة1967،[1] وبذلك استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الانتاج و احتكر النظام المالي والنقدي وأيضا التجارة الخارجية. إلاّ أنّ ذلك لم يمنع القادة الجزائريين من الحديث عن القطاع الخاص، وإلى الدور الذي يُمكن أن يلعبه في ظل اقتصاد اشتراكي تهيمن فيه مؤسسات الدولة. حيث اعتبرت استثمارات القطاع الخاص بمثابة الخطر المحتوم الذي لابدّ منه.[2]

بهذا أصبح القطاع الخاص يشغل نشاطات ثانوية ومتنوعة، تتراوح بين زراعة معاشية وتجارة التجزئة وصناعة حرفية وأيضا مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية وخدمية. ومن خلال ما يلي سنقوم بتحليل مختلف الأسس والقوانين المسيرة للقطاع الخاص في هذه الفترة وفقا لتسلسلها الزمني.

2-1-1 قانون تنظيم الاستثمارات الخاصة رقم 63 – 277:

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار في 27 جويلية 1963 لتشجيع الاستثمار، والذي أعطى حرية للاستثمارات الخاصة بشرط توطين هذه الاستثمارات، و تجديد وتحديث عوامل الانتاج وتكوين وترقية العمالة.[3]

وقد منح هذا القانون عدة امتيازات وضمانات للقطاع الخاص خصوصا بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث نجد في المادة الثانية منه ما يلي:

---

[1] - Bouyakoub A. , les mécanismes financières et les entreprises publiques, in monnaie crédit et financement en Algérie (1962- 1987), document du CREAD, Avril 1987,P 144.

2 - Hocine Besissad , Algérie de la planification socialiste l'économie de marché Alger ENAG, édition 2006 P 54.

[3]- شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة تطبيقية . المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، 2009 ، ص : 04.

- حرية الاستثمار لكل الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب وكذا حرية التنقل والاقامة.
- التمتع بقانون ضريبي خاص خلال مدة زمنية معينة لا تتعدى 15 سنة ابتداء من تاريخ الحصول على الاعتماد.
- التخفيض الكلي أو الجزئي للرسوم والضرائب المختلفة على الأرباح الصناعية، أو على استيراد الآلات وسلع التجهيز خلال خمس سنوات.

كما تمت الاشارة للمستثمرين الوطنيين أو القطاع الخاص الوطني في المادة 23 والتي ذكرت أنّ الرأسمال الخاص الوطني بإمكانه أن يساهم مع الدولة في إنشاء المؤسسات المختلطة، التي تعتبر الوسيلة الوحيدة التي تُمّكن القطاع الخاص من الحصول على بعض الامتيازات.[1] كما أنّ القطاع الخاص الوطني لم يستفد من أي ضمانات أو تحفيزات جبائية للقيام باستثماراته.

لقد كان لهذا القانون أثر محدود للحفاظ على الاستثمارات الأجنبية رغم الامتيازات التي قدمت له، كما أنّ القانون لم يساهم على الاطلاق في جلب استثمارات أجنبية، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:[2]

- الامتيازات الجبائية والتي تمنح في حالة خلق مشاريع جديدة، أو توسيع تلك الموجودة تبقى رهينة موافقة اللجنة الوطنية للاستثمار CNI.
- تخوف المستثمر الأجنبي وأيضا الوطني من المناخ السياسي والاقتصادي السائد في تلك الفترة وكذلك عدم وضوح السياسة المتخذة اتجاه القطاع الخاص، حيث نجد في تصريح وزير الاقتصاد في ديسمبر 1963 ما يلي: " إننا نرغب في بقاء القطاع الخاص مع العلم أنّه سيختفي في الأجل الطويل "، هنا نرى التناقض الواضح في تصريح الوزير فهو من جهة راغب في بقاء القطاع الخاص ومن جهة أخرى هو مُهدد بالزوال.

1 - Mustapha Baba Ahmed , l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs , Alger édition Marinoor, 1997, P 148.
2 - Terki .N , Les code des investissements au Maghreb, CMERA Alger 1979, P 221.

- اجتياح حركة التأميمات في تلك الفترة والتي شملت أملاك الجزائريين التي كانت تمتلكها الادارة الفرنسية قُبيل الاستقلال.

وفي الأخير نجد أنّ هذا القانون لم يُحقق مسعاه في تعبئة القطاع الخاص وجلب الاستثمارات الخاصة واستغلالها في تلبية الحاجيات الوطنية آنذاك.

2-1-2 قانون الاستثمار الخاص رقم 66 – 284:

خلال انعقاد مجلس الثورة بتاريخ 21 فيفري 1966 تم التأكيد فيه على ضرورة توسيع قانون الاستثمارات (63 – 277) ليشمل الرأسمال الوطني، ووضع قانون حقيقي للاستثمار الخاص الذي يجب أن يحدد الدور والمكانة والكيفية والضمانات الشرعية لرأس المال الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، حيث صدر هذا القانون في 15 جوان 1966 لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق، بالتعريف على المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا رأس المال، وبتحديد المنافع الممنوحة للرأسمال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا.

أما بالنسبة للضمانات والامتيازات التي منحها القانون للقطاع الخاص فقد اعتبرت كعناصر جاذبة للقطاع الخاص لتحفيزه على الاستثمار نذكر منها: [1]

- يحق لكل مؤسسة خاصة تتعرض للتأميم في التعويض في مدة أقصاها 9 أشهر.
- الاعفاء التام أو الجزئي أو المتناقص من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات.
- الاعفاء التام أو الجزئي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.

لكن في المقابل أكد القانون على دور الدولة واحتكارها للقطاعات الحيوية للاقتصاد، كما احتوى القانون على اجراءات مقيدة لإنشاء المؤسسات الخاصة إذ أوجب حصول المستثمر على رخصة مسبّقة حسب معايير انتقائية حددتها المادة 21، وقد ميّزت بين الرخصة التي تمنح للمستثمر

[1] - إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012 ، ص: 112.

الأجنبي وتلك التي تمنح للمستثمر الوطني، حيث يُراعى فيها حجم مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني والمنطقة الجغرافية للمؤسسة بالنسبة للمستثمر الوطني، وحجم مساهمة المشروع في فتح الأسواق الخارجية وحجم استعماله واستفادته من الموارد المحلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، ويتم منح هذه التراخيص من طرف الوالي بالاتفاق مع وزارة المالية والتخطيط أو الوزارات المعنية بأيّة استثمارات أقل من 500 ألف دج، وبقرار وزاري بناء على رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز أعلاه.[1]

أدّت التعقيدات السابقة الذكر بالكثير من المستثمرين الخواص إلى إقامة مشاريعهم دون المرور لإجراء الاعتماد، أي دون المرور على اللجنة الوطنية للاستثمار واللجان الجهوية المنبثقة عن قانون 1966، وهذا ما منعهم من الحصول على الامتيازات التي تضمنها القانون. والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات الخاصة المعتمدة خلال الفترة 1967-1978.

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80 ، قانون 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المادة 03.

الجدول رقم: 2-2 عدد المشاريع الخاصة المعتمدة ما بين (1967 – 1978).

السنوات / البيان	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
النسيج	14	90	128	41	10	05	04	09	11	03	–	03	318
تعدين وميكانيك	10	26	32	27	07	05	09	03	05	04	04	03	135
البلاستيك	07	18	16	02	06	01	–	–	–	04	–	01	55
صناعة غذائية	07	28	10	08	09	04	03	05	04	01	01	05	85
الجلود و الاحذية	02	06	08	06	–	–	–	–	01	–	06	–	29
الورق	05	04	08	06	01	01	01	–	–	–	–	–	27
الخشب	01	02	08	03	–	–	–	–	–	–	–	03	16
مواد البناء	–	02	14	08	–	04	–	–	–	–	–	06	34
المواد الكيميائية	10	14	23	07	02	04	04	03	05	–	02	–	74
السياحة	–	01	03	–	–	03	–	03	–	–	–	–	10
نشاطات أخرئ	10	29	21	15	08	02	02	03	05	03	–	02	100
العدد الاجمالي للمشاريع	66	220	279	123	43	29	23	26	31	15	13	23	891
اجمالي الاستثمار (مليون دج)	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940

Source : Hamid .M.Temmar , Stratégie de developpment independent (le cas de l'Algérie un bilan) OPU, Alger 1983 , P 50-51.

من الجدول السابق نجد أنّ استثمارات القطاع الخاص لم تكن بالمستوى المطلوب، وهذا نتيجة إجراءات الاعتماد والتي اعتبرت كوسيلة في يد الدولة من أجل التحكم في توسع الاستثمار الخاص عن طريق معرفة عدد المؤسسات المُقامة، حيث أنّ كل استثمار خاص من شأنه أن يشكل منافسة

قوية للقطاع العام، لا يمكن للجنة الوطنية للاستثمار أو اللجان الجهوية المكلفة بمنح الاعتماد قبوله، وهذا ما تجسد فعلا حيث ولغاية 1982 لم تسجل اللجان المكلفة لمنح الاعتماد سوى 950 مؤسسة معتمدة رسميا، وبالتالي عمدت هذه اللجان إلى حصر مبادرة القطاع الخاص ضمن القطاعات التي تعتبرها الدولة ثانوية وهذا تجنبا لنمو قطاع خاص منافس وقوي للقطاع العام.

2-2 قوانين وتشريعات الفترة (1982 – 1989):

عرفت هذه الفترة نوعا من التحول نحو الاهتمام بالقطاع الخاص ليساهم بشكل أفضل في النمو الاقتصادي، وهذا تزامنا مع بعض التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، حيث نجد ضمن المحاور التي أُدرجت للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني الدي انعقد في يوم 15 جوان 1980 ضرورة دمج القطاع الخاص، وتأطير تطور نشاطاته ضمن اطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي[1] وهذا ما مهّد لوضع الأطر التشريعية والتنظيمية لتحفيز الاستثمار الخاص. وهنا نذكر أهم هذه القوانين:

2-2-1 قانون الاستثمار الخاص 82 – 11

جاء هذا القانون في 21 أوت 1982 لإزالة الغموض الذي جاء به القانون السابق بخصوص الرخصة والحد الأقصى للاستثمار، وأيضا تحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص نذكر منها:[2]

- المساهمة في توسيع القدرات الانتاجية الوطنية وخلق مناصب الشغل.
- اشباع حاجيات المواطنين من السلع والخدمات.

1 - Walid. Laggone , Le contrôle de L'état sur Les entreprise privée industrielles Genèse , et Mutation Les Edition internationales 1996, P195.

2 - J.O.R.A.N° :34 ,Loi N° : 82-11 DU 21 aout 1982 Relative, l'investissement privé nationale, article 8.

- تحقيق تكامل مع المؤسسات العمومية من خلال مشاركة القطاع الخاص في الصناعة التحويلية.
- المشاركة في سياسة التنموية الجهوية المتوازنة، وتثبيت السكان في مناطقهم عن طريق اقامة مشاريع في المناطق المعزولة.

كما منح هذا القانون مجموعة من الامتيازات والتسهيلات والضمانات للاستثمار الخاص من بينها:

- الإعفاء التام أو الجزئي للضرائب تبعا لموقع وأهمية المشروع، حيث تمّ منح إعفاء تام من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة تتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات بالنسبة للمشاريع المقامة في المناطق المحرومة والأقل تنمية.
- الإعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات.
- التموين بوسائل التجهيز والعتاد والآلات ومواد البناء الضرورية لإنجاز الاستثمار.

وقد استثنى القانون من حقل تطبيقه الاستثمارات الأجنبية والنشاطات الزراعية والتجارية (تجارة التجزئة) والنشاطات الحرفية.

والجدول التالي يمكن تلخيص نتائج قانون 82-11.

الجدول رقم:2-3 المشاريع الخاصة المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية واللجان الولائية (1983 – 1987).

السنوات	اللجنة الوطنية للاعتماد		اللجنة الولائية للاعتماد	
	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات ألف دج	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات ألف دج
ماي 83 الى ديسمبر 84	289	2 098 073	893	1 527 439
1985	288	2 492 000	858	1 508 377
1986	197	1 950 000	1036	1 839 448
1978	440	4 719 892	1018	1 884 666
المجموع	1 214	11 260 427	3805	6 759 390

المصدر: اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

على الرغم من الامتيازات التي جاء بها هذا القانون إلاّ أنّ بعض العراقيل أدّت إلى عدم فعاليته بالشكل المطلوب نذكر منها:

- تحديد سقف الاستثمار الخاص حيث لا يمكن أن يتجاوز 30مليون دج لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و10 ملايين دج بالنسبة لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن.
- تحديد سقف القروض التي تقدمها البنوك للمشاريع الخاصة بنسبة 30% من قيمة المشروع المعتمد.
- اعتماد سياسة الاحتكار في توجيه الاستثمارات، حيث اعتبرت بعض النشاطات غير مسموح الاستثمار فيها فهي إمّا حكر على الدولة أو أنّها مُشبعة.
- الإجراءات القانونية التي تفرض على المستثمرين الاقامة على التراب الوطني، ممّا أبعد المهاجرين عن الاستثمار.

2-2-2 قانون الاستثمار الخاص 88 -25:

جاء هذا القانون في 21 جويلية 1988 لإلغاء كل الاجراءات التأطيرية التي ميّزت القانون السابق والتي اعتبرت مُثبّطة للقطاع الخاص، حيث تم تحرير سقف الاستثمار الخاص وفتح المزيد من القطاعات للاستثمار فيها، ماعدا القطاعات التي تعتبرها الدولة استراتيجية والتي ميزتها المادة الخامسة من هذا القانون وهي: النظام المصرفي، قطاع التأمينات، قطاع المناجم والمحروقات النقل الجوي والبحري، قطاع السكك الحديدية.

كما قام القانون بإلغاء الاعتماد الذي كان وسيلة لتوجيه ومراقبة الاستثمارات الخاصة، واكتفى بذكر الاستثمارات ذات الأولوية والتي تستفيد من امتيازات نذكر منها:[1]

- منح مزايا جبائية تحفيزية.

[1]- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر 1989 ، ص: 74.

- الزيادة في منح التسهيلات للتزود بالتجهيزات الصناعية والمواد الأولية.

- الأولوية في الحصول على الأراضي للقيام بالاستثمارات.

إضافة إلى ذلك تمّ الغاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمار الخاص OSIP وتم تعويضه بالغرفة الوطنية للتجارة CNC.

أمّا الشروط التي فرضها القانون على المستثمرين الخواص فهي:

- ترقية نشاطات المقاولة من الباطن قصد توسيع القدرات الانتاجية الوطنية.
- تحديث النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات بهدف التصدير.
- المساهمة في إحلال الواردات.

من هنا نجد أنّ هذا القانون كان أكثر مرونة في التعامل مع القطاع الخاص مقارنة مما سبقه من القوانين، إلاّ أنّ الظروف الخارجية كارتفاع خدمة الديون وتراجع الايرادات النفطية أدّت إلى تراجع الاستثمارات الخاصة نتيجة الصعوبة في استيراد المواد الأولية والتجهيزات الانتاجية الناتج عن شح العملة الصعبة.

2-3 تقييم أداء القطاع الخاص خلال هذه المرحلة:

في هذا الصدد سنقوم بعرض تطور أداء القطاع الخاص في هذه المرحلة من خلال دراسة مساهمة هذا الأخير في تكوين القيمة المضافة وأيضا مدى مساهمته في خلق مناصب الشغل.

تُعرّف القيمة المضافة على أنّها الفرق بين الانتاج الكلي لمؤسسة أو فرع منقوصا منه الاستهلاكات الوسيطية.[1] والجدول التالي يسمح لنا بعرض تطور القيمة المُضافة في الاقتصاد الجزائري و مساهمة القطاع الخاص في تكوينها.

1 - Beraud Alain , Introduction à l'analyse macroéconomique, Anthropos 3° édition, Paris 1990, P 52..

الجدول رقم:2-4 تطور حجم و هيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر.

السنوات / البيان	1967	1971	1981	1986	1990
القيمة المضافة الاجمالية	13849.2	20182.1	154416.1	226211.7	340235.2
مساهمة القطاع الخاص	9113	11286.3	45845.7	89212.1	155827.7
	% 65.8	% 55.9	% 29.7	% 39.4	%45.8
الصناعة دون المحروقات	1095.5	1795.8	448	10616.1	12661.2
	% 46	% 44.7	% 23.9	% 24.2	% 27.1
البناء والاشغال العمومية	1028.1	1326.2	6265.5	12884.5	14969.9
	%71.7	% 50.2	% 27.4	% 26	% 31.3
النقل والاتصال	180.2	258	1700.8	6772.9	10290
	% 27.8	% 18.9	% 20.5	% 41.6	% 45.2
التجارة والخدمات	3864.2	5296.7	19436.5	38998	51893.6
	%74.2	% 73	% 67.4	% 75.6	% 72.7

المصدر: شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 9. الوحدة: مليون دج.

على الرغم من الزيادة المطلقة للقيمة المضافة للقطاع الخاص بصفة عامة خلال الفترة 1967-1990 من قيمة 13849.2 مليون دج إلى 340235.2 مليون دج، إلاّ أنّ الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كانت في انخفاض مستمر من سنة 1967 إلى غاية سنة 1981، إذ انخفضت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال هذه الفترة من 65.8 % سنة 1967 إلى 29.7% سنة 1981، ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام نظرا لما منح له من امكانيات في اطار استراتيجية التنمية المنتهجة آنذاك و تعاظم دوره و كذا تنوع نشاطاته في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة هيمنة القطاع الخاص على مجالي التجارة و الخدمات و التي بلغت أثناء هذه الفترة حوالي 70% في المتوسط، ويعود هذا إلى تحول نشاط القطاع الخاص من القطاع الفلاحي إلى القطاع التجاري و الخدمي بعد تطبيق قانون الثورة الزراعية.

أمّا مساهمة القطاع الخاص في مجال البناء و الأشغال العمومية فكانت في تدني مستمر، نظرا لإنشاء شركات وطنية تابعة للقطاع العام و دخول شركات أجنبية للميدان مع بداية الثمانينات.

مساهمة القطاع الخاص في النقل و الاتصال في هذه الفترة ظلت ضعيفة، نظرا لاحتكار الدولة النقل الجوي و البحري والسكك الحديدية و تدعيم النقل البري بأسطول تابع للقطاع العام سواء لنقل المسافرين أو البضائع.

من جهة أخرى ظلّت مساهمة القطاع الخاص الصناعي متواضعة مما يؤكد لنا أنّ التنمية الصناعية بالجزائر كانت تعتمد نظريا وعمليا على القطاع العام، حي ظلّ القطاع الخاص يُفضّل بعض الصناعات الصغيرة كالصناعات النسيجية، أو الاتجاه إلى قطاعات أخرى كالتجارة و الخدمات.

على الرغم من انخفاض نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 28.06 % سنة 1980 إلى ما يربو عن 15.07% سنة 1988 مقابل ارتفاع نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 18.43 % سنة 1983، إلاّ أنّ الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الفترة 1982 – 1990 قد عرفت زيادة يُمكن اعتبارها بالمهمة، و يعود ذلك أساسا إلى: برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها ممّا أثّر سلبا على أداء المؤسسات العمومية. و يبدو أيضا أنّ الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير

على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل و تموين مؤسساته، وهذا على عكس حجم الاستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود 6.08 %.[1]

كما عرف التشغيل في القطاع الخاص تطورا مستمرا في الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1989، حيث زاد عدد العمال الأجراء الذين ينشطون ضمن القطاع الخاص من 299800 عامل سنة 1967 إلى 1.681.000 عامل سنة 1989 بزيادة إجمالية تقدر ب 1.381.200 عامل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم:1-5 تطور عدد عمال القطاع الخاص (1967-1989).

السنوات	العدد الاجمالي للعمال الاجراء	عدد العمال في القطاع الخاص	النسبة المئوية
1967	874.000	299.800	%34.3
1970	1.028.700	530 000	%33
1981	2.322.000	866 700	%28.2
1985	3.878.417	836 000	%25
1987	3.072.099	1228 000	%32
1989	4.172.089	1681 000	%37.9

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نجد من الجدول أنّه بالرغم من زيادة التشغيل في القطاع الخاص إلاّ أنّ مساهمة هذا الأخير في التشغيل خلال 22 سنة لم تشهد تطور كبير من 34.3 % سنة 1967 الى 37.94 % سنة 1989 بل شهدت انخفاض في بعض السنوات، وهذا نتيجة استراتيجية التنمية المعتمدة خلال هذه الفترة، والتي أعطت القطاع العام الدور الريادي مما جعله يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة مقارنة بالقطاع الخاص وكذلك نتيجة الامتيازات والضمانات التي يمنحها القطاع العام للعمال.

[1]- شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لدعم القطاع الخاص والمشاكل التي يواجهها.

شهدت الجزائر ابتداء من سنة 1989 تحولا جذريا على الصعيد السياسي والاقتصادي، حيث لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا أساسيا وأصبحت الملكية الخاصة مضمونة، إذ بدأ التحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري نحو ما يُعرف باقتصاد السوق بتطبيق بعض الاصلاحات التنظيمية والقانونية لمواكبة التغيرات التي تشهدها الساحة الداخلية والخارجية، ومنه سنتطرق إلى أهم الاجراءات المتخذة لتعزيز مكانة القطاع الخاص، وكذلك إلى المشاكل والعراقيل التي تواجه هذا الأخير.

1- الاجراءات المتخذة لتعزيز مكانة القطاع الخاص في الجزائر:

أدركت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 1986 إلى الدور الذي يُمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل، لذا عمدت إلى اتخاذ عدة اجراءات بهدف تحسين حجم استثماراته، و هذه الاجراءات نعرضها فيما يلي:

1-1 أهم القوانين والتشريعات:

1-1-1 قانون النقد والقرض 1990:

لقد ظهر قانون 90-10 للنقد والقرض والتجارة في 05-10-1993 مسايرة لمرحلة التّحول التي كانت قد ابتدأت مع نهاية الثمانينات، حيث شكّل خلالها أحد أهم أدوات تنمية و ترقية الاستثمار الخاص المحّلي و الأجنبي في الجزائر، حيث شمل القانون جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد أقرّ حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحّلية و الأجنبية 51 % و 49 % وذلك بفتح المجال لكلّ أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أوجد الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقّلة

و ظهرت البنوك التّجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص دون تمييز. لقد تدعّم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشر و صريحا. لكن رغم هذه التعديلات إلا أنّ حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % وذلك بسبب الأوضاع السياسية الغير المستقرة.[1]

1-1-2 قوانين وتشريعات سنة 1993:

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية والتّنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام تنجز من قبل مؤسساته العمومية، وفق إجراءات قانونية همّشت القطاع الخاص المحّلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص و أهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص محليا كان أم أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النّشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء أكانوا عموميين أم خواص محليين أم أجانب، فالقانون ضمن معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في اطار تسوية النّزاعات المحتملة اللّجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات القضائية الجزائرية، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية. لقد منح قانون الاستثمار جملة من التّحفيزات في إطار الامتيازات

[1]- شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 06.

التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار، حيث تطور عدد المشاريع المعتمدة بين 1993- 1999 إلى 30108 ساهمت بإنشاء 1268722 منصب شغل.[1]

لقد توالت بعد سنة 1993 التّشريعات و القوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي و المهيأة للمناخ الاستثماري و المُطمئنة لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية، سواء كان ذلك في إطار تدعيم قانون الاستثمار المذكور أو في إطار صدور قوانين و مراسيم مستقّلة، و التي عمدت إلى تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر من جانبها القانوني والتنظيمي.

1-2 هيئات دعم القطاع الخاص:

في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية والتي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار الخاص، عمدت السلطات إلى انشاء عدة هياكل مؤسساتية تهدف إلى مساعدة المستثمرين والحد من القيود التي تفرض عليهم والتي نذكر منها:

1-2-1 الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI:

تأسست هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي 93 – 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والذي يتعلق بترقية الاستثمار حيث تكفلت هذه الوكالة بالمهام التالية: [2]

- متابعة الاستثمارات و ترقيتها.
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في اطار الشروط والمواصفات المحددة.
- منح الامتيازات وتقديم التسهيلات الجمركية فيما يتعلق بتوريد وسائل الانتاج.

[1]- شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 07.
[2]- المجس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ،سلسلة تقارير، جوان 2002 ، ص: 69.

وبالفعل ساهمت هذه الوكالة بتجسيد بعض المشاريع الخاصة حيث تم تسجيل في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 1993 إلى 30 ديسمبر 1997 حوالى 17736 مشروع على مستوى الوكالة سمحت بخلق حوالي 916.736 منصب شغل، كما تم تسجيل 247 مشروع في اطار الشراكة مع الدول الأوروبية وأمريكا بتكلفة إجمالية تقدر ب 86 مليار دينار.[1]

1-2-2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

جاءت هذه الوكالة لتحل محل الوكالة السابقة (ASPI) في يوم 20 أوت 2002 وذلك بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وهي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[2] وتتمثل مهمتها الأساسية في تسهيل شروط الاستثمار وتبسيط الاجراءات الادارية إلى أقصى الحدود وكذلك التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر.

أمّا أهم المهام التي أوكلت للوكالة فهي:[3]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار حيث أنشئ هذا الصندوق طبقا للمادة 28 وهو في شكل حساب تخصيص خاص، ويوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات.

كما أنّ للوكالة أجل 30 يوم ابتداء من تاريخ طلب إيداع الاستثمار من أجل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الادارية الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر اقرار منح المزايا أو رفض منحه اياها، مع حق الطعن في حالة الرفض.

[1]- برحومة عبد المجيد ، الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على القضاء الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 06 ، جامعة المسيلة ، 2006 ، ص: 122.
[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 الصادر في 24 غشت 2001.
[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 – 22 غشت (سبتمبر) 2001.

كما تعمل الوكالة على تقديم خدماتها وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية أخرى مثل:[1]

CNUCED: للاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر.

ONUDI: لتكوين إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات.

البنك العالمي: من أجل تدقيق سياق انشاء المؤسسات واقتراحات خاصة بتدابير التحسين في اطار برنامج "القيام بالأعمال".

1-2-3 المجلس الوطني للاستثمار CNC:

وهو هيئة رئيسية لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار وتنظيمه وتسييره، يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته ويتشكل من مجموعة من الوزارات، حيث يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، ويُمكن استدعاؤه عند الحاجة من طرف رئيسه أو من طلب من أحد أعضائه وهو مكلف من المهام التالية:[2]

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار المسنود إليه وتحديد الاهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة.
- دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها.
- الفصل على ضوء أهداف تهيئة الاقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.
- تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.

[1]- www.andi.dz ، تاريخ الاطلاع 03 ديسمبر 2013.
[2]- اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره ، ص: 128.

- اقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ اجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.

1-2-4 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهي هيئة ذات طابع عمومي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع والخدمات لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير).

ومن مهامها الأساسية ما يلي:

- دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية وكذا متابعة الاستثمارات مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة النشاط.
- تقيم علاقات تواصل مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع.
- تكليف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب دراسات متخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع المتخصصة.
- تنظيم تدريب لصالح الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التمويلية وتستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع.

1-3 الخصخصة:

تبرز عملية الخصخصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، إذ أنّه من خلال الخصخصة يُمكن فتح المجال أمام توسع الملكية الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يزيد من

المنافسة في النشاط الاقتصادي بشكل يتطلب تطوير فعاليات الابتكار والتجديد والتسويق و نظم الادارة والتسيير، مما ينعكس ايجابا على عمليات الاستثمار والانتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي.

1-3-1 تعريف الخصخصة:

الخصخصة هو مصطلح ظهر لأول مرة في انجلترا ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص،[1] و اختلفت تعاريف الخصخصة وذلك حسب رأي كل مختص حيث سنتناول بعض هذه التعاريف.

- الخصخصة هي السياسة أو الأداة التي يتم عن طريقها نقل الملكية لبعض المنشآت الاقتصادية من الملكية العامة إلى نطاق الملكية الخاصة، وتتضمن إسناد عمليات الإنشاء والتمويل والتنمية والتشغيل وإدارة الانتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص، وهذا من أجل تحسين نوعية الانتاج وتوفيره.
- أما شريف شكيب فيرى: " الخصخصة هي العملية التي بموجبها تتنازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها بشكل كلي أو بشكل جزئي لمستثمرين خواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب."[2]
- أمّا بالنسبة لبن بيتور: " الخصخصة هي العملية التي يتم عن طريقها التنازل أو بيع أصول المؤسسات العمومية لخواص كانوا عينيين أو معنويين.[3]

كما عرفها البنك الدولي: " الخصخصة هي عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو ادارة المؤسسات العامة، بهدف فتح مجال أكبر للأفراد في تنمية الاقتصاد القومي.[4]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي) . مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003 ص 217.

2 : Chreif Chakib , La privatisation en Algérie , institut des science économique, université de telemcen, Mai 1995, P22.

[3] : Mouhamed Bouhazza . La privatisation de l'entreprise public Algérienne et le rôle de l'état dans le processus, Revue des science économique et de gestion, Université Ferhat abbas N° :3 2004, P81.

4 : World Bank : world Development rapport , the challenge of Development1991, P31.

1-3-2 دوافع الخصخصة في الجزائر:

إنّ الدافع الأساسي لتحويل الملكية العامة إلى ملكية الخاصة في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص هو رغبتها في التخلص من المشروعات الخاسرة والتقليل منها، بهدف الوصول إلى إدارة أفضل نشاطا للمؤسسات الاقتصادية، وأيضا ترشيد الانفاق الحكومي من خلال رفع الأعباء والدعم المادي التي تتحمله الحكومات لمنتجات وخدمات المشروعات العامة.

ويمكن تقسيم الدوافع التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج عملية الخصخصة إلى فرعين هما:

- **أولا: الدوافع الداخلية.**

تمثلت أهم الدوافع الداخلية في:

- **أزمة 1989:** نتجت هذه الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الجزائري سنة 1989 بسبب انهيار أسعار البترول إذ هوى سعره من 30 دولار إلى أقل من 15 دولار للبرميل، مما نتج عنه تراجع ايرادات الدولة بنسبة 43% من ما يقرب 13 مليار دولار إلى أقل من 7.2 مليار دولار مع العلم أنّ وزن المحروقات من مجموع الصادرات يصل إلى% 97، فانعكست آثار ذلك سلبيًا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج و عن الواردات وخدمات الدين من 1,57 مليار دولار أمريكي عام 1985 إلى 6,6 مليار عام 1993، ونتيجة لذلك فإنّ هذه الأزمة دفعت بالدولة الجزائرية إلى إجراء تصحيحات اقتصادية هيكلية تمثلت أساسا في سياسة الخصخصة وذلك للاستفادة من الامكانيات الكامنة التي يملكها القطاع الخاص.

والجدول التالي يبين تطور اختلال التوازن المالي العام الخارجي للجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1985 – 1993.

الجدول رقم :2- 6 تطور اختلال التوازن العام الخارجي للجزائر.

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المستحقات	14.93	14.37	12.35	13.9	16.22	18.66	17.16	17.84
الصادرات	12.96	7.47	8.76	7.61	9.51	12.83	12.32	11.3
الواردات	9.84	9.24	7.07	7.35	9.21	9.77	7.66	8.38
خدمة الدين	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01	8.89	9.5	9.1
العجز المالي	1.67	9.6	3.59	6.26	6.71	5.83	5.84	6.18

المصدر: بلقاسم حسن بهلول، سياسة الخوصصة في الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2003، ص: 4.

- **الأداء السيئ لمؤسسات القطاع العام:** تبنت الجزائر فكرة الخصخصة بعد الفشل الذريع الذي ميّز قطاعها العام حيث عجز تماما الوصول إلى المردودية وتحقيق فائض، مما أدّى بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق سياسة ميزت الفترة (1993 – 1995) بإنشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات رؤوس الأموال مشرفة على الادارة والمراقبة، وقد تبنت الدولة هذا التوجه بصدور الأمر 95-22 بتاريخ 26-08-1995 وهو القانون الذي كرّس فكرة خصخصة القطاع العام.[1] حيث أنّ الأداء السيء والسلبي لمؤسسات القطاع العام، سواء على مستوى الأداء المالي أو على مستوى انتاجية عوامل الانتاج أو على المستوى التسويقي، كلّف الدولة موارد مالية ضخمة تسبّبت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة دون الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتناسب مع حجم الاستثمارات في القطاع العام، بالإضافة إلى ذلك فقد عانت مؤسسات القطاع العام مشكلة تدني العائد على رأس المال المُستثمر إلى درجة أنّ الكثير من هذه المؤسسات كان قائما ومُستمرا على حساب الخزينة العمومية، مُشّكلا بذلك عبئا ماليا مستمرا لم تعد الدولة قادرة على تحمله لفترات مستقبلية والجدول التالي يبين ذلك.

[1]- خباية حسان، الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6 ،جامعة ، فرحات عباس، سطيف 2006، ص: 133.

الجدول رقم:2- 7 تطور انتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة الممتدة (1994-2001).

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة	-7	-2.5	-1.5	-8.5	-0.5	-8.6	-7.2	+5.2	-1.5	-2.3	-0.6

المصدر: خباية حسان، الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

تعكس أرقام الجدول بوضوح الوضعية المتدهورة للمؤسسات العامة التي ظلت تمارس أنشطتها بعيدا عن الكفاءة الانتاجية، حيث ظلّ الانتاج يتراجع وبشكل مستمر بنسب معتبرة مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى خصخصة هذه المؤسسات.

- **ثانيا: الدوافع الخارجية.**

أدّت عدة أسباب خارجية إلى تبني سياسة الخصخصة في الجزائر أهمها:

- **المديونية الخارجية:** إنّ تدهور الوضعية الاقتصادية في الجزائر نتيجة أزمة 1989 أدّت إلى تقليص الايرادات من العملة الصعبة مما نتج عنه عدم مقدرة البلد على دعم مؤسساته، هذا أدّى بالجزائر للاقتراض الخارجي لسد العجز وذلك عن طريق اللجوء إلى الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، إلاّ أنّ هذا الأخير يجبر الدول المقترضة التخلي عن التزاماتها اتجاه المؤسسات العمومية سواء بتصفية العجز منها أو بيعها للقطاع الخاص أو عن طريق إسهام رأس المال الأجنبي فيها، حيث تقول مارلي شيرلي وهي إحدى خبراء الصندوق: "إنّ تصفية المشروعات العامة الغير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطاً من شروط الاقتراض."[1] و الجدول التالي يبين ذلك:

[1] - سمير عبود عباس وآخرون ، الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي، مقال منشور في الانترنيت www.iasj.net/iasj تاريخ الاطلاع 24 ديسمبر 2013.

الجدول رقم: 2-8 تطور الديون الخارجية للجزائر في الفترة (1990 – 2000).

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم المديونية%	28.3	28.8	26.6	25.7	29.4	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة المديونية% الى PIB	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.7	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة المديونية كنسبة من مجموع الصادرات%	66.4	73.9	76.5	81.2	47.1	38.8	30.9	30.3	47.0	39.0	19.8

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير لبنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق نجد أنّ الفترة (1995-1998) مثّلت مرحلة حرجة جدّا حيث نجد أنّ نسبة المديونية قد وصلت إلى حوالي 76.71 % من الناتج الاجمالي، وهي نسبة كبيرة حتمت الدولة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والخضوع إلى الشروط التي تُفرض عليها والتي من بينها سياسة الخصخصة.

- **ظهور نظام عالمي جديد:** إنّ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام (1991) وما تبعه من تفكك المنظومة الاشتراكية وتطبيق الاجراءات المتعلقة بسياسة التحول السريع إلى نظام اقتصاد السوق والابتعاد عن أسلوب التخطيط المركزي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، يعد من التحولات المفاجئة والتي قدمت قوة دفع هائلة للدعوة إلى الرأسمالية في البلدان النامية ذات التوجه الاشتراكي، حيث أنّ انصياع الدولة الاشتراكية إلى توجهات الدول الرأسمالية وتنفيذها لوصفات المؤسسات المالية الدولية لتحرير النشاط الاقتصادي وتطبيق الخصخصة للإصلاح منشآت القطاع العام، قد ولّد تصورا عالمياً بعدم جدوى القطاع العام وفشله، ومن ثم فلا جدوى من التمسك بالمشاريع العامة.

1-3-3 مسار الخصخصة في الجزائر:

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي وضع أطر وآليات تتكفل بعملية الخصخصة والشروع في توسيعها، بداية من قانون المالية التكميلي سنة 1994 الذي سمح لأول مرة بالتنازل

عن تسيير الشركات العمومية لصالح مسيرين خواص، وأيضا السماح للخواص المساهمة في رأسمالها ب 49% ليتم تجاوز حدود هذه النسبة إلى الخصخصة الكلية بصدور الأمر 95 – 22 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية ولكن في مجالات محدودة، واستنادا إلى ذلك فقد تم وضع أول برنامج للخصخصة سنة 1996 بالتعاون مع البنك العالمي، بعد تجميع المؤسسات العمومية الاقتصادية في 11 شركة قابضة قطاعية (بعد حل صناديق المساهمة) و 5 شركات قابضة جهوية في سنة 1997 تجمع المؤسسات المحلية، ويتولى المجلس الوطني لمساهمات الدولة توجيه تلك الشركات وتسيير مساهمات الدولة، و في هذا المجال اعتبرت تلك الإجراءات ما هي إلا تغيير لتسمية صناديق المساهمة، كما أنّها أدّت إلى نشأة التداخل في المهام بين عدة سلطات،[1] كما عرفت عمليات حل المؤسسات وخصخصتها انطلاقتها الفعلية مع نهاية 1996 حيث تمت تصفية 826 مؤسسة منها 464 بيعت لصالح العمال، أمّا الشركات الكبرى التي يزيد عددها عن 400 شركة فلقد تم الإبقاء عليها بعد إعادة هيكلتها ماليا ومع نهاية 1997 تم تصفية 76شركة منها وكانت معظمها من قطاع البناء والانجاز،[2] و تم الاعتماد في نفس الوقت على برنامج يقضي بخصخصة 250 مؤسسة عمومية كبرى تشغل نسبة 30% من إجمالي اليد العاملة في القطاع العام خلال سنتي 1998 و 1999، حيث بحلول شهر أفريل من سنة 1998 كانت عملية الخصخصة قد شملت أزيد من 800 مؤسسة عمومية. [3]

[1] - ع. بن دعيدة ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص: 361 .

[2] - كريم النشاشيبي، وآخرون: الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. سلسلة تقارير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 ، ص: 133 .

3 - Halim Miliani , problématique de la privatization, dans le monde intervention présentée séminaire international sur les qualification. De l'entreprise économique de gestion setif 2001.

الجدول رقم: 2-9 حصيلة الخصخصة في الفترة (2003- 2007).

نوع العملية	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخصخصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخصخصة الجزئية اقل من 50 %	1	2	11	12	7	33
الخصخصة الجزئية اكبر من 50	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الأجراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2009-2010، ص: 235.

يلاحظ من خلال الجدول أنّ عملية الخصخصة سارت ببطء كبير، حيث عجزت الدولة عن خصخصة أكثر من 1200 مؤسسة كان من المفترض خصخصتها وهذا بسبب دور النقابات العمالية الرافضة لمبدأ التسريح.

1-4 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من مميزات القطاع الخاص في الجزائر هو هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشكيلته، حيث أحصت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009 ما يعادل 570838 مؤسسة منها 570240 مؤسسة خاصة، بنسبة 99.89 % تشغل حوالي 1.6 مليون عامل أي في المتوسط 03 عمال لكل مؤسسة، وهو ما يبرز مكانة هذه المؤسسات المكونة للقطاع الخاص في الجزائر. وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر محاولتها في توفير الجو والمناخ المناسبين وكل الشروط المساعدة والمحفزة على جلب الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التي تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني بدلا من الهيكل الاقتصادية الضخمة التي كثيرا ما تتأثر بالأزمات الاقتصادية.

1-4-1 مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عرّفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد تعريف لها، حيث نصت المادة الرابعة من القانون: على أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي كل مؤسسة انتاج السلع و/ أو الخدمات التي تتميز بالخصائص التالية:[1]

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية بحيث كل مؤسسة مستقلة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم:2-10 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

المعيار / الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الايرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	لا تتجاوز 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا تتجاوز 200	لا تتجاوز 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من100 إلى 500

المصدر: نادية قويقح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 14، جامعة الجزائر، 2006، ص: 193.

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد: 77 لسنة 2001.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها:[1]

- استخدامها عدد محدود من العاملين.
- تتميز بمعدلات فشل عالية ممثلة في الموت، الغلق، أو التصفية، مقارنة بالشركات الكبيرة.
- تشكل غالبية القوانين الضريبية مصدر تأثير سلبي عليها فهي تمتص نسبة كبيرة من الأرباح التي تحققها وبالتالي تكون عقبة أمام هذه المؤسسات في تشكيل احتياطات مالية.
- تتميز هذه المؤسسات باستخدامها تقنية انتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة.
- سهولة تكيفها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطاتها إلى المناطق النائية حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق، خاصة وأنّ هذه المؤسسات لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات.

1-4-2 برامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، أولت الحكومة أهمية كبيرة لتطوير هذا النوع من المؤسسات لتعزيز المبادرات الخاصة وذلك بوضع العديد من الاجراءات والبرامج للتكفل بهذا القطاع منها:

- **أولا: تأسيس وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 يوليو 1994، تمّ إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تمّ تحديد مهامها:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتقديم الحوافز والدعم لتطويرها.

[1]- نظيرة قلادي ومحمد أمين وليد طالب ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة ، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ، يوم 11 و 12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس، سطيف ،ص: 08.

- إعداد النشرات الاحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- إيجاد استراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع.

- **ثانيا: مشاتل المؤسسات.**

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي مكلفة بمساعدة ودعم المؤسسات ص و م وتأخذ ثلاثة أشكال:

- **المحضنة:** وتتكفل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية.
- **ورشة الربط:** تدعم حاملي المشاريع في ميدان الصناعات الصغيرة والحرف المهنية.
- **نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتهدف هذه المشاتل تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة، وتشجيع المشاريع المبتكرة.

- **ثالثا: الهيئات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

بالنظر لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض رؤوس أموالها وقلة الضمانات التي تحوزها خاصة العينية منها، فإنّ هذا النوع من المؤسسات يُقابل بعزوف البنوك عن تمويلها وذلك لارتفاع مخاطر اقراض هذا النوع من المؤسسات، وعليه كان لابدّ من وجود هيئات متخصصة تأخذ على عاتقها مهمة ضمان القروض منها: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 وكانت انطلاقته الفعلية سنة2004، بالإضافة إلى الهيئات التي سبق ذكرها كوكالة دعم تشغيل الشبابANSEJ ، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي تقوم بدور فاعل في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **رابعا: برنامج ميدا MEDA.**

يهدف هذا البرنامج إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الاوروبي يتمثل في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُشغل أكثر من 20 عاملا، ومن أهم ما ورد في هذا الاتفاق:[1]

- يساهم الاتحاد الاوروبي في تمويل هذه المؤسسات بمبلغ يقدر ب 75 مليون أورو.
- تقدر حصة الجزائر في هذا التمويل ب 5.3 مليون أورو .

وحددت مدة هذا البرنامج ب 5 سنوات، ويُسيّر من طرف فريق مختلط من الخبراء الاوروبيين و الجزائريين.

ويهدف البرنامج كذلك إلى تحسين عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق ودعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، وأيضا تنمية القطاع الخاص وذلك من خلال تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل عمليات التكوين وتنظم المعلومات الاقتصادية، وتأهيل الخبرات وغيرها من العمليات المساعدة على وضع المؤسسة في محيط مُلائم.

- **خامسا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و م (2009-2014).**

شرعت الجزائر في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج يتمثل في إجراءات الدعم المباشر لها وأيضا دعم المحيط الذي تعمل فيه، وذلك لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف التسيير وقلة الكفاءات، أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الادارية و الجبائية والخدماتية ..الخ

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة ص و م خلال الفترة 2009-2014، تعطي الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة و الفنادق والخدمات والنقل، مع

[1]- زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، 2002 ، ص: 178.

التركيز على تأهيل الموارد البشرية وترقية نظم التسيير بالمؤسسة، والتشجيع على الابتكار ودعم الاستثمار المادي المنتج، و يجب أن تتوفر في هذه المؤسسات الشروط التالية:[1]

- أن تكون المؤسسة جزائرية.
- أن تكون في النشاط منذ عامين.
- أن تكون لها وضعية مالية متوازنة.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج التي تتحملها الدولة 385,736 مليار دج حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19,284 مليون دج، ويتم التمويل من ميزانية الدولة وذلك من خلال إنشاء صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المُعنون: "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

الجدول رقم:2-11 تطور عدد المؤسسات ص و م الخاصة ما بين (2002 – 2011).

البيان		2002	2004	2005	2006	2008	2009	2011
خاصة	العدد	189552	225449	245872	269805	309578	408155	511856
	%	72.39	72.04	71.72	71.61	71.65	71.50	77.63
حرفية	العدد	71523	86732	96072	106222	121853	162085	146881
	%	27.31	27.71	28.03	28.19	28.2	28.39	22.27
المجموع	العدد	261075	312181	341914	376028	431432	570240	658737
	%	99.7	99.75	99.95	99.8	99.85	99.89	99.91

المصدر: بالرقي تيجاني، تقييم البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001- 2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013، ص: 74.

[1]- بالرقي تيجاني : تقييم البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص : 82-83 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّه في سنة 2011 وصل عدد المؤسسات ص و م إلى 658737 مؤسسة تمثل نسبة 99.91 % من مجموع المؤسسات ص و م.

أمّا بالنسبة لمناصب الشغل الذي يوفره هذا النوع من المؤسسات فتشير الاحصائيات أنّ العدد قد بلغ 1.625.686 شخص في نهاية عام 2010 منهم ما يقارب 60 % أجراء، كما أنّ نسبة تطور مناصب الشغل ما بين عامي 2009 و 2010 قدرت ب 5.11 %، حيث أنّ أُجراء المؤسسات الخاصة في تزايد معتبر بنسبة5.56 %، في حين تراجعت مناصب الشغل في المؤسسات العمومية بحوالي 6 %.

1-5 بعض الاجراءات الأخرى لدعم القطاع الخاص:

قامت الحكومة الجزائرية في مسعاها لتطوير القطاع الخاص، بإجراءات أخرى تهدف إلى تحسين بيئة هذا الأخير نذكر منها:

أولا: الاصلاح الضريبي

جاء الاصلاح الضريبي في الجزائر لإكمال مسار الاصلاحات الاقتصادية وتحسين المناخ الاستثماري، حيث يعتبر خطوة هامة وضرورية لوضع آليات الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وأيضا تكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية، وتتمثل أهم أهداف الاصلاح الضريبي في:

- إلغاء الازدواجية الضريبية وأيضا تبسيط النظام الضريبي باستبدال عدة ضرائب معقدة بضرائب بسيطة.
- تخفيف العبء الضريبي على الأفراد والمؤسسات بتخفيض المعدلات الضريبية.
- محاربة التهرب والغش الضريبي.
- توجيه النشاط الاقتصادي حيث عمل النظام الضريبي الجديد إلى توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المراد ترقيتها نحو المناطق المتخلفة كالجنوب.

ثانيا: تحرير التجارة الخارجية.

بدأت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث أنّ الدخول في نظام اقتصاد السوق يقتضي تحرير التجارة الخارجية، لذا أقدمت الجزائر على تحرير تجارتها الخارجية على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** أطلق عليها مرحلة التحرير التدريجي من ستة 1990 إلى سنة 1993 ، حيث كان قانون النقد والقرض في عام 1990 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة قد أدخل نظام الامتياز الذي ساعد على القضاء على احتكار الاستيراد وإلى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني، حيث صار لأي شخص مسجل بالسجل التجاري الحق في استيراد السلع بغرض بيعها، مما ساعد على زيادة المنافسة وامكانية الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي، وتم إلغاء تراخيص الاستيراد مع بقاء رقابة إدارية على بغض السلع المستوردة وصارت عمليات الاستيراد تتم عن طريق البنوك.
- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الانتقال الى التحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من سنة1994 وقد جاء هذا التحويل في خضم الاصلاحات الاقتصادية، باتخاذ السلطات العمومية لإجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح اكثر على العالم الخارجي، هذا فضلا عن العناصر المتعلقة بإصلاح نظام الصرف والنظام الجمركي وتخفيض قيمة المديونية الخارجية.

ثالثا: إنشاء المناطق الصناعية.

نتيجة لزيادة الطلب الكبير على العقار الصناعي من طرف المستثمرين الخواص قامت الدولة بجملة من الاجراءات للتخفيف من هذه المشكلة تمثلت أساسا في:

- منح قروض مالية موجهة لإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية لبعض المناطق الصناعية.
- تسوية الوضعية القانونية لقطع الأراضي التي تم منحها.

- انشاء الوكالات العقارية.

كما أعلن وزير التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار عمارة بن يونس أنّ الإجراءات المتخذة في إطار ترقية العقار الصناعي ستمكن من توفير للمستثمرين مساحة إجمالية تقدر ب14000 هكتار مقابل 11000 هكتار كانت مقررة، حيث أوضح الوزير خلال اجتماع مع المتعاملين الاقتصاديين و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و جمعيات أرباب العمل خصص لعرض نتائج أشغال مجموعة العمل حول العقار الاقتصادي التي نصبت خلال ثلاثية أكتوبر 2013 قائلا "لدينا 49 مشروعا لإنشاء مناطق صناعية و المساحات المقررة قد توسعت إلى 14.000 هكتار مقابل 11.000 هكتار كانت مقررة من قبل". [1]

2- المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر:

على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والنتائج الايجابية الكبيرة التي حققها هذا القطاع في كثير من الدول، إلاّ أنّ الدراسات والأبحاث التي قام بها البنك الدولي حول محيط المؤسسات الخاصة وجد بأنّها تتعرض إلى العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق نشاطه وسبل ترقيته وتطويره، وقد حددها البنك الدولي كما يلي:[2]

- الممارسات الغير النظامية أو المضادة للتنافسية.
- الحصول على التمويل.
- كلفة التمويل.
- معدلات الضرائب.
- عدم وضوح السياسة التنظيمية.
- مدة الآجال البنكية.
- الفساد الاداري.

[1]- فقرة منشورة على أرشيف الموقع www.andi.dz ، تاريخ الاطلاع يوم 12 فيفري 2014.
[2]- اكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

- الإدارة الضريبية.
- الحصول على الأراضي.
- الحصول على العملة الصعبة.
- القوانين الجمركية.
- صعوبة تسجيل المؤسسة.
- نقص اليد العاملة المؤهلة.
- المشاكل المتعلقة بخدمات الموانئ.
- صعوبة الحصول على خط الهاتف.
- القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل.
- الاستفادة من خدمات الطاقة (خاصة الكهرباء).

تشترك المؤسسات العاملة في القطاع الخاص في هذه المشاكل، ولكن تختلف في ترتيبها وفي حدتها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى أخر.

كما يبين الجدول التالي ترتيب القيود التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص في بعض الدول العربية استنادا إلى ممسوحات البنك الدولي خلال العقد الماضي، أي الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009.

الجدول رقم:2-12 ترتيب القيود الأولية التي يواجهها القطاع الخاص في بعض الدول العربية خلال العقد الماضي.

الجزائر	مصر	الاردن	عمان	المغرب	السعودية	سوريا	اليمن
الفساد	عدم استقرار الاقتصاد الكلي	عدم استقرار الاقتصاد الكلي	لوائح العمل التنظيمية	معدلات الضرائب	لوائح العمل التنظيمية	معدلات الضرائب	عدم استقرار الاقتصاد الكلي
الممارسات الغير النظامية أو المضادة للتنافسية	الفساد	معدلات الضرائب	مهارات العمال ومستواهم التعليمي	الحصول على الأراضي	تراخيص الأعمال	الادارة الضريبية	معدلات الضرائب
الحصول على الأراضي	الممارسات الغير النظامية	تراخيص الأعمال	كلفة التمويل	الكهرباء	مهارات العمال ومستواهم التعليمي	الكهرباء	الفساد
الحصول على التمويل	عدم وضوح السياسة التنظيمية	الفساد	الحصول على الاراضي	الممارسات الغير النظامية	الحصول على الأراضي	الفساد	الادارة الضريبية
الكهرباء	معدلات الضرائب	الإدارة الضريبية	الحصول على التمويل	الحصول على التمويل	الحصول على التمويل	تراخيص الأعمال	الممارسات الغير النظامية

المصدر: عبدالله الدردري وآخرون، ، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، سلسلة تقارير منظمة العمل الدولية ، بيروت، 2013، ص: 37.

نجد في الجدول ترتيب أهم العراقيل والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر والتي نرتبها فيما يلي:

2-1 الفساد:

إنّ الفساد يأتي في المرتبة الأولى على لائحة أهم القيود والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر، ويبين التقرير أنّ الجزائر هي من أشدّ الدول فسادا من بين الدول العربية المذكورة والفساد هو سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة،[1] و تتجلى هذه الآفة التي تنخر مفاصل الاقتصاد الوطني في الأساس في دفع الرشوة، حيث أنّ هذه الظاهرة

[1]- علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2003، ص 43.

مُنتشرة وبشكل كبير من أعلى مناصب السلطة إلى أدناها وتمس جميع القطاعات الاقتصادية من دون استثناء، فعلى هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي بسنغافورة سنة 2006، صدر تقرير حول نظم الإدارة و مكافحة الفساد الذي أشار بصفة ضمنية إلى أنّ الجزائر و بلدان أخرى لم تبذل الجهد اللازم لمحاربة الفساد على مدى السنوات العشر الأخيرة، كما أنّها لم تبذل أيضا الجهد الكافي في مجال إبداء الرأي و المساءلة أو حتى في مجال الفعالية الحكومية و الجودة النوعية للأطر التنظيمية.[1] ويوضح الجدول التالي مؤشر الفساد في الجزائر، حيث تشير العلامة (0) على الفساد المُطلق والعلامة (10) على أنّ الدولة خالية تماما من الفساد.

جدول رقم:3-13 تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة (2003 –2013).

البيان	2003		2004		2005		2006		2007	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
الجزائر	88	2.6	97	2.7	97	2.8	84	3.1	99	3

2008		2009		2010		2011		2012		2013	
الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقطة
92	3.1	111	2.8	105	2.9	112	2.9	105	3.4	94	3.5

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير لمنظمة الشفافية العالمية.

يلاحظ من الجدول أنّ الجزائر متذبذبة في مؤشر النقاط، حيث سجّلت أحسن علامة خلال سنة 2013 ب3.5 بترتيب 94 عالميا متحسنة ب عُشر نقطة مقارنة بسنة 2012، ويعني هذا أنّ البلاد تشهد معدلات خطيرة للفساد (العلامات المسجلة قريبة من الصفر وبعيدة جدا عن العشرة) أدّت إلى التأثير السلبي لنشاط القطاع الخاص، وأيضا على جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات معها، كما أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر

[1]- عادل انزارن، مداخلة بعنوان الفساد في الصفقات العمومية وتأثيره على حماية المال العام، جامعة مستغانم، من دون ذكر السنة www.univ-medea.dz تم تحميله يوم 27 فيفري 2014، ص: 7.

إلى أنّ 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون على الأقل 7% من رقم أعمالهم على شكل رشاوي للمسؤولين لتسريع معاملاتهم الادارية والاستفادة من بعض المزايا والخدمات كالقروض والاعانات المالية وأيضا الحيازة على الصفقات العمومية.[1]

ومنه نجد أنّ الفساد قد أثّر بشكل كبير على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم: 2-14 ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في مؤشر سهولة أداء الأعمال.

البيان / الدولة	الترتيب عالميا 155/2008 دولة	الترتيب عالميا 155/2011 دولة	الترتيب عالميا 189/2013 دولة	الترتيب عالميا 189/2014 دولة
تونس	58	80	49	51
المغرب	102	115	95	87
الجزائر	125	136	151	153

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مجموعة تقارير للبنك الدولي.

يبين الجدول أنّ ترتيب مؤشر سهولة أداء الأعمال للجزائر شهد تدني مستمر من الرتبة 125 سنة 2008 إلى الرتبة 153 سنة 2014، في حين نجد أنّ ترتيب كل من تونس والمغرب شهد تحسنا نسبيا في الترتيب، مما يبين ازدياد تأثير حجم الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر.

2-2 الممارسات الغير النظامية أو المضادة للتنافسية:

يتخلل الاقتصاد الجزائري الكثير من الممارسات الغير النظامية كالسوق الموازي والاحتكار، و يقصد بالسوق الموازي كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إمّا لتعمُد إخفائها تهرُبا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أنّ هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.[2] حيث عددت وزارة

[1] - World Bank, pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003, P24.

[2] - بودلال علي ، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الأسباب و الحلول، مجلة بحوث انسانية، العدد 37 لسنة 2008، ص 2.

التجارة حوالي 566 سوق موازي بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون م^2 ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الاحصائيات الرسمية أنّ القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وبلغ حجم الاقتصاد الغير الرسمي 34.1 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999 – 2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية على هذه الظاهرة نتيجة التساهل في هذا الملف.[1] ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي إذ أنّه لا يتحمل أيّة تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب، مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي بشكل يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

كما أنّ تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب مما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي.

2-3 الحصول على الأراضي (العقار الصناعي):

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، حيث توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، فصعوبة الحصول على قطعة أرض

[1]- بونوة شعيب، مولاي لخظر عبد الرزاق ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 7 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2009 ، ص: 147.

مُهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعقد وتعدد الاجراءات الإدارية والقضائية كلها أعاقت نمو القطاع الخاص في الجزائر، حيث أوضح وزير التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار عمارة بن يونس خلال اجتماع مع المتعاملين الاقتصاديين و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و جمعيات أرباب العمل خصص لعرض نتائج أشغال مجموعة العمل حول العقار الاقتصادي التي نصبت خلال ثلاثية أكتوبر 2013 قائلا: "إنّ العقار يُشكّل أكبر عائق بالنسبة للاستثمار"، كما أكد بن يونس أنّ "30 % من الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية ليست مستعملة"، متطرقا في هذا السياق إلى حالتي الروبية و الرغاية حيث توجد اكبر منطقة صناعية للجزائر، و أكد الوزير أنّ "هناك مستثمرين لديهم أراضي في عدة ولايات و يتمكنون من القيام بالمضاربة "، و خلال النقاشات المفتوحة مع المشاركين أكّد مدير التنمية الصناعية بولاية الجزائر إلى وجود 160 قطعة أرض غير مشغولة سيما بالروبية و الرغاية و هناك 74 وحدة صناعية ليس لديها عقد ملكية و رخصة استغلال.[1]

وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة أنّ حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 مليون م^2 بينما بلغ حجم الطلبيات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2، ومنه يتبين أنّ الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.[2]

الجدول رقم:2-15 المدة الزمنية المنتظرة من أجل الحصول على عقار صناعي.

نوع العقار	محلات ادارية	أراضي صناعية للعينة الشاملة	أراضي صناعية للمؤسسات الصغيرة
نسبة المؤسسات الباحثة عن العقار	% 19.6	% 37.7	% 42.1
عدد السنوات المنتظرة	3.6	4.9	4.7

المصدر : إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[1] - فقرة منشورة على أرشيف الموقع www.andi.dz تاريخ الاطلاع يوم 12 فيفري 2014.
2 - بونوة شعيب مولاي لخظر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

يشير الجدول أنّ المؤسسات الخاصة في الجزائر تنتظر في المتوسط مدّة 4 سنوات من أجل الحصول على أرض لبدء نشاطها، مما حدّ بشكل كبير من تطور القطاع الخاص في البلاد.

4-2 الحصول على التمويل:

إنّ أغلبية مؤسسات القطاع الخاص تعاني من صعوبات جمّة في الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية، نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين على حد سواء، و أيضا إيجاد سياسات وإجراءات تجعل من عملية الإقراض عملية مربحة لكلا الطرفين، بالإضافة إلى ذلك فإنّ البنوك تعتبر أنّ عملية إقراض المؤسسات الخاصة عملية محفوفة بالمخاطر وغير مجدية، بحجة أنّ أغلبية المؤسسات الخاصة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة وصغيرة وجُلّها لا تتوفر على الضمانات الكافية، وأنّ تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا بسبب كثرة المؤسسات التي تطلب القروض.

كما أنّ افتقار الجزائر لأسواق رأس المال زاد من تفاقم مشكل التمويل، حيث أنّ أسواق رأس المال المتطورة تعمل على جلب المدخرات سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إمّا عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات تبعا للقرار التي يتخذه طالب التمويل، وعليه فإنّ عدم تطور أسواق رؤوس الأموال ضيّق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل أدّى إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي. حيث أظهر تقرير بيئة الأعمال للبنك الدولي لسنة 2014 أنّ الجزائر احتلت المرتبة 130 في مؤشر الحصول على الائتمان، متساوية في المرتبة مع دولة الموزمبيق من بين 189 دولة الذين شملتهم الدراسة متراجعة بذلك 4 مراتب مقارنة بسنة 2013 والتي احتلت فيها المرتبة 126، في حين احتلت تونس المرتبة 109 و مصر المرتبة 86 في نفس تقرير سنة 2014، وهذا يبين مدى حجم مشكلة التموين بالنسبة للمؤسسات الخاصة في الجزائر.

2-5 الحصول على الكهرباء:

يعتبر التزود بالكهرباء بالنسبة للمؤسسات الخاصة مشكلا حقيقيا لم تستطع السلطات الجزائرية التخفيف من حدته، رغم الامكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر من موارد الطاقة (نفط، غاز طاقة شمسية،...) والأموال الضخمة التي صرفتها من أجل تطوير البنية التحتية للشبكة الكهربائية إلاّ أنّ تقرير البنك الدولي لسنة 2014 أظهر أنّ الجزائر احتلت المرتبة 148 في ترتيب الدول في مؤشر الحصول على الكهرباء متراجعة بذلك 9 مراتب عما كانت عليه في تقرير سنة 2013 التي احتلت فيه المرتبة 139، مقارنة بالطوغو التي احتلت المرتبة 96 و تونس التي احتلت المرتبة 55 في نفس تقرير سنة 2014.

الجدول رقم:2-16 ترتيب الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية في مؤشر الحصول على الكهرباء.

الدول	الترتيب	عدد الاجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
الجزائر	148	5	180	1562.9
تونس	55	4	65	811.9
المغرب	97	5	62	2476.3
مصر	105	7	54	337.4

المصدر : من اعداد الطالب بناء على تقرير البنك الدولي لمؤشر الأعمال لسنة 2014.

http://arabic.doingbusiness.org/rankings

من الجدول أعلاه نجد أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في المؤشر مقارنة مع تونس والمغرب و مصر رغم أنّ هذه الدول ليس لها موارد طاقة بل هي مستوردة لها، حيث يبين التقرير أنّ عدد أيام الانتظار بالنسبة للمؤسسات الخاصة هو الأعلى حيث بلغ 180 يوم (6 أشهر) وبتكلفة تفوق 15 ضعف دخل الفرد (4.5 مليون دج).

2-6 بعض العراقيل الأخرى:

2-6-1 المعوقات الادارية والتنظيمية:

يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:

- تعقد وطول الاجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع، حيث أنّ عملية تأسيس مؤسسة يتطلب المرور ب 14 إجراء يستغرق 25 يوم وتكلّف 28.6 % من دخل الفرد، مقارنة بتونس والتي لا يتعدى فيها عدد الإجراءات 10 نستغرق حوالي 11 يوم ولا تكلف سوى 9.3 % من دخل الفرد.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين، حيث أشار رؤساء المؤسسات في تحقيق أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة ولايات إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء، والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات الصرف الصحي، في مواقع الاستثمار. بالإضافة إلى اهتراء الطرقات البرية وعدم توفر الطرق السريعة بالشكل الكافي، وأيضا بدائية شبكة السكك الحديدية وعدم توفرها في أغلب المناطق بالوطن، كذلك عدم امتلاك الجزائر لموانئ أو مطارات ذو مقاييس عالمية، كل هذا أدّى إلى ارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير مما حدّ من تنافسية القطاع الخاص وعزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر.

2-6-2 ثقل العبء الضريبي و الجمركي:

إنّ الأعباء الضريبية والشبه الضريبية التي تتحملها المؤسسات الخاصة في الجزائر عادة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الانتاجي، رغم الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الأعباء إلا أنّ بعض الاقتطاعات لا تزال مرتفعة كاشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة لصاحب العمل والتي تقدر بـ 26 % من كتلة الأجور، وحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2014 فقد احتلت الجزائر المرتبة 174 من حيث مؤشر دفع الضرائب متراجعة بمرتبة واحدة بالنسبة لسنة 2013 مقارنة بتونس التي احتلت الرتبة 60 و المغرب الرتبة 78، حيث قدر إجمالي الضرائب كنسبة من

إجمالي الربح التي تدفعها المؤسسات الخاصة في الجزائر 71.9 %، في حين تقدر هذه النسبة بـ 49.6 % في المغرب و 62.4 % في تونس و 42.6% في مصر.

من جهة أخرى شكّل النظام الجمركي أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات، ذلك نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط المؤسسات، إذ أنّ قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية وتعدد قنوات الرشوة.

2-6-3 مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات:

يعانى القطاع الخاص في الجزائر من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكّنه من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتّب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أنّ عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة بمكان على صاحب المؤسسة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الأخرى.

2-6-4 نقص الكفاءات العلمية و اليد العاملة الماهرة:

يفتقر القطاع الخاص في الجزائر إلى الكوادر الفنية لعدة أسباب، أهمها تدهور منظومة التعليم و عدم ملائمتها لمتطلبات المؤسسات العاملة، وأيضا ضعف التكوين وعدم مسايرته للتطور الكبير في مجال التقنية العالمية، لذا يضطر صاحب المؤسسة إلى توظيف عمال غير مهرة و إلى تحمّل مشاكل وأعباء تدريبهم أثناء العمل، فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصّصات النادرة لضمان بقائها في العمل، كل هذا من شأنه يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدّمة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف. ممّا ينتج عنه انخفاض تنافسية المؤسسات الوطنية ونفور المؤسسات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر.

من خلال هذا المبحث يتبين لنا أنّ الاجراءات المختلفة التي تبنتها السلطات الجزائرية خلال العقدين الماضيين من قوانين وتشريعات مُنظمة وتشكيل مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية من أجل دعم القطاع الخاص، لم تُفلح في الحد أو حتى التخفيف من الكمّ الهائل من المشاكل والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الخاصة رغم تبني الجزائر بشكل رسمي لاقتصاد السوق. إلاّ أنّ هذا لم يمنع القطاع الخاص من التطور واحتلال حيز ملموس في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وهو ما سنتطرق إليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: مكانة القطاع الخاص في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي.

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات، لذا سنحاول من خلال هذا العنصر معرفة الوزن الحقيقي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال العناصر التالية.

1- تموقع القطاع الخاص في الجزائر:

كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني الذي أشرف عليه الديوان الوطني للإحصاء من مارس إلى ديسمبر 2011 الذي تم من طرف عدد من خبراء الديوان، أنّ عدد المؤسسات الجزائرية بلغ حوالي 958853 مؤسسة، تمثل فيها المؤسسات التابعة للقطاع الخاص حوالي 920499 مؤسسة أي بنسبة 96 % من مجمل المؤسسات، مقابل 2.4 بالمائة للقطاع العام، في حين تمثل المؤسسات المختلطة والمؤسسات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري 7.1%. و كشف التقرير أنّ الجزائر قد فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة حيث تمكّن القطاع التجاري من الهيمنة الشبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث أكّد الاحصاء الاقتصادي أنّ عدد المؤسسات التجارية بلغ 528 ألف و328 مؤسسة، بما يعادل 55.1 % من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر، متبوعا بقطاع الخدمات بـ325 ألف

و440 مؤسسة أي بنسبة 33.94 %، حيث يتوزع قطاع التجارة على نشاط التجزئة الذي يستحوذ على 84 %من النشاط التجاري مقابل 14 بالمئة بالنسبة لنشاط الجملة وبيع السيارات و الدراجات ومن حيث فروع نشاط الخدمات يمثل النقل حوالي 26 % ،مقابل 7.18 % لنشاط الاطعام و2.15 % لقطاع الاتصالات، و2.10 % للنشاطات القانونية و المحاسبة، و4.5 % لقطاع الصحة البشرية، وكشف الديوان الوطني للإحصاء عن ضعف هيكلي في عدد المؤسسات الاقتصادية الناشطة في القطاع الثالث (النشاطات الوسيطة) حيث لم يتعدّ عدد المؤسسات في هذا الفرع 77 ألف و853 مؤسسة أي ما يعادل 8.1 % من مجموع المؤسسات الاقتصادية مضيفا أنّ عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر لا يتعدى 97 ألف و202 مؤسسة بنسبة إجمالية 10.14 % منها 4112 مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية أي بنسبة 4.23 % من مجمل المؤسسات الصناعية و 8764 مؤسسة في قطاع البناء أي بنسبة 0.9 %.

وسجل الديوان تمركزا كبيرا للمؤسسات الجزائرية في الوسط الحضري، حيث بلغت نسبة المؤسسات في الوسط الحضري 83.5 % من إجمالي من اجمالي المؤسسات التي تم احصاؤها مما يُفسر اشتداد حدة ظاهرة النزوح نحو المدن ونحو المناطق الساحلية بصفة خاصة منذ السنوات الأولى للاستقلال، وأظهرت الدراسة أيضا بأنّ النسيج الاقتصادي الوطني تُهيمن عليه صفة الشخص الطبيعي بنسبة 90.6 % و 9.4% لصفة الشخص المعنوي (أي المؤسسات)، مما يجعل الأغلبية المطلقة للمؤسسات الجزائرية مجرد مؤسسات مصغرة عائلية في أغلب الأحيان.

ومنه نستخلص من التقرير أنّ نشاط المؤسسات الخاصة يتسم بعدم التوازن من حيث التموقع الجغرافي والاقتصادي، حيث أظهر التقرير أنّ حوالي 58 % من مجمل المؤسسات تقع في مدن الساحل. وهذا نتيجة توفر البنية التحتية بهذه المناطق مقارنة بمناطق الوسط والجنوب (طرق، سكة حديدية، موانئ ..) وأيضا اتساع حجم السوق في الولايات الساحلية (40 % من مجمل سكان الجزائر)، وأظهر التقرير أيضا أنّ نشاط المؤسسات الخاصة أغلبيتها

مؤسسات مصغرة وفردية، مما يعني أنّها مهددة بالزوال في الأمد القريب بمجرد زوال أصحابها، وأنّ المؤسسات الخاصة ذات الحجم الكبير قليلة جدّا.

وأيضا بيّن التقرير أنّ أغلبية المؤسسات الخاصة تنشط في قطاعات غير انتاجية (تجارية، خدمية)، وهذا نتيجة ارتفاع المخاطر والتكاليف والصعوبات للدخول في القطاع الصناعي، والذي غالبا ما يتطلب تجهيزات رأسمالية حديثة، وأيدي عاملة متخصصة وهما شبه منعدمان في السوق الجزائرية.

1 – دور القطاع لخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي:

عمدت الجزائر في بداية العقد المنصرم التي اتخاذ سياسات مالية توسعية لم يسبق لها مثيل وذلك من أجل دعم النمو الاقتصادي وزيادة تكوين الناتج المحلي الاجمالي، هذا في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي 2001- 2004.

خصص له غلاف مالي أوّلي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الأول 2005 – 2009.

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار) أمّا الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار، أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2010 – 2014.

قدره 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680، أي أنّ البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار (155 مليار دولار).

كانت نتائج المخططات السابقة الذكر والتي رصد لها بشكل أولي أكثر من 22430 مليار دينار أي حوالي 301 مليار دولار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم:2-17 أهم المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2013).

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	4227.11	4522.77	5252.32	6149.11	7561.98	8514.84	9366.56
الناتج الداخلي الخام خارج خارج المحروقات(مليار دج)	2688	2979	3268	3660	4130	4551	5076
الناتج الداخلي الخام للفرد (ألف دج)	136.89	144.23	164.91	189.99	229.8	254.31	274.7

2008	2009	2010	2011	2012	2013
11077.1	10006.8	12034.3	14481	14969	15635
5816	6572	7728	8948	9280	9836
320.23	283.73	334.49	394.39	404.56	413.02

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء. الوحدة: مليار دج.

نلاحظ من الجدول أنّ هناك نمو متذبذب في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، حيث تراوح هذا المعدل بين 2 % كأدنى مستوى له في 2006 ونسبة 6.9 % كأعلى مستوى له في 2003 ويعود سبب هذا النمو أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات. في حين نجد أنّ نمو الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة المعنية قدر بنسبة 3.8 %، وهو نمو ضعيف نسبيا كونه

لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة 5.1 %، 3.2 %، 2.4 % في سنوات 1998، 1999، 2000، وبعيدا جدا عن معدل 7 % المتوقع قبل تنفيد البرامج التنموية، أمّا بالنسبة للقطاع الاقتصادي خارج المحروقات فقد شهد النمو فيه تحسن ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي، إذ تراوح معدل نموه بين 4.7 % في 2005 كأدنى نسبة و 9.3 % في 2009 كأعلى نسبة له وبمتوسط 6 %، إلاّ أنّ هذا المعدل بعيد جدا للنهوض بالقطاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نظرا لضعفه، فهذا القطاع بحاجة إلى معدلات نمو عالية ومتواصلة على مدار عدة سنوات للنهوض به، ومن ناحية الدخل الفردي قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية حيث انتقل من 136 ألف دج (1711 دولار) في سنة 2001 إلى أزيد من 413.02 دج (5900 دولار) سنة 2013 أي أنّه تضاعف بحوالي ثلاث مرّات، هذا يعني أنّ الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 756 إلى 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد، وبذلك فإنّ الارتفاع المستمر للدخل المتوسط للفرد المنوه عنه أعلاه يدلّ على أنّ هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية، على الرغم من الطابع المجرد لهذا المؤشر أي دون البحث فيما إذا كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسنا فعليا في نوعية المعيشة للفرد في الجزائر.

أما تركيبة الدخل الاجمالي من ناحية الشكل القانوني نعرضها في الجداول التالية:

جدول رقم:2-18 تركيبة الانتاج الداخلي الخام حسب القطاع القانوني (%).

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عمومي	52.5	51	52	52.6	55.6	55.7	55.4	56.4	46.3	46.9	49.3
خاص	47.5	49	48	47.4	44.4	44.3	44.6	43.6	53.7	53.1	50.7
الجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الحسابات الاقتصادية رقم 609 الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz.

جدول رقم: 2-19 تركيبة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب اقطاع القانوني (%).

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عمومي	26.5	26.5	26.3	25.2	24.7	23.2	22.9	23	22.3	21	20.9
خاص	73.5	73.5	73.7	74.8	75.3	76.8	77.1	77	77.7	79	79.1
الجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: نفس المرجع السابق.

و يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم: 2-1 مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي المحلي.

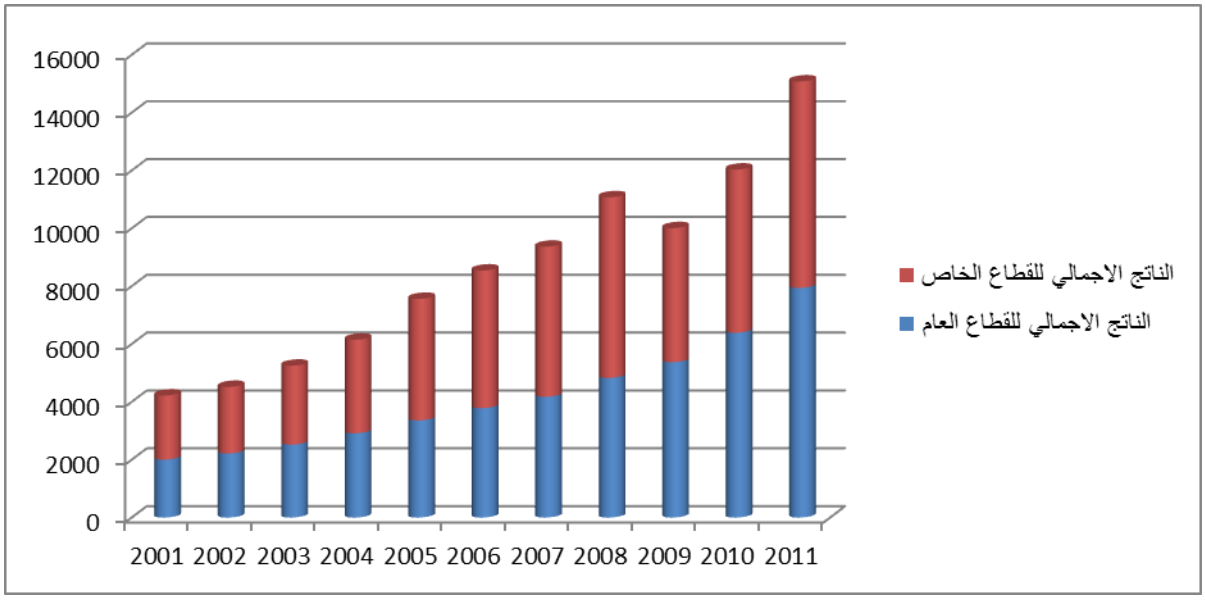

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم2-18.

الشكل رقم: 2-2 مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات.

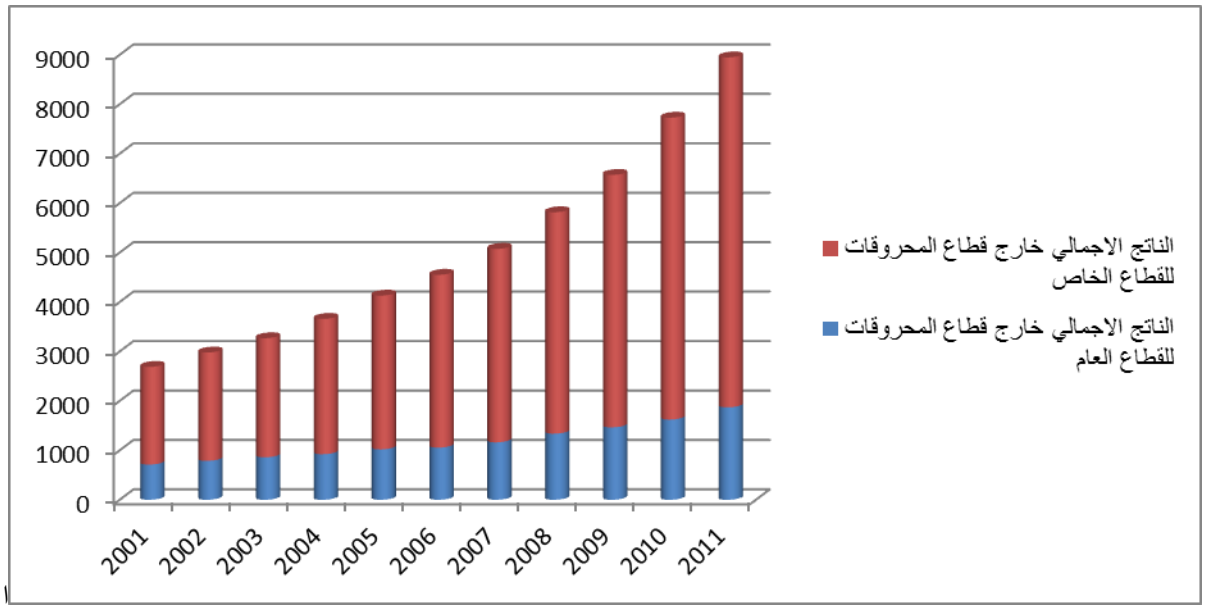

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2-19.

من الجداول والأشكال السابقة نجد أنّ قيمة الناتج الاجمالي الخام للقطاع الخاص شهد ارتفاعا طفيفا بفارق 1.5 % سنة 2002، ولكن بعد هذه السنة إلى غاية سنة 2008 شهدت النسبة تراجعا ملحوظا وهذا نتيجة تحسن أسعار المحروقات وأيضا زيادة النفقات العامة من المخططات التنموية التي سبق ذكرها، ثم ابتداء من سنة 2009 عرف تفوق الناتج الخام للقطاع الخاص عن ناتج القطاع العام لأول مرّة، وهذا نتيجة الانخفاض النسبي لإيرادات قطاع المحروقات خلال هذه السنوات.

أمّا بالنسبة لقطاع الناتج الخام خارج قطاع المحروقات سنجد أنّ القطاع الخاص يساهم فيه بشكل كبير بمتوسط 75 %، حيث عرفت هذه المساهمة نموا متواصلا بدءا من سنة 2002 ولكن بشكل ضعيف (من 73.5 % سنة 2002 إلى 79.1 سنة 2011)، ومنه نجد أنّ البرامج التنموية التي سُطر لها ابتداء من سنة 2001 لم يكن لها الأثر المرجو منه لزيادة إنتاجية القطاع الخاص.

3- دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:

عرفت القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر منذ بدء الاصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق نموا متواصلا، حيث قبل ذلك و ابتداء من سنة 1985 أصبحت ثلث القيمة المضافة الإجمالية من نصيب القطاع الخاص، ثم تواصلت في الارتفاع لتتجاوز 40 % من مجمل القيمة المضافة انطلاقا من سنة 1990، و شهدت الفترة الممتدة ما بين 1988 – 1996 نموا تجاوز 20 %، ثم تواصل الارتفاع لتسجل سنة 1998 أعلى نسبة للقطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة بنسبة 53.27 %، حيث اعتبرت المرة الأولى التي تتجاوز فيها مساهمة المؤسسات الخاصة تلك التي تحققها عادة المؤسسات العمومية.

الجدول رقم:2-20 مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الفترة (1985-2000).

البيان	1985	1990	1993	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العدد (مليار دج)	75.47	184.3	438.6	711.6	935.80	1012.5	1181.2	1332.9	1430.2
النسبة (%)	32.88	42.94	47.7	45.36	45.7	45.7	53.27	51.28	41.7

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1643	1798	2040	2369.6	2749.5	3144.3	3442.5	3867.8	4430	4992.6	5447.9
47.6	49.32	47.5	46.46	42.72	42.8	42.8	41.4	54.7	51.5	48.2

المصدر: من إعداد الطالب بناء تقرير الديوان الوطني للإحصاء الفصل 14 المحاسبة الوطنية www.ons.dz.

من الجدول السابق نجد أنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة عرفت تذبذبا واضحا، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها متفوقة على القطاع العمومي خلال سنوات 1998 1999، 2009، 2010 وهذا بسبب تأثير الأزمات المالية العالمية (1997، 2008) التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي على انتاجية قطاع المحروقات، في حين باقي السنوات عرفت مساهمة بمتوسط 44.35 %.

أمّا مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من حيث القطاعات الاقتصادية فيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم:2-21 تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في مختلف النشاطات الاقتصادية.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة (%)	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99
المحروقات(%)	04	07	08	08	09	08	06	06	08	08	09
الصناعة خارج المحروقات(%)	34	35	36	38	41	43	44	44	46	47	47
البناء والأشغال العمومية(%)	76	77	76	77	80	80	87	87	87	86	86
النقل والمواصلات	76	77	71	72	72	78	81	81	81	82	82
التجارة(%)	94	93	93	93	94	94	93	93	94	94	94
الخدمات(%)	90	90	89	89	89	90	88	88	89	88	88

المصدر: ديدوح شكرية، آفاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص: 184.

من الجدول نجد أنّ القطاع الخاص يستحوذ على القطاع الفلاحي بشكل شبه مطلق فهو يساهم في القيمة المضافة في هذا القطاع بنسبة 99 %، وهذا نتيجة انسحاب مؤسسات الدولة من هذا القطاع بشكل نهائي، تاركة المجال للقطاع الخاص.

أمّا بالنسبة لقطاع المحروقات فقد ظلت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة فيه ضعيفة جدا فهي، لم تتجاوز في أحسن الأحوال 9 % ويعود سبب ذلك إلى هيمنة الدولة في هذا القطاع، فهي تعتبره قطاعا استراتيجيا ولا ينبغي للقطاع الخاص الاستثمار فيه بشكل واسع.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، ففي بداية القرن الجديد كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع دون المستوى بمتوسط 34 %، لكنها عرفت نموا متواصلا بلغت نسبة 46 % ما بين 2000 و 2011 لتصل سنة 2011 نسبة 47 %

من اجمالي تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع، وهذا نتيجة زيادة استثمارات المؤسسات الخاصة في الصناعات الغذائية وبعض الصناعات الخفيفة.

أمّا بالنسبة لبقية القطاعات (البناء والاشغال العمومية، النقل، التجارة، الخدمات) فإنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة ظلت كبيرة نسبيا، حيث بلغت في المتوسط 84 %. ولهذا فإنّ عملية تحليل توزيع القيمة المضافة على مختلف النشاطات الاقتصادية ومعرفة وزن كل نشاط داخل القطاع القانوني سواء العام أو الخاص، يُمكّن من التعرف على النشاطات التي تعود بأكثر فائدة لكل قطاع قانوني، وهذا ما يعكسه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم:03 بنية القيمة المضافة للقطاع الخاص لسنة 2011 .

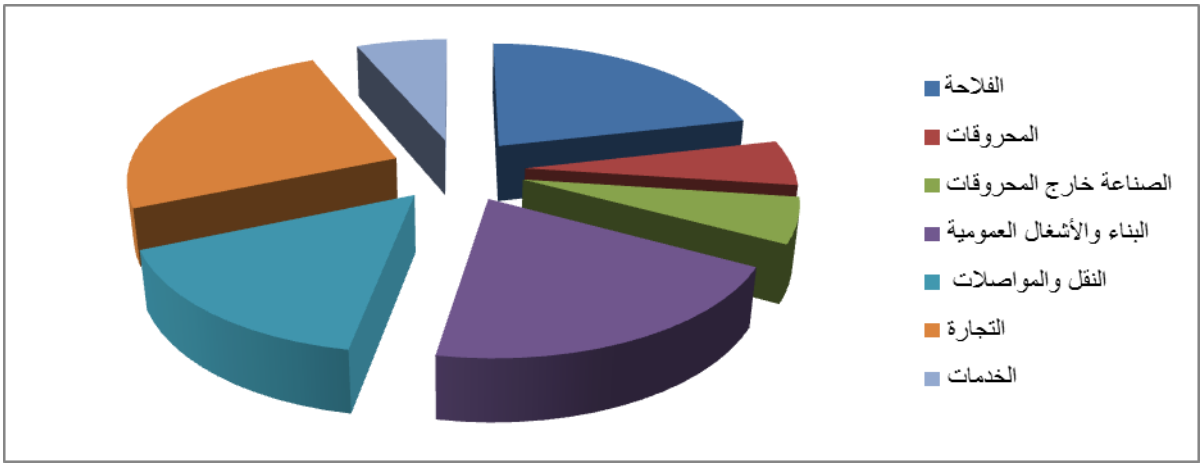

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

4- دور القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل والاستثمار:

أدلت نتائج المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء في نهاية سنة 2013، أنّ اجمالي السكان النشطين قد تمّ تقديرهم ب 11.964.000 شخص، أي بنسبة 31.48 % من اجمالي السكان، وفيما يخص نسبة العمالة والتي تُعرّف بأنّها " نسبة السكان المشتغلين على اجمالي سكان النشطين " قد بلغت 10 788 000 شخص، أي أنّ نسبة البطالة بلغت 9.82%، كما أظهر النتائج أنّ ثلثي اليد العاملة هم أجراء 69% ، مع تراجع نسبي لصالح المستخدمين وأصحاب المهن الحرّة

ويمثل الأجراء الدائمون 35.9%، و الأجراء الغير دائمون 33 %، كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب القطاع القانوني أنّ القطاع الخاص يشغل 58.8 % من المشتغلين، ومن حيث قطاع النشاط الاقتصادي فقد تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة 59.8 % يليه قطاع البناء والاشغال العمومية 16.6 % والصناعة 13 % وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 10.6 %.[1]

أمّا بالنسبة للاستثمار فهو يُعتبر من بين أهم المؤشرات الأساسية لقياس مدى تطور القطاع الخاص، لذا يمكن الوصول إلى تحديد مساهمة المؤسسات الخاصة في الاستثمار في الجزائر عن طريق فحص النتائج المسجلة من طرف الهيئات المتخصصة بدراسة الاستثمارات، حيث سنعرض في الجدول التالي حجم الاستثمارات ابتداء من سنوات الاصلاحات الاقتصادية أي ابتداء من سنة 1993وحتى نهايةٌ 2013، حيث تمتد الفترة الأولى من سنة 1993 إلى سنة 2001 أين سجلت التصريحات لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات APSI ، ثم الفترة الثاني من سنة 2002 إلى 2013 والتي سجلت فيها تصريحات الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي أنشأت عوضا عن الوكالة السابقة APSI.

[1]- www.ons.dz ، الشغل والبطالة لسنة 2013، تقرير رقم 653 .

الجدول رقم : 2-22 التطور السنوي للاستثمار في الجزائر (1993 – 2001) المصرحة لدى وكالة APSI.

السنة	عدد المشاريع		قيمة المشاريع (مليار دج)		مناصب الشغل
	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %	
1994 -1993	694	1.44	114	3.14	59606
1995	834	1.73	219	6.04	73818
1996	2075	4.30	178	4.91	127849
1997	4989	10.34	438	12.09	266761
1998	9144	18.96	912	25.17	388702
1999	12372	25.65	685	18.90	351986
2000	13105	27.17	798	22.02	336169
2001	5018	10.40	279	7.70	113983
المجموع	48231	100	3623	100	1718874

Source: Rapport du Ministère de la PME : « Actes des assises nationales de la PME », Janvier, 2004, Alger.P146

من الجدول نجد أنّ الاستثمارات شهدت ارتفاعا متزايدا خاصة بعد سنة 1996، وهذا نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والتحسن النسبي في الوضع الأمني، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية خلال 9 سنوات حوالي 48231 مشروع ، بتكلفة إجمالية بلغت 3623 مليار دج أي بمتوسط 400 مليار دج في السنة، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي خلقتها هذه المشاريع 1.7 مليون منصب شغل، ومع صدور الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار في أوت 2001 تم استحداث وكالة ANDI والتي سجلت المشاريع التالية:

الجدول رقم: 2-23 التطور السنوي لمشاريع الاستثمار المسجلة لدى ANDI خلال الفترة (2002-2013).

السنة	العدد	النسبة%	المبلغ	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة %
2002	485	0.91	98276	1.22	29372	3.44
2003	1622	3.05	395870	4.9	34476	4.04
2004	874	1.64	240889	2.98	24719	2.90
2005	843	1.58	199128	2.47	43597	5.11
2006	2145	4.03	472505	5.85	47748	5.59
2007	4323	8.12	654665	8.11	87983	10.31
2008	6687	12.57	1325064	16.41	92005	10.78
2009	7594	14.27	462679	5.73	68774	8.06
2010	6386	12	395292	4.9	64091	7.51
2011	6434	12.09	1335448	16.54	128491	15.06
2012	6919	13	776530	9.62	83210	9.75
2013	8895	16.72	1716136	21.26	148943	17.45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر : http://www.andi.dz/images/statistique/EVOLUTION DES PROJETS D'INVESTISSEMENT ar.jpg

يبين الجدول السابق مجمل الاستثمارات التي أحصتها وكالة ANDI مع مراعاة المشاريع الاستثمارية الملغاة، حيث بلغ عدد الاستثمارات الاجمالية في الجزائر ابتداء من سنة 2002 إلى نهاية سنة 2013 بحوالي 53207 مشروع، بتكلفة إجمالية تجاوزت 8 ترليون دينار أي أزيد من 112 مليار دولار، أمّا من حيث نوع الاستمارات من حيث القطاع القانوني فيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم : 2-24 الاستمارات على حسب القطاع القانوني.

البيان	عدد المشاريع		قيمة المشاريع (مليون دج)	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع الخاص	52381	98.45	4663864	57.77
القطاع العمومي	757	1.42	2465603	30.54
المختلط	69	0.13	943015	11.68
المجموع	53207	100	8072482	100

المصدر: نفس المصدر السابق.

الشكل رقم: 2-4 عدد وحجم الاستثمارات حسب القطاع القانوني.

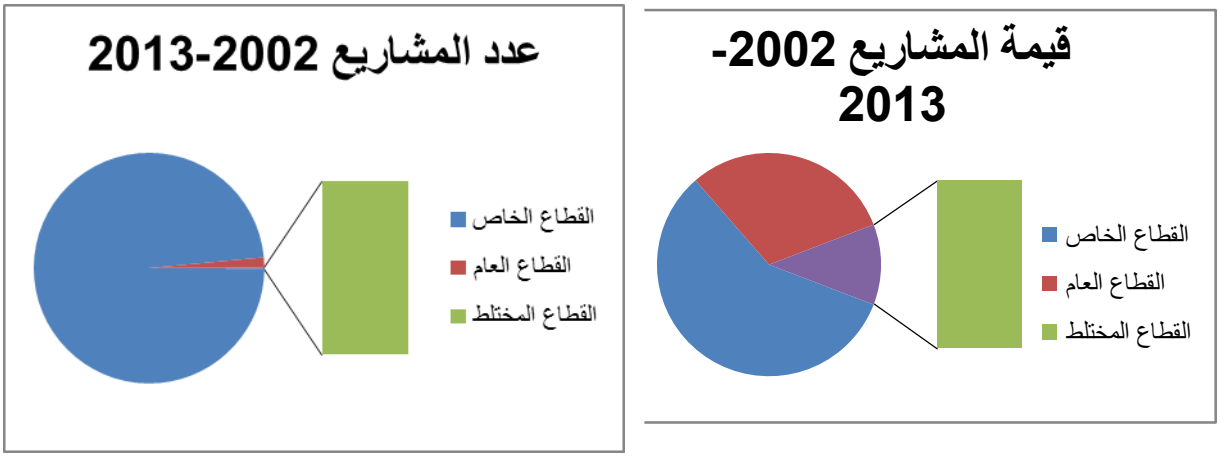

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 23.

من الجداول والأشكال السابق نجد أنّ استثمارات القطاع الخاص والمختلط (الخاص+ العمومي) شكلت النسبة الكبرى من حيث الاستثمارات الكلية، حيث بلغت قيمتها حوالي 5606879 مليون دج أي حوالي 77.8 مليار دولار، بنسبة إجمالية بلغت 69.45 % وبلغ عدد مناصب الشغل التي خلقتها هذه المشاريع خلال هذه الفترة حوالي 728035 منصب شغل بالنسبة للقطاع الخاص بنسبة 85.31 %، أمّا القطاع المختلط فإنّ مناصب الشغل قد وصلت فيه إلى 25289 بنسبة 2.96 %.

ومنه نجد أنّ استثمارات القطاع الخاص قد زادت بشكل كبير خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر نتيجة الايرادات النفطية الكبيرة و تراجع المديونية الخارجية إلى أن انعدمت، كل هذا أدّى إلى زيادة نسبية في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص وبالتالي زيادة استثمارات هذا الأخير. وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم:2-25 تطور مجمل قيمة القروض الممنوحة خلال (1993-2013). **الوحدة : مليار دج.**

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع العام	120	189	419	558	525	674	873	664	793	715	791
القطاع الخاص	77	69	102	128	108	169	214	284	337	550	587
المجموع	197	285	521	686	633	843	1087	948	1130	1265	1378

2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
857	895	820	984	1201.9	1.485,9	1460.6	1742.4	2040.2	2599.2
647	881	1066	1200	1413.3	1600.6	1806.7	1983.5	2247	2690.8
1504	1776	1886	2184	2615.2	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5290

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات بنك الجزائر.

من خلال الجدول نجد أنّ حجم القروض الممنوحة للاقتصاد منخفض خلال سنتي 1993-1994 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل إعادة التمويل المطبق من طرف بنك الجزائر الذي وصل إلى نسبة 15%، وارتفاع سعر الفائدة على السحب على المكشوف مع تحديد قيمته بشهر من رقم الأعمال السنوي،[1] وذلك بهدف ترشيد استعمال الائتمان، أمّا في سنة 1995 فقد سجلت القروض الممنوحة للاقتصاد نسبة زيادة بحوالي 31.5 % لتسجل بعدها مستويات سالبة، بينما شهدت نسبة الزيادة ارتفاعا معتبرا على طول الفترة 2000- 2013 ، ويرجع ذلك إلى توقيع اتفاق مع البنوك العمومية الخمسة في سنة 2001 وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدير بالذكر هنا هو ارتفاع نصيب القطاع الخاص وزيادة نسبة تطور القروض الممنوحة له ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناديق ضمان القروض وتدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة من طرف الهيئات المرافقة، وذلك بهدف تعزيز روح المقاولتية للقطاع الخاص.

[1] - Madjid Nassou ., la Banque et les principales contraintes de l'environnement institutionnel, in l'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie, ouvrage collectif, OPU, Alger,1994., P 92.

الشكل رقم: 2-5 تطور قيمة القروض الممنوحة حسب القطاع القانوني.

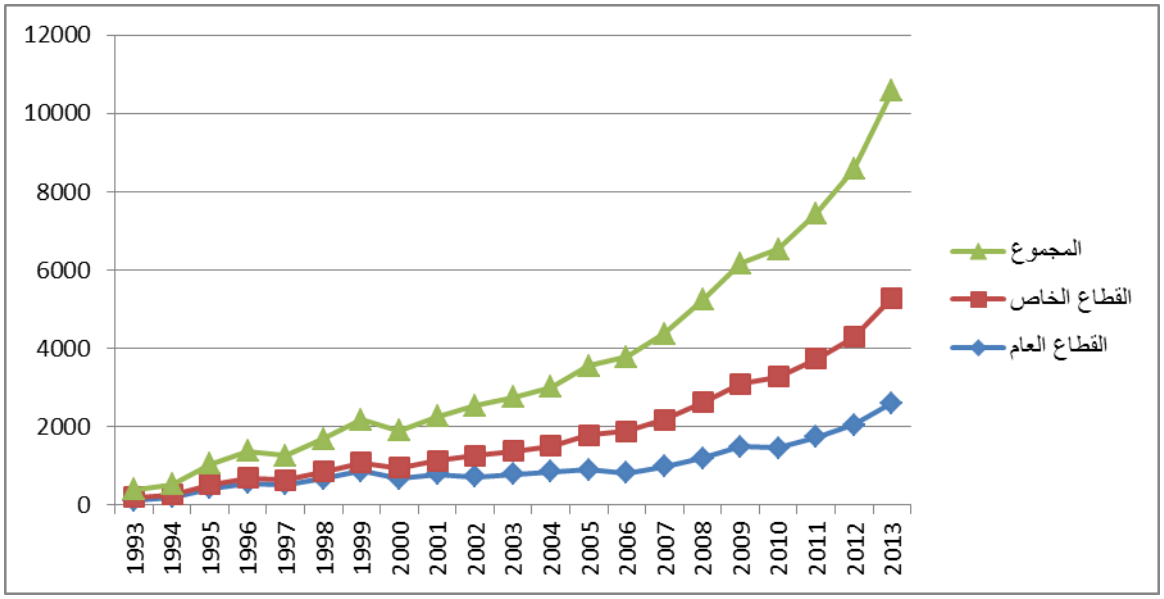

المصدر: من أعداد الطالب بناء على معطيات الجدول 2-25.

5- مساهمة القطاع الخاص في الصادرات:

عملت الجزائر منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية إلى تحرير تجارتها الخارجية، أملا منها الاندماج في الاقتصاد العالمي و ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات. حيث يقصد بالتجارة الخارجية بأنّها " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.[1] لذا سنحاول في هذا العنصر معرفة مساهمة القطاع الخاص في حجم الصادرات الجزائرية من خلال تحليل الجدول التالي:

[1] - سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 21- 22 ، لبنان، 2013، ص 170.

جدول رقم:2-26 حجم الصادرات الجزائرية في الفترة (2001 – 2013).

السنوات	قيمة صادرات قطاع المحروقات		قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات		القيمة الاجمالية للصادرات
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2001	18.48	96.60	0.684	3.40	19.13
2002	18.10	96.20	0.720	3.8	18.82
2003	23.92	97.20	0.689	2.8	24.61
2004	31.27	97.50	0.802	2.5	32.08
2005	43.41	97.80	0.980	2.2	44.39
2006	53.43	97.80	1.18	2.2	54.61
2007	58.83	97.80	1.32	2.2	60.16
2008	77.31	97.50	1.98	2.5	79.29
2009	43.60	97.60	1.07	2.4	44.68
2010	56.34	97.72	1.31	2.28	57.66
2011	71.89	97.81	1.61	2.19	73.5
2012	71.19	97.20	2.07	2.2	74
2013	63.82	96.70	2.13	2.7	65.96

المصدر : من اعداد الطلب بناء على معطيات البنك الدولي. الوحدة: مليار دولار.

يمكن توضيح وزن الصدارات خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: 07 تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2001-2013).

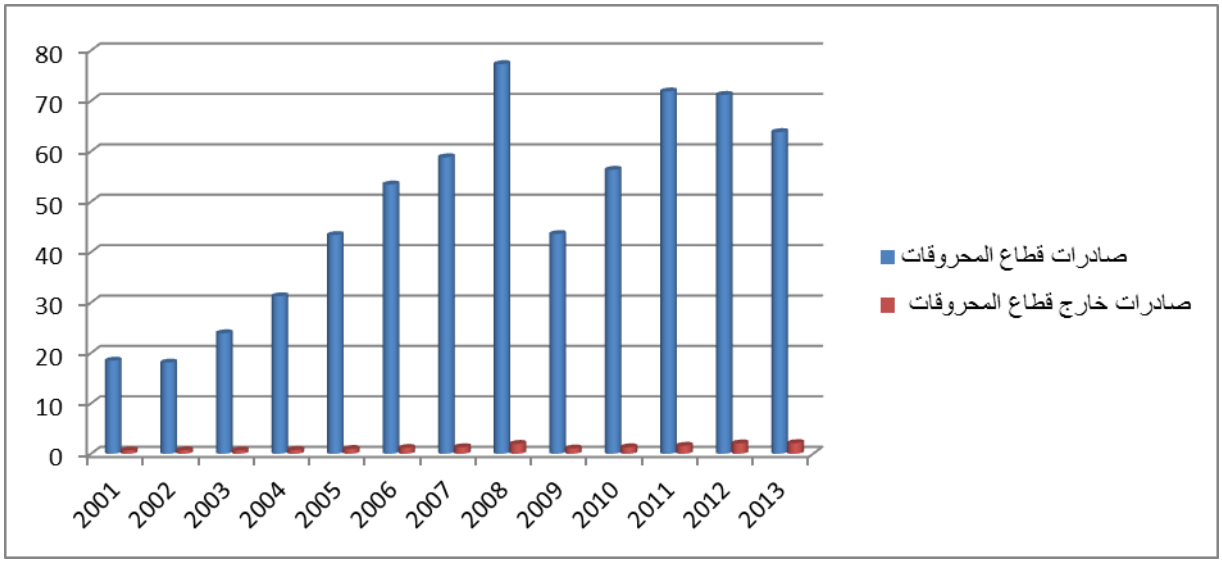

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2-26.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنّ الصادرات الجزائرية سجلت ارتفاعا من سنة 2002، غير أنّ هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات، إذ لا تزال الجزائر تعتمد على مورد وحيد غير متجدد للدخل وهو قطاع المحروقات الذي يستحوذ على غالبية الصادرات الجزائرية. وبالنسبة إلى سنة 2009 فقد سُجّل انخفاض كبير في حجم الصادرات الإجمالي قارب 40 % و ذلك بسبب إرهاصات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في كساد اقتصادي عالمي أدّت الى التأثير على أسعار النفط، أمّا ابتداء من سنة 2010 فقد سُجِّل ارتفاع في الصادرات بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط، في حين نجد أنّ هناك ارتفاع طفيف في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومع ذلك فهي في حدود نسبة 3 % والذي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة معينة، حيث لم تتجاوز صادرات القطاع الخاص في سنة 2012 قيمة 1.03 مليار دولار (0.38 مليار دولار بالنسبة للمنتجات الفلاحية و 0.65 مليار دولار للمصنوعات) أي بنسبة 1.2 % من حجم الصادرات الاجمالي.[1]

ومنه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أنّ القطاع الخاص الجزائري وجوده كعدمه، فهو غير مندمج على الاطلاق في الاقتصاد العالمي، فمنتجاته لا تصل إلى الاسواق العالمية وذلك بسبب ضعفها كما ونوعا، وأيضا عدم مقدرتها على منافسة السلع الأجنبية بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في تسوق منتجاته نحو الخارج.

[1]- رياض بن جليلي وآخرون، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، مجلة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السنة 31 ،العدد الفصلي الثاني، الكويت ، ماي 2013 ، ص: 12 .

خلاصة الفصل

وجدنا من هذا الفصل أنّ القطاع الخاص الجزائري في بداية عهده تعرّض إلى التهميش المتعمد من طرف الحكومات المتعاقبة إلى غاية نهاية الثمانينات، أين أدكرت السلطات آنذاك إلى الأهمية والامكانيات الكبيرة التي يمتلكها القطاع الخاص في توفير السلع والخدمات والتي عجزت مؤسسات الدولة عن توفيرها، وأيضا في توفير مناصب الشغل الذي يتزايد عرضه سنة بعد سنة، فبدأ سنُّ القوانين و التشريعات و تنفيذ إملاءات الهيئات المالية الدولية من برامج الخصخصة وغيرها والتي تهدف كلها إلى فتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص من أجل الاستثمار والنشاط أكثر أملا منه بتحقيق ما عجزت عنه مؤسسات الدولة من خلق السلع والخدمات ومناصب الشغل، ولكن الكم الهائل من المشاكل والعراقيل جعل أغلبية القطاع الخاص الجزائري يشتغل على شكل مؤسسات فردية وعائلية في قطاعات غير انتاجية (تجارية وخدمية) وهذا ما بينته أرقم وبيانات المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لمدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق إلى مختلف السياسات والاجراءات التي اتخذتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة من أجل تطوير القطاع الخاص ليساهم بشكل أفضل في النمو الاقتصادي، لذا سنقوم في هذا الفصل والذي يعتبر أهم جزء في هذه الدراسة باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، بتحديد مساهمة كل من عنصري العمل ورأس المال للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام دالة الانتاج كوب دوغلاس، خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2012، وذلك من أجل تقييم هذه السياسات و أيضا معرفة الوزن الحقيقي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: نظرة إلى بعض الأدوات القياسية المستخدمة.

1 – التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ:

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات، حتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإنّها توجد قوى تعيدها إلى وضع التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل، والأمثلة على ذلك كثيرة: العلاقة بين الدخل والاستهلاك، النفقات العمومية ومداخيل الضرائب، العلاقة بين الأسعار والأجور، العلاقة بين عرض النقود و مستوى الأسعار ....، إلاّ أنّ دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أنّ معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإنّ الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدار زائف (fallacieuse Régression) وهذا ما بينته دراسة كل من Granger.C.W.j و Newbold.p (1974).[1]

ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أنّ الانحدار زائف هو كبر معامل التحديد R^2 وزيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط خطي ذاتي يظهر في قيمة معامل دربن واتسن DW، أمّا سبب الانحدار الزائف هو وجود عامل الاتجاه العام Trend الذي يؤثر على المتغيرات في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس.[2] ويعتبر Yule (1926) أول من وضع دراسة رسمية لوجود علاقة احصائية وهمية،[3] حيث وضّح أنّ معامل الارتباط بين سلسلتين غير مستقرتين يتجه نحو الواحد في حين أنّه في المدى الطويل لا توجد أيّة علاقة بين متغيرات النموذج.

[1]- شيبي عيد الرحيم ، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أو بكر بلفايد، تلمسان، 2012-2013، ص: 183.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية، ط 2، 1998، ص: 661.

[3] – Allain Pirotte : l'économétrie des origines aux développements récents, éditions du CNRS, Paris 2004, P98.

وفي عام 1983 قدّم كل من Engel & Granger تحليل التكامل المشترك Cointégration حيث اعتبره الاقتصاديون مفهوما جديدا في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.[1]

1-1 تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت السلسلة الزمنية (Y_t مثلا) مستقرة نقول أنّ هذه السلسلة متكاملة من الدرجة (0):

$$Y_t \sim I(0)$$

أمّا اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أنّ هذه السلسلة متكاملة من الرتبة (d) : $Y_t \sim I(d)$

لتكن السلسلة X_t مستقرة أي أنّها متكاملة من الدرجة (0) والسلسلة Y_t متكاملة من الرتبة (1) فإنّ تكامل السلسة الناتجة من مجموع السلسلتين السابقتين تكون من الرتبة الأكبر أي الرتبة (1) :

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(1) \end{matrix}\right\} \quad X_t + Y_t \to I(1)$$

كما أنّه لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في العملية على رتبة تكامل السلسلة الزمنية الناتجة.

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(1) \end{matrix}\right\} \quad \alpha X_t + Y_t \to I(1)$$

كذلك يترتب على طرح (أو جمع) سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة متكاملة من نفس الرتبة:

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(d) \\ Y_t \to I(d) \end{matrix}\right\} \quad X_t - Y_t \to I(d)$$

1- Regis Bourbonnais : Econométrie, 2ème édition , Dunod, Paris 1998, P277.

2-1 التكامل المشترك للسلاسل الزمنية:

يُعرّف التكامل المشرك بأنّه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين : X_t و Y_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن[1].حيث في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين **x و y** غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن.

يتطلب حدوث التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، أي أنّه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين X_t و Y_t يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$\left.\begin{matrix} Y_t \to I(d) \\ X_t \to I(d) \end{matrix}\right\} \quad Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \mu_t$$

$$\mu_t \to I(0) \quad ,$$

يلاحظ في هذه الحالة أنّ الحد العشوائي متمثلا في البواقي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

وممّا سبق نجد أنّ التكامل المشارك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل.

أمّا في حالة وجود عدة متغيرات Y_t و X_{it} بحيث $i = 1 \ldots . k$ وعند تقدير العلاقة بينهم فإنّنا نقبل فرضية وجود التكامل المشترك بين المتغيرات إذا كانت البواقي مستقرة.

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \ldots \ldots . \beta_k X_{kt} + \mu_t$$

$$\mu_t \to I(0)$$

وشعاع الإدماج يعطى بالشكل التالي: $[1 _ \beta_1 _ \beta_2 _ \ldots . _ \beta_k]$.

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 669.

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد وعدة متغيرات تفسيرية فإنّه من المحتمل وجود أشعة إدماج مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك وعدد أشعة الإدماج تسمى رتبة التكامل المشترك، و إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل في هذه الحالة احتمال وجود شعاع إدماج وحيد أمر ممكن، أمّا إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أنّ شعاع التكامل ليس وحيدا، عمليا لاختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب اجراء الاختبار على k+1 متغيرة بعدها في حالة وجود التكامل المشترك بينها يُمكننا الاختبار على مختلف التوفيقات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.[1]

تمر عملية إجراء اختبار التكامل المشترك بين عدد من المتغيرات بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

قبل البدء بإجراء اختبار التكامل المتزامن نتأكد أولا من أنّ السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وذلك بإجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتي سنشرحها في هذا العنصر.

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة اذا تمتعت بالخصائص التالية:[2]

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن: $E(Y_t) = \mu$

2- ثبات التباين عبر الزمن: $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2$

3- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين:

$$E[(Y_t - \mu)(Y_{t+K} - \mu)] = \gamma_K$$

[1] - Sandrine Lardic et Valerie Mignon : économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, économica, Paris 2002 ,P213.

[2] -D.A..Dickey, W.A..Fuller : the Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unite root econometrica, , 1981, PP1057-1072.

ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية الغير المستقرة:[1]

1- سلاسل زمنية من نوع TS (Tendance Stationnaire):

في هذا النوع من السلاسل فإنّ أثر لصدمة في اللحظة t يكون عابرا (Transitoire) وتستعمل طريقة المربعات الصغرى لإرجاعها مستقرة، وتأخذ الشكل: $Y_t = F(t) + \varepsilon_t$ حيث $F(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية) و ε_t تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى و يُكتب من الشكل: $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$

هذا النموذج غير مستقر لأنّ وسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، ونستطيع جعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{a}_0$ ، $\hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من Y_t.

2- سلاسل من نوع DS (Différence stationnaire):

يعتبر هذا النوع أكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأول TS، ويتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بأنّ أثر أيّ صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية، وتأخذ هذه النماذج الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، و نستطيع جعلها مستقرة باستخدام طريقة الفروق (Filtre au Différence) أي: $(1-B)^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$.

حيث : β ثابت حقيقي، B معامل التأخير، و d درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروق من الدرجة الأولى في هذه النماذج $(d = 1)$ وتكتب من الشكل:

$$(1-B)Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

إذا كانت $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون المشتقة ويكتب من الشكل: : $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

وبما أنّ ε_t تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى" نموذج السير العشوائي" (Random Walk Model)

[1] - Regis Bourbonnais et Michel terraza ، Analyse des servies temporelles en économie , 1ere édition Presse Universitaires de France(1 juin1998), P134.

إذا كانت $\beta \neq 0$ يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

هناك عدة اختبارات لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية أهمها:

1- ديكي-فولر Dickey-Fuller(DF):

لعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى$AR(1)$ والذي يكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \mu_t + \varepsilon$.

حيث: μ_t حد المتغير العشوائي والذي يفترض فيه وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة.

يلاحظ أنّ معامل الانحدار يساوي الواحد وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإنّ هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، وعليه عند تقدير الصيغة التالية: $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \mu_t$، وإذا اتضح أنّ $\widehat{\emptyset}_1 = 1$ فإنّ المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار، وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للواحد بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Time Series).

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادل $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \mu_t$ نحصل على الصيغة التالية:[1]

$$Y_t - Y_{t-1} = \emptyset Y_{t-1} - Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t \quad ; \quad (\emptyset - 1) = \lambda$$

تكون الفرضيات بالشكل التالي: الفرضية العدمية $(H_0: \lambda = 0)$ والتي إذا تحققت تدل على وجود جذر الوحدة الدّالة على عدم استقرار السلسلة الزمنية، والفرضية البديلة $(H_1: \lambda \neq 0)$ والتي

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص655.

تدل على خلو السلسة الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي فالسلسة الزمنية مستقرة، ونختبر الفرضيتين بالشكل التالي:[1]

1- نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $Y_t = \emptyset_1 Y_{t-1} + \mu_t$ بطريقة المربعات الصغرى وذلك بقسمة $\widehat{\emptyset}_1$ على الخطأ المعياري لها أي: $\tau = \frac{\widehat{\emptyset}_1}{SE(\widehat{\emptyset}_1)}$.

2- لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t ستودنت المجدولة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنّما نبحث عن τ المجدولة في جداول Dickey & Fuller.

3- وبناء على نتيجة المقارنة يكون القرار:

3-إذا كانت τ المجدولة أصغر من τ المحسوبة نقبل فرضية العدم $H_0: (\lambda = 0 \text{ أو } \emptyset_1 = 1)$ و تكون السلسلة غير مستقرة.

4-إذا كانت τ المحسوبة أصغر من τ المجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $H_1: (\lambda \neq 0 \text{ أو } \emptyset_1 \neq 1)$ وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

و لتطبيق اختبار ديكي فولر نقوم أولا وقبل كل شيء بتشكيل صيغ الانحدار المتمثلة في النماذج الثلاثة التالية:[2]

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t \quad \text{النموذج 1} \ldots\ldots$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \mu_t \quad \text{النموذج 2} \ldots\ldots$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \mu_t \quad \text{النموذج 3} \ldots\ldots$$

إنّ اختبار ديكي- فولر لا يتم على النماذج الثلاثة في آن واحد وإنّما يمر عبر استراتيجية معينة تضم ثلاثة مراحل:[3]

[1]- نفس المرجع السابق ، ص658.

[2] - Regis Bourbonnais، Econométrie, 5ème édition, Dunod, Paris 2003, P233.

[3]- شيبي عيد الرحيم : الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام ، مرجع سبق ذكره 170.

المرحلة الأولى:

نقوم بتقدير النموذج **3** (بوجود الحد الثابت ومعامل الاتجاه الزمني) بطريقة المربعات الصغرى فنتحصل على إحدى النتيجتين:

النتيجة الأولى: المعامل b ليس له دلالة احصائية وبالتالي ننتقل مباشرة إلى المرحلة الثانية.
النتيجة الثانية: المعامل b له دلالة احصائية في هذه الحالة فإنّ السلسلة غير مستقرة ولمعرفة نوعيتها نقوم باختبار معنوية λ كما بينا سابقا فإذا تمّ رفض الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع *TS*، وإذا تم قبول الفرضية العدمية فإنّ السلسلة غير مستقرة من نوع *DS* في هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى ونقوم بإعادة الاختبار من جديد على سلسلة الفروق.

المرحلة الثانية:

تبتدئ هذه المرحلة عندما تتحقق النتيجة الأولى في المرحلة السابقة حيث في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج **2** (وجود الحد الثابت فقط) بطريقة المربعات الصغرى ونتحصل هنا على احدى النتيجتين:

النتيجة الأولى: معامل c لا يختلف معنويا عن الصفر أي ليس له دلالة احصائية وبالتالي ننتقل مباشرة إلى المرحلة الثالثة.

النتيجة الثانية: معامل c له دلالة احصائية في هذه الحالة نقوم باختبار معنوية λ فإذا تمّ قبول الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع *DS* ، في هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى ونقوم بإعادة الاختبار من جديد على سلسلة الفروق. أمّا إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف هنا عن الاختبار.

المرحلة الثالثة:

تبتدئ هذه المرحلة عندما تتحقق النتيجة الأولى في المرحلة السابقة، حيث في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج **1** (بغياب الحد الثابت و معامل الاتجاه الزمني) بطريقة المربعات الصغرى ثم نقوم باختبار معنوية λ فإذا تمّ قبول الفرضية العدمية فإنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع *DS* في هذه الحالة نقوم بالترشيح للحصول على الفروق الأولى ونقوم بإعادة الاختبار من جديد على سلسلة الفروق، أمّا إذا تم رفض الفرضية العدمية فإن السلسلة الزمنية مستقرة.

في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي μ_t فإنّ اختبار ديكي فولر (DF) يكون غير فعال وبالتالي نلجأ إلى اختبار ديكي فولار المطور (ADF).

2- اختبار ديكي فولار المطور(Dickey Fuller Augmenté (ADF[1]:

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي – فولار البسيط فإنّ النموذج μ_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فإنّ اختبار ديكي – فولار المطور (ADF test 1981) عمل على إدراج هذه الفرضية.

إنّ اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $(H_1: |\emptyset_1| < 1)$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{1-j+1} + \mu_t \dots\dots\dots 4$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{1-j+1} + c + \mu_t \dots\dots\dots 5$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{1-j+1} + c + bt + \mu_t \dots\dots\dots 6$$

نستطيع أنّ نحدد القيمة p حسب معيار AKAIKE و Schwarz.

1 - Regis Bourbonnais, « Econométrie », 5ème édition, OP-Cit, P234.

إنّ اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{1-j+1} حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ و $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ...الخ، من أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي.

3- اختبار فيليبس وبيرون (1988) phillips et perron:

هذا الاختبار يعتمد على التصحيح الغير المعلمي لإحصائيات ديكي – فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحددة لاختباري DF و ADF .

ويجري هذا الاختبار على أربعة مراحل:

1- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة لاختبار ديكي – فولر DF مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2- تقدير التباين المعطى في الأجل القصير $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$ حيث e_t تمثل البواقي.

3- تقدير المعامل المصحح s_1^2 (correctife) المسمى التباين الطويل الأجل، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إجاد عدد التأخيرات l (troncature de Newey-West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية n على النحو التالي: $l \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{\frac{2}{9}}$.

4- حساب إحصائية فيليبس و بيرون (*la statistique de PP*):

$$t^*_{\hat{\Phi}_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\Phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$، والذي يساوي الواحد (في الحالة التقاربية (asymptotique) عندما تكون e_t تشويش أبيض.

هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (*Mackinnon*).

4- اختبار KPSS (*le test de KPSS 1992*):

اقترح كل من Kwiatkowski و آخرون سنة 1992 استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تنص على استقرارية السلسة الزمنية، ويجرى اختبار KPSS على المراحل التالية:

1-فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $s_t = \sum_{i=1}^{t} e_t$.

2-تقدير التباين الطويل الأجل S_t^2 بنفس طريقة فيليبس و بيرون.

3- نقوم بحساب ***KPSS*** بالعلاقة التالية: $$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^{n} S_t^2}{n^2}$$

ثم نقوم بمقارنة الاحصائية المحسوبة LM بالقيم الحرجة المعدة من طرف Kwiatkowski فإذا كانت الاحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة المجدولة نرفض فرضية العدم التي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية، أمّا إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة فإنّنا نقبل فرضية العدم ومنه فالسلسة مستقرة.

المرحلة الثانية : إجراء اختبار التكامل المتزامن.

بعد التأكد من أنّ السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة عن طريق اجراء اختبارات الاستقرارية عندها يُمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن لدراسة احتمالية وجود علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، وأهم هذه الاختبارات هي:

أولا: اختبار إنجل- جارنجر Engle_Granger (EG) test.

يصلح هذا الاختبار عندما يكون النموذج متكون من متغيرتين فقط، حيث يجرى هذا الاختبار على مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل المشترك.

$$Y_t = a + bX_t + \mu_t$$

$$Y_t = a + b_1T + b_2X_t + \mu_t$$

يلاحظ أنّ النموذج الأول يحتوي على حد ثابت دون اتجاه زمني، والنموذج الثاني يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني.

المرحلة الثانية: نحصل على البواقي المستخدمة وفقا للصيغة المستخدمة.

$$\mu_t = Y_t - a - bX_t$$

$$\mu_t = Y_t - a - b_1T - b_2X_t$$

نقوم باختبار مدى اسقرارية سلسلة (μ_t) بتقدير إحدى الصيغ التالية:

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + \sum \rho_{t-j}\Delta\mu_{t-j} + \varepsilon_t$$

ونحدد τ^* المحسوبة لنقارنها بالقيم المجدولة من جداول أعدها خصيصا كل من إنجل و جرانجر. فإذا كانت τ المحسوبة أكبر من المجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي تكون سلسلة (μ_t) ساكنة وبيانات سلسلتي $(X_t \text{ ، } Y_t)$ تتصف بخاصية التكامل المشترك وبناء على ذلك فإنّ الانحدار المقدر لا يكون زائفا، وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاعتبار متمتعة بخاصية التكامل المشترك ويكون الانحدار المقدر زائفا.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية : الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص672.

ثانيا : اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون.

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية: [1]

1- نقوم بحساب احصائية ديربن واتسن (d) المصاحبة للانحدار الأصلي بين $(X_t \ ، \ Y_t)$ وتسمى (d) المحسوبة.

2- نبحث في جداول أعدّها *Sargan – Bhargava* عن (d) الجدولية.

3-نختبر فرضية العدم $(H_0: d = 0)$ فإذا كانت (d) المحسوبة أكبر من (d) المجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك ولا يكون الانحدار المقدر زائفا والعكس صحيح.

ثالثا: اختبار جوهانسن johansen (1988).

يعتبر هذا الاختبار أكثر شمولية وتعقيدا من الاختبارات السابقة، ويستخدم في حالة النماذج متعددة المعادلات الآنية من الصيغ VAR، حيث يسمح اختبار جوهانسن بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة.

يعتمد اختبار جوهانسن على حساب مصفوفة يتم حسابها على المرحلتين التاليتين: [2]

المرحلة الأولى: حساب بواقي μ_t و v_t باستخدام انحداران:

الانحدار الأول: $$\Delta Y_t = \widehat{A}_0 + \widehat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \widehat{A}_P \Delta Y_{t-P} + \mu_t$$

الانحدار الثاني: $$\Delta Y_{t-1} = \widehat{A}_0 + \widehat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \widehat{A}_P \Delta Y_{t-P} + v_t$$

حيث: μ_t و v_t تمثلان مصفوفة البواقي (k, n) ، k تمثل عدد المتغيرات، و n عدد المشاهدات.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية : الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 673.

[2] - Regis Bourbonnais : Econométrie, 5ème édition, OP-Cit, P292.

المرحلة الثانية: حساب المصفوفة تمكننا من حساب القيم الحقيقية وهذه الأخيرة بعد تقديرها تسمح باختبار التكامل المشترك، بحيث يتم حساب أربعة مصفوفات للبواقي μ_t و v_t من الرتبة (k, k) ومن هذه القيم الحقيقية يتم حساب إحصائية جوهانسن كالآتي:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{K} Ln(1 - \lambda_i)$$

حيث: n عدد المشاهدات، K تمثل عدد المتغيرات، r رتبة المصفوفة، $i^{eme} = \lambda_i$ قيم حقيقية للمصفوفة.

واختبار $(trace)$ الأثر يكون على النحو التالي:

$H_0: r = 0$ الفرضية العدمية.

$H_1: r > 0$ الفرضية البديلة.

عندما تكون λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإنّنا نرفض الفرضية العدمية الدالة على عدم وجود أيّة علاقة للتكامل المشترك ومنه يوجد على الأقل علاقة تكامل واحدة، لذلك نمر إلى الاختبارات التي تليه لتبين عدد اتجاهات التكامل المشترك، حيث أولا نختبر الفرضيين التاليتين:

$H_0: r = 1$ الفرضية العدمية.

$H_1: r > 1$ الفرضية البديلة.

إذا تحققت الفرضية العدمية يدل ذلك على وجود علاقة تكامل وحيدة ومنه نتوقف عن الاختبار، أمّا إذا تحققت الفرضية البديلة فتدل على وجود على الأقل علاقتين للتكامل المشترك مما يترتب اختبار الفرضيات التي تليها. وهكذا نستمر في العملية حتى نصل إلى الفرضيتين التاليتين:

$H_0: r = k - 1$ الفرضية العدمية.

$H_1: r = k$ الفرضية البديلة.

إذا تحققت الفرضية البديلة فيدل على أنّ عدد علاقات التكامل المتزامن مساوية لعدد المتغيرات k.

الاختبار الثاني يتمثل في اختبار القيمة الحقيقية العظمى التي تنص على الآتي:

H_0 هو رتبة التكامل المشترك لـ r حيث $r = 0, 1, 2, \dots, k-1$ وإحصائية جوهانسن معطاة بالقانون التالي: $\lambda_{Max} = -n\,Ln(1-\lambda_{r+1})$

وقراءة الاختبار تتم كما في اختبار الأثر $(trace)$.

الفرق بين طريقة جوهانسن وطريقة انجل– غرانجر، يكمن في الطريقة الأخيرة التي لا تمكننا من اجراء اختبارات على علاقة التكامل المشترك، عكس طريقة جوهانسن التي تمكننا من إجراء اختبارات لفرضيات العلاقة التوازنية بين المتغيرات، فهذه العلاقة تمكننا من معرفة عدد العلاقات المتكاملة زمنيا ولكن لا تعرفنا بالمتغيرات التي هي متكاملة فيما بينها.[1]

3-1 نماذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإنّ النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)**، بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك الطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنّها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلاّ ثبت أنّها متجهة لوضع

[1] - خواني ليلى، أساليب ونماذج التنبؤ بالطلب على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2010،2011، ص 129.

التوازن الطويل الأجل. وبذلك فإنّ نموذج تصحيح الخطأ يهدف إلى عزل علاقة التكامل المشترك من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.[1]

في حالة وجود شعاع إدماج وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك نطبق طريقة Enge l& Granger والتي تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى وحساب البواقي.

$$e_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_{1t} - \cdots - \alpha_k X_{kt}$$

المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta Y_t = \alpha_0 \Delta X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \cdots + \alpha_k \Delta X_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + \mu_t$$

المعامل γ_1 يمثل قوة الارجاع نحو التوازن ويجب أن يكون سالبا، وفي حالة أنّه لم يكن سالبا يتم رفض صيغة نموذج تصحيح الخطأ.

في حالة وجود عدّة أشعة ادماج، تكون طريقة Engel & Granger غير فعّالة ولا يُمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى، وعليه نلجأ إلى التقدير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

2- العلاقات السببية لـ Granger (Test des relations causales):

أدخل جرانجر Granger مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969 وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، حيث أنّ توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية ضروري جدا من أجل تحديد نوع اتجاه العلاقات السببية وأيضا من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية.[2]

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 685.

[2] - Regis Bourbonnais , Econométrie, 5ème edition , OP-Cit, P274.

2-1 تعريف جرانجر للسببية:

نقول عن المتغير العشوائي X_{2t} مسببة لـ X_{1t} ، إذا كانت القيمة التنبؤية لـ X_{1t} عن طريق القيم السابقة للمتغير X_{2t} إضافة إلى القيم المتعلقة بـ X_{1t} أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير X_{1t} فقط .[1]

وتكون مراحل اختبار سببية جرانجر على النحو التالي:[2]

ليكن لدينا النموذج VAR(P) بحيث نقوم بتقسيم الشعاع X_t الى قسمين X_{1t} و X_{2t}

$$\begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_0 \\ \alpha_1 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_1^1 & b_1^1 \\ \alpha_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_2^1 & b_2^1 \\ \alpha_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots \begin{bmatrix} \alpha_P^1 & b_P^1 \\ \alpha_P^2 & b_P^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-P} \\ Y_{2t-P} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-P})$ خارجية بالنسبة للمتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-P})$ إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} ، وهذا يكمن في إجراء اختبار الفرضيات بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ويسمى حينئذ النموذج ب VAR المقيد ويرمز له بالرمز RVAR ، (Restriced VAR) وتحدد درجة التأخير باستعمال معيار Sc و Aic .

- X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_P^1 = 0$
- X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0: \alpha_1^1 = \alpha_2^1 = \dots = \alpha_P^1 = 0$

إذا تمّ قبول الفرضيتين بأنّ X_{2t} تسبب X_{1t} و X_{1t} تسبب X_{2t} فنحن في حالة علاقة سببية في الاتجاهين.

[1] -Gourieroux C. et Monfort A. : "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris 1990 . P. 442.

[2] - Regis Bourbonnais : Econométrie, 5ème edition , OP-Cit, P274.

إذا تمّ رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية الثانية فإنّ العلاقة السببية تكون من المتغير X_{2t} إلى المتغير X_{1t}، أمّا إذا تمّ قبول الفرضية الأولى ورفض الثانية فإنّ العلاقة السببية تكون من المتغير X_{1t} الى المتغير X_{2t}.

لاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر (Fisher) المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج (VAR) الغير المقيد (UVAR) (Urrestriced VAR) ونموذج (VAR) المقيد (RVAR)، نحسب نسبة أعظم احتمال L^* كالتالي:

$$L^* = (n - c)\left|\ln\left|\sum RVAR\right| - \ln\left|\sum UVAR\right|\right|$$

حيث L^* : يتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية $2 \times P$.

$\sum RVAR$: هي مصفوفة التباينات والتباينات للنموذج المقيد.

$\sum UVAR$: هي مصفوفة التباينات والتباينات للنموذج الغير المقيد.

n: عدد المشاهدات، **c**: عدد المعالم المقدّرة في كل معادلة للنموذج الغير المقيد.

إذا كانت $L^* > \chi^2 tab$ فإننا نرفض وجود القيد أي رفض الفرضية H_0.

2-2 سببية سيمس Sims. Ss[1]

في سنة 1980 قام سيمس بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار غرانجر، وينص على أنّه إذا سمحت القيم المستقبلية لـ X_{1t} بتفسير القيم الحالية لـ X_{2t} فإنّ X_{2t} هي مسبب لـ X_{1t} ويترجم هذا بالصيغ التالية:

$$X_{1t} = \alpha_1^0 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{1i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{1i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{P} b_i^2 X_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$X_{2t} = \alpha_2^0 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{2i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{2i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{P} b_i^2 X_{2t+i} + \varepsilon_{2t}$$

[1] Regis Bourbonnais : Econométrie, 5ème edition , OP-Cit, P275.

X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0: b_1^2 = b_2^2 = \cdots = b_P^2 = 0$

X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_P^1 = 0$

و نستخدم كذلك اختبار فيشر لاختبار الفرضيات السابقة.

3- نظرة عامة إلى دوال الانتاج:

3-1 تعريف دالة الإنتاج:

يتمثّل النشاط الإنتاجي للمنشآت في تحويل المدخلات الانتاجية أو المستخدمات إلى مُخرجات أو منتجات سلعية، و يُعبّر الاقتصاديون على العلاقة المادية بين المدخلات و المخرجات باستخدام ما يسمى بـ "دالة الإنتاج".

تُعرّف دالة الانتاج بأنّها قائمة تظهر أقصى كمية من الإنتاج يُمكن إنتاجها من منتج معين باستخدام مجموعة معينة من المستخدمات الإنتاجية في ظل مستوى معين من المعرفة الفنية و التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة.[1] و يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, \ldots\ldots, X_n)$$

حيث Y: تمثل كمية الانتاج.

X_i: تمثل مدخلات الانتاج مثل العمل، رأس المال، الأرض ...وغيرها.

3-2 دالة إنتاج كوب – دوغلاس (Coob-Douglas):

في هذه الحالة تكون كمية الإنتاج(Y) دالة في كمية عنصر العمل (K) و كمية رأس المال (L) و (A) ثابت يعكس التغير في الإنتاج الراجع لتحسن نوعيات عناصر الإنتاج.[2]

[1] - عبد النعيم مبارك و أحمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية الجزئية، مركز الإسكندرية للكتاب، ص245.

[2] - خواني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 113.

تعطى الصيغة الرياضية لدالة إنتاج Coob-Douglas بالشكل:[1]

$$Y = F(K,L) \Leftrightarrow Y = A.K^{\alpha}.L^{\beta}$$

حيث K: هو عنصر رأس المال المادي ويعتبر عامل ثابت في المدى القصير و متغير في المدى الطويل، عمليا فإنّ رأس مال المؤسسة يمثل حجم التجهيزات الانتاجية المادية.

L: هو عنصر العمل و هو عامل متغير يمثل عدد الأفراد الموظفين أو عدد ساعات العمل المخصصة لكل عامل أو مستوى الأجور...إلخ.

α: تمثل مرونة الانتاج الجزئية بالنسبة لعنصر العمل.

β: تمثل مرونة الانتاج الجزئية بالنسبة لعنصر رأس المال.

وهي كما نلاحظ دالة غير خطية في كل من العمل ورأس المال، ويمكن تحويلها إلى دالة خطية بإدخال العامل اللوغاريتمي LOG فتصبح الدالة بالشكل التالي :

$$LOG(Y) = LOG(A) + \alpha.LOG(L) + \beta.LOG(K)$$

3-2-1 مميزات دالة الانتاج Coob-Douglas:

أولا: غلّة الحجم.

يعبر مجموع المرونتين $(\alpha + \beta)$ عن غلة الحجم، ونجد ثلاث حالات:

إذا كانت النتيجة $(\alpha + \beta) < 1$ نقول بأنّ القطاع يمر بمرحلة تناقص غلة الحجم.

إذا كانت النتيجة $(\alpha + \beta) > 1$ نقول بأنّ القطاع يمر بمرحلة تزايد غلة الحجم.

إذا كانت النتيجة $(\alpha + \beta) = 1$ نقول بأنّ القطاع يمر بمرحلة ثبات غلة الحجم.

[1] -Pierre Picard , Éléments de microéconomie, Théorie et applications, 5e éd. Montchrestien, Paris 1998, P149.

ثانيا: الأهمية النسبية لعاملي الإنتاج.

تعبر النسبة $\frac{\alpha}{(\alpha+\beta)}$ عن الأهمية النسبية عن عنصر العمل.

تعبر النسبة $\frac{\beta}{(\alpha+\beta)}$ عن الأهمية النسبية عن عنصر رأس المال.

وتقاس كثافة العمل أو كثافة رأس المال بالنسبة $\frac{\alpha}{\beta}$ وتعبر هذه النسبة عن معدل المدخلات، فإذا كانت $\frac{\alpha}{\beta} > 1$ نقول على هذا القطاع بأنّه كثيفة العمالة أي القدر المستخدم من العمل أكبر من المستخدم من رأس المال، وإذا كانت $\frac{\alpha}{\beta} < 1$ نقول على هذا القطاع بأنّه كثيفة رأس المال أي القدر المستخدم من العمل أقل من المستخدم من رأس المال.

ثالثا: الإنتاجية المتوسطة والحدية:

الإنتاجية المتوسطة للعمل تعطى بالعلاقة $MPL = \frac{Y}{L}$ أي هي نسبة الانتاج إلى العمل.

الإنتاجية المتوسطة لرأس المال تعطى بالعلاقة $MPK = \frac{Y}{K}$ أي هي نسبة الانتاج إلى رأس المال.

الإنتاجية الحدية للعمل وهي $\frac{\partial Y}{\partial L} = \alpha.\frac{Y}{L} = f(Y.L)$ أي أنّ الإنتاجية الحدية للعمل هي حاصل جداء مرونة الانتاج بالنسبة للعمل في نسبة الانتاج إلى العمل و بتعبير أخر هي دالة في الانتاج و العمل.

الإنتاجية الحدية لرأس المال $\frac{\partial Y}{\partial K} = \beta.\frac{Y}{K} = f(Y.K)$ أي أنّ الإنتاجية الحدية لرأس المال هي حاصل جداء مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال في نسبة الانتاج إلى رأس المال و بتعبير أخر هي دالة في الانتاج و رأس المال.

رابعا: تحديد مساهمة عناصر الانتاج.

يمكن توضيح مساهمة المصادر المختلفة لنمو الناتج من خلال المعادلة التالية:[1]

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + \alpha.\frac{\Delta K}{K} + \beta\frac{\Delta L}{L}$$

حيث $\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو الاقتصادي.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال.

$\frac{\Delta A}{A}$: وهو العنصر الثابت وغالبا ما يمثل معدل التطور التكنولوجي.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل نمو العمل.

وهذه المعادلة توضح مساهمة كل من المدخلات في نمو المخرجات وتحسب مساهمة عنصر رأس المال ***K*** على النحو التالي:

مساهمة عنصر رأس المال = معدل نمو رأس المال × حصة رأس المال من الناتج.

مساهمة عنصر العمل = معدل نمو العمل × حصة العمل من الناتج.

مساهمة التطور التقني: وهو عبارة عن مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلي التحسينات في التكنولوجيا وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى علي حالها، بمعني آخر يكون هناك تقدم تقني عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات (كالعمل و رأس المال).

ويُمكن الاستدلال علي مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في نمو الناتج نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة، ويطلق علي التغيرات في التكنولوجيا بالتغير في معامل الإنتاجية الكلية (Total Factor productivité).[2]

[1] - بدر شحاتة دحمان، أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15 العدد الأول، غزة، 2013، ص: 28.

[2] - نفس المرجع، ص: 24.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية.

1-تحليل النموذج المستخدم في الدراسة:

نظرا لاستخدام العديد من الدراسات التطبيقية دوال الانتاج من نوع كوب – دوغلاس في تحليل مصادر النمو الاقتصادي، فقد اعتمدت دراستنا على هذه الدالة من أجل تحديد مساهمة كل من عنصري العمل ورأس المال للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث نُمثل عنصر رأس المال بإجمالي التراكم الخام للرأسمال الثابت للقطاع الخاص $(ABFF.p)$، وعنصر العمل يتمثل في عدد عمال القطاع الخاص(L) والدالة تأخذ الشكل التالي:

$$PIB = A\,.(ABFFp)^{\alpha}.(L)^{\beta}.e^{e_t}$$

حيث:

PIB: الناتج الاجمالي المحلي.

$ABFFp$: اجمالي التراكم الخام للرأسمال الثابت للقطاع الخاص.

L: يتمثل في عدد عمال القطاع الخاص.

e_t: يتمثل في مركبة سلسلة البواقي.

e: يتمثل في قيمة الأساس والذي يساوي بالتقريب القيمة (2.71).

β و α: تتمثل في مرونة الانتاج لكل من عنصري العمل ورأس المال حيث $\alpha + \beta \leq 1$

A: العنصر الثابت.

والجدول التالي يبين تطور هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة (1970-2012).

الجدول رقم:3-1 تطور المؤشرات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة (1970-2012).

السنوات	PIB 10^6 دج	نسبة نمو PIB	ABFF.p، 10^6دج	ABFF.p، % من PIB	عدد عمال القطاع الخاص
1970	24 072.3	8.86	6200.00	25.80	530 000
1971	24 922.8	-11.33	6099.90	24.50	544 000
1972	30 413.2	27.42	7000.00	23.08	564 000
1973	34 530.1	3.81	8700.00	25.20	610 000
1974	55 560.9	7.5	12 800.00	23.10	618 000
1975	61 573,9	5	18 300.00	29.68	646 000
1976	74 075,1	8.4	23 700.00	31.96	693 000

1977	87 240,5	5.3	27 800.00	31.88	677 400
1978	104 831,6	9.2	38 200.00	36.42	798 000
1979	128 222,6	7.5	36 600.00	28.53	831 600
1980	162 507,2	0.8	37 054.00	22.79	873 800
1981	191 468,5	3	40 043.99	20.92	866 700
1982	207 551.9	6.4	37 832.99	18.22	931 500
1983	233 752,1	5.4	37 228.99	15.92	890 000
1984	263 855,9	3.3	44 951.99	16.62	912 000
1985	291 597,2	3.7	49 277.00	15.58	836 000
1986	296 551,4	0.4	61 599.99	20.39	925 800
1987	312 706,1	−0.7	57 799.99	17.86	1228 000
1988	347 716,9	−1	48 299.99	13.88	1549 000
1989	422 043.0	4.4	72 300.00	17.27	1681 000
1990	554 388,1	0.8	104 300.00	17.79	1896 000
1991	862 132,8	−1.2	166 400.00	19.06	2156 000
1992	1074 695,8	1.6	207 735.00	18.92	2659 000
1993	1189 724,9	−2.2	213 300.00	18.45	3118 600
1994	1487 403,6	0.2	306 400.00	19.81	3245 000
1995	2004 994,7	3.8	435 300.00	20.27	3341 000
1996	2570 028,9	3.7	465 400.00	18.10	3867 000
1997	2780 168.0	1.1	436 500.00	15.72	3401 000
1998	2830 490.7	6.2	516 900.00	18.26	3210 000
1999	3238 197.5	3.2	602 800.00	15.07	3609 000
2000	4123 513,9	3.8	530 690.00	12.87	3431 000
2001	4227 113.1	3	669 565.00	15.83	3674 000
2002	4522 773.3	5.6	794 715.00	17.57	3913 200
2003	5252 321.1	7.2	897 502.00	17.08	4026 000
2004	6149 116.7	4.3	1046 460.0	17.01	5121 000
2005	7651 984.7	5.9	1162 300.0	15.37	5080 000
2006	8514 843.3	1.7	1374 340.0	16.16	6123 000
2007	9366 565.9	3.4	1807 420.0	19.32	5607 000
2008	11077 139.4	2	2455 280.0	22.23	5996 542
2009	10006 839.7	1.7	3113 660.0	31.23	6236 000
2010	12034 399.0	3.6	3511 510.0	29.28	6390 000
2011	14481 007.8	2.6	3603 730.0	24.81	5756 000
2012	15843 022.8	3.3	3869 090.0	24.42	5817 240

المصدر: اعتمادا على :

- الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz.
- بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/country/algeria

1 - 1 تحليل معطيات الجدول:

أولا: بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي (PIB).

نلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي عرفت تدفق معتبر خلال فترة الدراسة يمكن توضيحه بالشكل التالي:

الشكل رقم:3-1 تطور تدفق الناتج المحلي الاجمالي (1970- 2012).

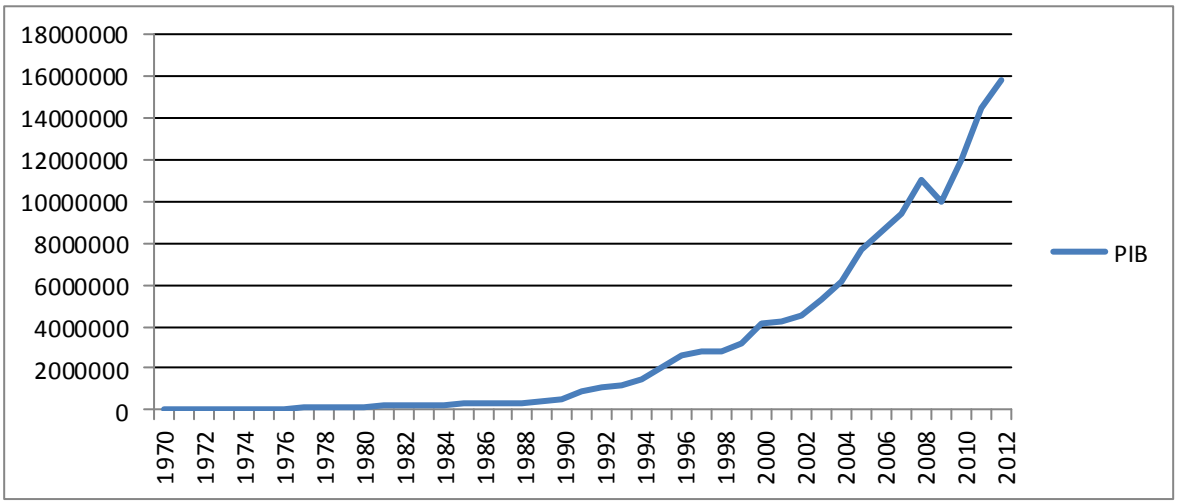

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 3-1.

أمّا بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد عرف تذبذبا خلال الفترة، حيث سجّل أدنى نسبة له خلال سنوات (1987، 1988، 1991، 1993) بقيم(-0.7%، -1%، -1.2%، -2.2) على التوالي، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع الأمني في البلاد، أمّا أعلى نسب له فقد سجّلها خلال فترة السبعينات حيث وصل معدّل النمو خلال هذه الفترة إجمالا بمتوسط 7.19% وهذا نتيجة المخططات التنموية خلال هذه الفترة التي ارتكزت على تنمية الصناعة الثقيلة والتي أدت إلى وفورات في الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم: 3-2 تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1975- 2012).

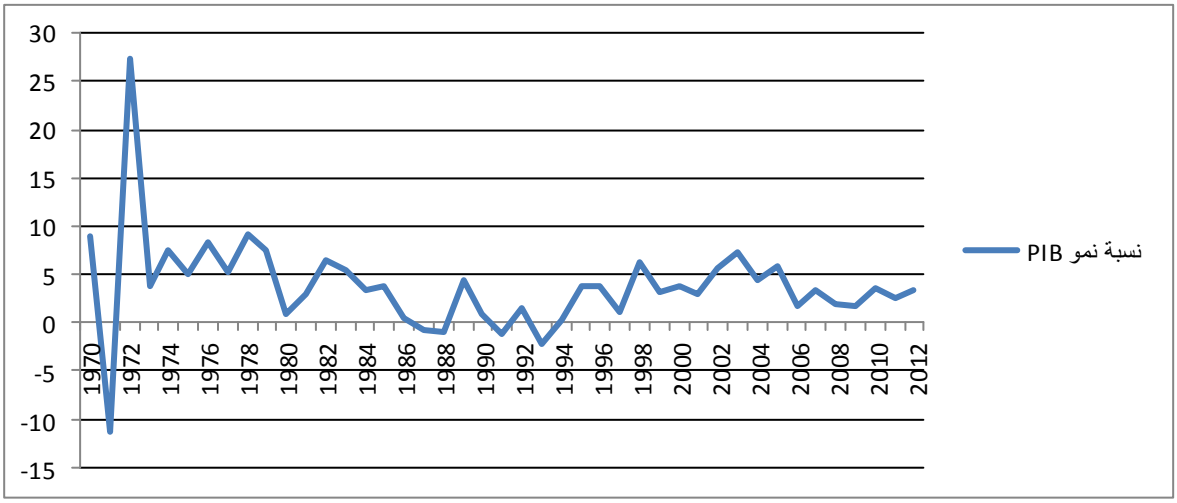

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول3-1.

ثانيا: إجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

يُعرّف التراكم الإجمالي للرأس المال الثابت ABFF بأنّه الزيادة في ثروة الأمة من سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع خلال فترة معينة بحيث يشمل السلع الجديدة والاصلاحات الكبرى التي تسمح بزيادة أو تمديد مدة استخدام هذه السلع.[1]

بالنسبة للقيمة الإسمية للإجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص ABFFp نجد أنّه قد تزايد بشكل معتبر خلال فترة الدراسة حيث انتقل من قيمة **6.2** مليار دج سنة 1974 إلى 3869 مليار دج سنة 2012 وهو ما يُبينه الشكل التالي:

[1] - موساوي محمد، استعمال نماذج دوال الانتاج لتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004-2005، ص: 87.

الشكل رقم: 3-3 تطور كمية ABFFp خلال الفترة(1970-2012).

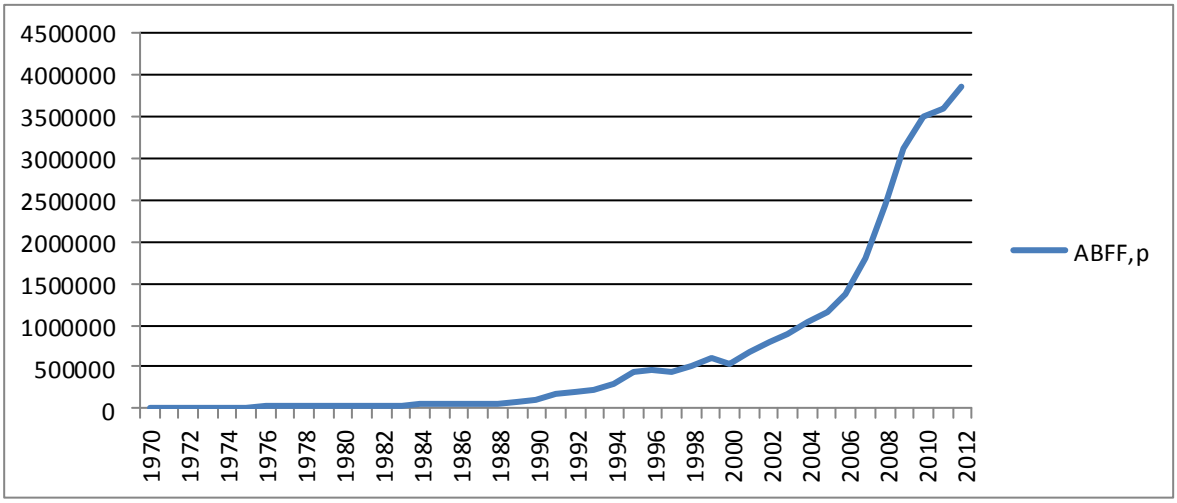

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 3-1.

ثالثا: العمالة لدى القطاع الخاص .

بالنسبة للعمالة لدى القطاع الخاص فقد عرفت زيادة مُطّردة خلال فترة الدراسة، حيث كان القطاع الخاص يُشغل حوالي 30% من مجمل العمالة خلال سنة 1970 إلاّ أنّ هذه النسبة عرفت تراجعا كبيرا خلال السنوات اللاحقة لسنة 1974 ، حيث عرف معدل العمالة لدى القطاع الخاص و إلى غاية سنة 1987 متوسط نسبة بـ 24% من العمالة الإجمالية، لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 1987 وإلى غاية 2012 لتسجل بشكل متوسط نسبة 58% **من العمالة الإجمالية**. وهو ما يمكن أن نمثله بالشكل التالي:

الشكل رقم:3-4 تطور عدد عمال القطاع الخاص في الجزائر(1970-2012).

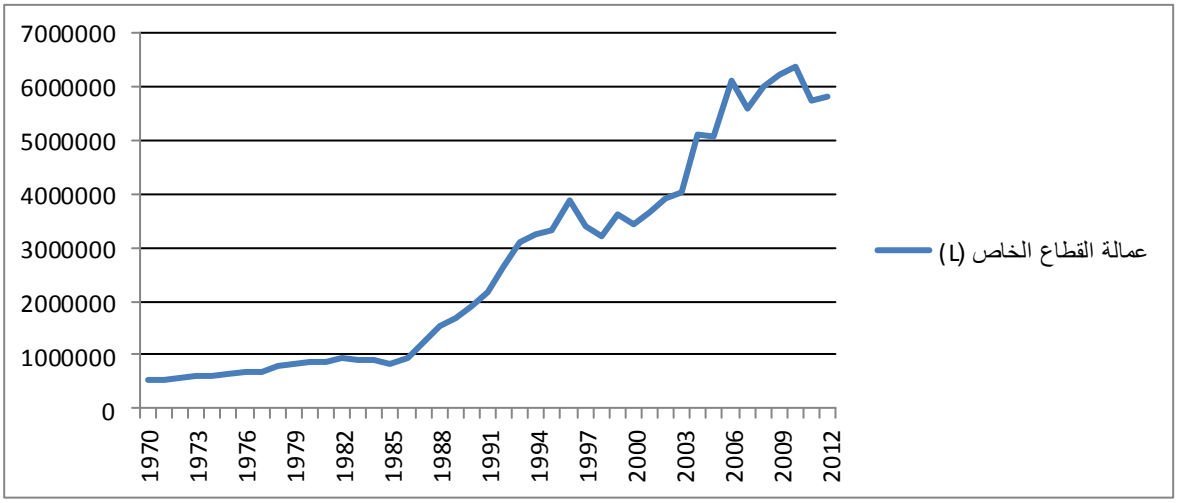

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم 3-1.

2-تقدير دالة الانتاج لكوب دوغلاس:

لتحويل النموذج السابق إلى دالة خطية نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبيري فتصبح الدالة بالشكل التالي:

$$Ln(PIB) = Ln(A) + \alpha Ln(ABFFp) + \beta Ln(L) + e_t$$

2-1 اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن و تحديد درجة تكاملها سنعتمد على اختباري ديكي فولر المطور لجذر الوحد واختبار فيليبس وبيرون (PP) وكانت النتائج كما يلي:

أولا: اختبار ديكي- فولر المطور (ADF).

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار ديكي- فولر المطور (ADF).

الجدول رقم:3-2 نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لجذر الوحدة للمستويات الأصلية.

النماذج		فترات الابطاء	معنوية المعلمات	ADF_{cal}	ADF_{tab}			القرار
					%1	%5	%10	
$Ln(PIB)$	النموذج 3	1	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	0	c معنوي	-1.31	-3.59	-2.93	-2.60	غير مستقرة (DS)
$Ln(ABFFp)$	النموذج 3	1	b معنوي	-2.91	-4.19	-3.52	-3.19	غير مستقرة (DS)
$Ln(L)$	النموذج 3	0	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	0	c غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 1
	النموذج 1	0	-	3.85	-2.62	-1.94	-1.61	غير مستقرة (DS)

المصدر: من اعداد الطلب بناء على مخرجات Eviews.6 .

من الجدول السابق نجد أنّ السلاسل الزمنية غير مستقرة حيث أنّ قيم ADF_{cal} أكبر من القيم المجدولة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) مما يترتب عليه قبول الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر الوحدة، وبذلك نلجأ إلى اختبار الفروق الأولى للسلاسل الزمنية فكانت النتائج فيما يلي:

الجدول رقم: 3-3 نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للفروق الأولى.

النماذج		*فترات الابطاء*	*معنوية المعلمات*	ADF_{cal}	ADF_{tab}			القرار
					%1	%5	%10	
$\Delta Ln(PIB)$	النموذج 3	0	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	0	c معنوي	-5.35	-3.60	-2.93	-2.60	مستقرة
$\Delta Ln(ABFFp)$	النموذج 3	0	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	0	c معنوي	-5.42	-3.60	-2.93	-2.60	مستقرة
$\Delta Ln(L)$	النموذج 3	0	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	0	c معنوي	-5.76	-3.60	-2.93	-2.60	مستقرة

المصدر: من اعداد الطلب بناء على مخرجات Eviews.6

من الجدول السابق نجد أنّ السلاسل الزمنية مستقرة، حيث أنّ قيم ADF_{cal} أقل من القيم المجدولة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، مما يترتب عليه رفض الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر الوحدة.

ثانيا: اختبار فيليبس و بيرون (PP).

نتائج الاختبار بالنسبة للمستويات الأصلية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم :3-4 نتائج اختبار (PP) للمستويات الأصلية.

النماذج		فترات الابطاء	معنوية المعلمات	ADF_{cal}	ADF_{tab}			القرار
					1%	5%	10%	
$Ln(PIB)$	النموذج 3	0	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	3	c معنوي	-1.27	-3.59	-2.93	-2.60	غير مستقرة (DS)
$Ln(ABFFp)$	النموذج 3	1	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	0	c غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 1
	النموذج 1	1	-	5.35	-2.62	-1.94	-1.61	غير مستقرة (DS)
$Ln(L)$	النموذج 3	3	b غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	3	c غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 1
	النموذج 1	3	-	3.34	-2.62	-1.94	-1.61	غير مستقرة (DS)

المصدر: من اعداد الطلب بناء على مخرجات Eviews.6

من الجدول نجد أنّ القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند **(1%، 5%، 10%)**، ومنه فالسلاسل غير مستقرة، مما يترتب اختبار سلاسل الفروق الأولى والنتائج موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 3-5 نتائج اختبار (PP) للفروق الأولى لمتغيرات النموذج.

النماذج		فترات الابطاء	معنوية المعلمات	ADF_{cal}	ADF_{tab}			القرار
					%1	%5	%10	
$\Delta Ln(PIB)$	النموذج 3	2	**b** غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	0	**c** معنوي	-5.42	-3.60	-2.93	-2.60	مستقرة
$\Delta Ln(ABFFp)$	النموذج 3	1	**b** غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	1	**c** معنوي	-4.79	-3.60	-2.93	-2.60	مستقرة
$\Delta Ln(L)$	النموذج 3	2	**b** غير معنوي	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	2	**c** معنوي	-5.80	-3.60	-2.93	-2.60	مستقرة

المصدر: من اعداد الطلب بناء على مخرجات Eviews.6 .

من الجدول السابق نجد أنّ سلاسل الفروق الأولى مستقرة ومنه فإنّ النتائج المتحصل عليها من اختبار (PP) لا يختلف عن نتائج اختبار ديكي- فولر لجذر الوحدة، ومنه فإنّ السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الانتاج متكاملة من الدرجة الأولى (1).

3-اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

بعدما وجدنا أنّ جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ يُمكن إذا إجراء اختبار التكامل المتزامن لاختبار ما إذا كانت هناك علاقة تربط بين المتغيرات في المدى الطويل، وبما أنّ عدد المتغيرات أكبر من 2 فإنّ الاختبار الأنسب هو اختبار جوهانسن. حيث كما شرحنا سابقا يستطيع هذا الاختبار أن يحدد لنا عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك بين المتغيرات الإحصائية المدروسة، وذلك بطريقة المعقولية العظمى (Maximum likelihood) اعتمادا على اختبارين هما: اختبار الأثر (Trace) ويسمى أيضا اختبار لامبدا (λ) واختبار القيمة الذاتية العظمى (Max Eigenvalue) . ولكن يجب أولا يجب تحديد فترات الابطاء المثلى وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم:3-6 تحديد فترة الابطاء المثلى.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: L(PIB) L(L) L(ABFF.p)
Exogenous variables:
Date: 08/30/14 Time: 18:40
Sample: 1970 2012
Included observations: 40

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	97.00838463396579	NA	2.47e-06	-4.400419	-4.020421*	-4.263024*
2	105.0415793725521	13.65643	2.60e-06	-4.352079	-3.592083	-4.077289
3	115.7269881762917	16.56238	2.43e-06*	-4.436349*	-3.296356	-4.024164

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات EViews 6

بينت النتائج أنّ فترة الابطاء المثلى هي الفترة الأولى حسب معياري (SC، HQ).

بعد تحديد فترة الابطاء المثلى نقوم بإجراء اختبار جوهانسن باستخدام برنامج EViews 6. والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم : 3-7 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن Johansson.

القيمة الحرجة لاختبار القيم العظمى 5%	القيمة الذاتية العظمى Maximale Eigenvalue Statistic	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	الأثر Trace Statistic	القيمة الذاتية Eigenvaliue	فرضية العدم Null hypothesis
21.13	21.13	29.79	32.52	0.40	$(r = 0)^*$
14.26	9.08	15.49	11.39	0.19	$(r \leq 1)$
3.84	2.30	3.84	2.30	0.05	$(r \leq 2)$
تشير العلامة * إلى رفض فرضية العدم بمستوى معنوية 5% القائمة على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك					

من الجدول أعلاه يتبين أنّ قيمة λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية **5%** في عند الفرضية$(r = 0)$ وكذلك الأمر بالنسبة للقيمة الذاتية العظمى، وبالتالي فإنّنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود تكامل مشترك، حيث أنّ عدد متجهات التكامل

المتزامن هو $\mathbf{r = 1}$ عند مستوى معنوية **5%** ، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بما أنّ هناك شعاع وحيد للتكامل المشترك بين المتغيرات يّمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ ذو المرحلتين الخاصة بإنجل وغرانجر، وذلك على النحو التالي:

الخطوة 1: تقدير صيغة التكامل المشترك لدالة الانتاج والتي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم: 3-8 تقدير علاقة التكامل المشترك.

Dependent Variable: L(PIB)
Method: Least Squares
Date: 08/30/14 Time: 23:32
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L(L)	0.630556	0.179061	3.521453	0.0011
L(ABFF.p)	0.753086	0.080634	9.339559	0.0000
C	-4.584164	1.658816	-2.763516	0.0086

R-squared	0.989274	Mean dependent var	13.55941
Adjusted R-squared	0.988737	S.D. dependent var	2.003594
S.E. of regression	0.212632	Akaike info criterion	-0.191289
Sum squared resid	1.808503	Schwarz criterion	-0.068415
Log likelihood	7.112713	Hannan-Quinn criter.	-0.145977
F-statistic	1844.573	Durbin-Watson stat	0.450939
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات EViews.6.

الخطوة 2: اختبار سكون البواقي بتقدير النموذج 2 و3 لاختبار ديكي- فولر المطور ونقارن النتائج المحسوبة مع النتائج المجدولة لانجل وغرانجر، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 3-9 اختبار استقرارية البواقي.

النماذج		فترات الابطاء	ADF_{cal}	$EN.GR_{tab}$		
				%1	%5	%10
سلسلة البواقي e_t	النموذج 2	0	-2.38	-4.31	-3.77	-3.07
	النموذج 3	0	-2.30	-4.65	-4.16	-3.84

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews.6.

من الجدول نجد أنّ القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لإنجل وغرانجر ومنه فسلسلة البواقي غير مستقرة، وبما أنّ من شروط تقدير نموذج تصحيح الخطأ ذو المرحلتين لإنجل وغرانجر هو استقرارية البواقي لعلاقة التكامل المتزامن، نجد أنّه من غير الممكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

4-نتائج اختبار العلاقة السببية لدالة الانتاج كوب- دوغلاس:

يتم اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات بالاعتماد على اختبار غرانجر Granger وبما أنّ من شروط استعمال اختبار العلاقات السببية هو استقرار السلاسل الزمنية سنستخدم سلاسل الفروق الأولى لمتغيرات الدالة، ولكن أولا يجب تحديد فترات الابطاء المثلى بالاستعانة ببرنامج EViews.6 والنتائج ممثلة فيما يلي:

الجدول رقم: 3-10 تحديد فترة الابطاء المثلى لسلاسل الفروق الأولى للمتغيرات.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DL(PIB) DL(L) DL(ABFF,p)
Exogenous variables:
Date: 08/30/14 Time: 19:13
Sample: 1970 2012
Included observations: 39

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	88.27110	NA	3.45e-06	-4.065185	-3.681286*	-3.927445
2	99.59164	19.15784*	3.08e-06*	-4.184187*	-3.416389	-3.908708
3	104.7203	7.890315	3.83e-06	-3.985659	-2.833962	-3.572440

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات EViews.6 .

أكدّت أغلبية النتائج أنّ فترة الابطاء المثلى هي الفترة الثانية، ومنه فإنّ نتائج اختبار العلاقة السببية لجرانجر على أساس هذه الفترة موضحة في الجدول التالي.

جدول رقم:3-11 اختبار العلاقة السببية لجرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/30/14 Time: 19:31
Sample: 1970 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DL(L) does not Granger Cause DL(ABFF,p)	40	7.49064	0.0020
DL(ABFF,p) does not Granger Cause DL(L)		1.06702	0.3550
DL(PIB) does not Granger Cause DL(ABFF,p)	40	0.57720	0.5667
DL(ABFF,p) does not Granger Cause DL(PIB)		1.66080	0.2046
DL(PIB)does not Granger Cause DL(L)	40	0.02070	0.9795
DL(L) does not Granger Cause DL(PIB)		2.25611	0.1198

المصدر: مخرجات EViews.6

من الجدول أعلاه نجد أنّ احصائية فيشر المحسوبة $F^*=7.49$ في الفرضية العدمية الأولى أكبر من قيمة فيشر الجدولية $F_{tab}=3.23$ عند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنّ عدد عمال يسبب تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص، في حين الفرضية العدمية الثانية مقبولة والتي تنص على أنّ اجمالي تراكم رأس المال الثابت لا يسبب عدد العمّال لدى القطاع الخاص وذلك لأنّ احصائية فيشر المحسوبة أقل من قيمة فيشر الجدولية ($F^*=1.06 < F_{tab}=3.23$)عند مستوى معنوية 5%.

التفسير الاقتصادي: لا نجد سوى تفسير واحد وهو بما أنّ القطاع الخاص في الجزائر أغلبته مكون من مؤسسات فردية وعائلية، فهذا يعني أنّه ليس بالضرورة عند تراكم أًصول هذه المؤسسات بسبب تراكم الأرباح أن تتوسع في نشاطها وتشغل المزيد من العمالة، في حين نلاحظ أنّه يزداد عدد الأشخاص الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة وبالتالي زيادة طلبات التمويل من المؤسسات المتخصصة في ذلك (ANDI ،ENSEJ، وغيرها) وبالتالي زيادة تراكم رأس المال للقطاع الخاص.

من الجدول أيضا نجد أنّ بقية قيم فيشر الاحصائية أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإنّ الفرضيات العدمية مقبولة وهي أنّ بقية المتغيرات الاقتصادية لنموذج كوب دوغلاس لا تسبب بعضها البعض.

التفسير الاقتصادي: نجد أنّ هذه النتائج منطقية في الواقع الاقتصادي للجزائر، حيث أنّ الناتج المحلي الاجمالي للجزائر يعتمد بشكل رئيسي على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات والتي تسيطر عليه مؤسسات الدولة، وبالتالي فإنّ العمالة لدى القطاع الخاص والتي أغلبيتها تشتغل في القطاع التجاري والخدمي والتي تعتبر قطاعات غير انتاجية لا تسبب في نمو الناتج المحلي الاجمالي، و كذلك الأمر بالنسبة للتراكم الاجمالي لرأس مال الثابت للقطاع الخاص حيث نجد من الجدول أنّه لا يُسبب في نمو الناتج الاجمالي ذلك لأنّ القطاع الخاص في الجزائر لا يملك رأس مال في قطاع المحروقات باعتبار هذا القطاع قطاع استراتيجي لا يسمح للقطاع الخاص الاستثمار فيه.

أمّا بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي نجد من الجدول أنّه لا يسبب في كل من العمالة ورأس المال الثابت للقطاع الخاص وهذه النتيجة نراها أيضا منطقية، حيث أنّ زيادة الناتج المحلي الاجمالي يكون بشكل رئيسي بسبب زياده أسعار النفط أو زيادة انتاجه، وبالتالي فإنّ زيادة الناتج المحلي ليس بالضرورة يترتب عليه زيادة في رأس المال أو حجم العمالة لدى القطاع الخاص مادام هذا الأخير ينشط خارج قطاع المحروقات، وأيضا إلى عدم استفادة القطاع الخاص بالشكل الكافي من الوفورات المالية الناتجة عن زيادة الايرادات النفطية بسبب ضعف قنوات الائتمان و استشراء الفساد المالي والاداري.

5-تقدير دالة الانتاج بطريقة المربعات الصغرى:

سنقوم بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى حيث قمنا بإدخال AR(1).للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم12: نتائج تقدير دالة الانتاج بطريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: L(PIB)
Method: Least Squares
Date: 08/06/14 Time: 19:39
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18.82004	7.745863	2.429689	0.0199
L(L)	0.015178	0.166189	0.091332	0.9277
L(ABFF,p)	0.241847	0.100327	2.410587	0.0209
AR(1)	0.986172	0.010396	94.86499	0.0000

R-squared	0.997604	Mean dependent var	13.64204
Adjusted R-squared	0.997415	S.D. dependent var	1.952312
S.E. of regression	0.099266	Akaike info criterion	-1.691638
Sum squared resid	0.374441	Schwarz criterion	-1.526145
Log likelihood	39.52439	Hannan-Quinn criter.	-1.630978
F-statistic	5273.753	Durbin-Watson stat	2.031696
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.99

المصدر: مخرجات Eviews.6.

من النتائج السابقة نجد أنّ دالة الانتاج (كوب–دوغلاس) تأخذ الشكل التالي:

$$LnPIB = 18.82 + 0.24Ln(ABFFp) + 0.01Ln(L) + e_t$$

5-1 تقييم الجودة الاحصائية للنموذج المقدر:

من نتيجة التقدير نجد أنّ معامل التحديد يساوي **0.99** وهو ما يؤكد على جودة النموذج حيث أنّ المتغيرات المدرجة في النموذج تُفسر ما نسبته **99.76%** من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي. وبينت قيمة دربن واتسون **2.03** أنّ النموذج خال من الارتباط الذاتي للأخطاء. ونجد أيضا أنّ معلمتي العامل الثابت واجمالي تراكم رأس المال للقطاع الخاص ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **5%** حيث أنّ قيم ستودنت المحسوبة التي تخص كل من العامل الثابت $(t^* = 2.42)$ و عامل تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص $(t^* = 2.41)$ أكبر من قيمة ستودنت الجدولية $(t_{tab} = 2.021)$ ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على معنوية هذه المتغيرات، بينما معامل عمالة القطاع الخاص فليس له أي دلالة احصائية

حيث أنّ قيمة t المحسوبة $(t^* = 0.09)$ أصغر بكثير من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية **5%** ومنه نقبل فرضية العدمية التي تنص على صفرية معنوية المعامل. كما أظهرت قيم فيشر $(F^* = 5273.75 > F_{tab} = 3.23)$ أنّ النموذج ككل له دلالة احصائية عند مستوى **5%**.

ومن أجل معرفة أنّ البواقي تمثل تشوش أبيض نلجأ إلى إحصائية Q(Ljung-Box) الموجودة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 3-13 الارتباط الذاتي للبواقي.

Date: 08/30/14 Time: 19:36
Sample: 1971 2012
Included observations: 42
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	-0.034	-0.034	0.0508	
.* | . |	.* | . |	2	-0.119	-0.120	0.7016	0.402
. | . |	. | . |	3	-0.054	-0.063	0.8380	0.658
. | . |	. | . |	4	-0.008	-0.028	0.8413	0.840
. | . |	. | . |	5	0.045	0.030	0.9412	0.919
.* | . |	.* | . |	6	-0.100	-0.107	1.4592	0.918
.* | . |	.* | . |	7	-0.156	-0.163	2.7403	0.841
. | . |	. | . |	8	0.033	-0.005	2.8005	0.903
.* | . |	.* | . |	9	-0.085	-0.141	3.2060	0.921
.* | . |	.* | . |	10	-0.101	-0.149	3.7994	0.924
. |*. |	. |*. |	11	0.151	0.113	5.1516	0.881
. | . |	. | . |	12	-0.014	-0.054	5.1631	0.923
.* | . |	.* | . |	13	-0.124	-0.177	6.1425	0.909
. | . |	. | . |	14	-0.012	-0.047	6.1513	0.940
. |*. |	. | . |	15	0.109	0.066	6.9661	0.936
. | . |	. | . |	16	0.068	-0.039	7.2927	0.949
. |*. |	. |*. |	17	0.075	0.084	7.7077	0.957
**| . |	.* | . |	18	-0.207	-0.163	11.004	0.856
.* | . |	.* | . |	19	-0.093	-0.194	11.693	0.863
. | . |	. | . |	20	0.049	-0.046	11.891	0.890

المصدر: مخرجات EViews.6.

من الجدول السابق نجد Q(20) = 11.891 باحتمال 0.89 ، أي أنّ إحصائية Q المحسوبة أصغر من Q المجدولة والتي تساوي عند درجة الحرية 20 ودرجة الثقة 0.05 القيمة 31.41 ومنه نقبل الفرضية العدمية الدالة على أنّ معاملات النموذج عبارة عن تشويش أبيض.

ومن أجل معرفة أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستعمل اختبار Jarque-Bera (1984) والذي يجمع بين اختبار Skewness الذي نرمز له بالرمز V_1 واختبار Kurtosis والذي نرمز له بالرمز V_2 ونبين ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم:3-5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

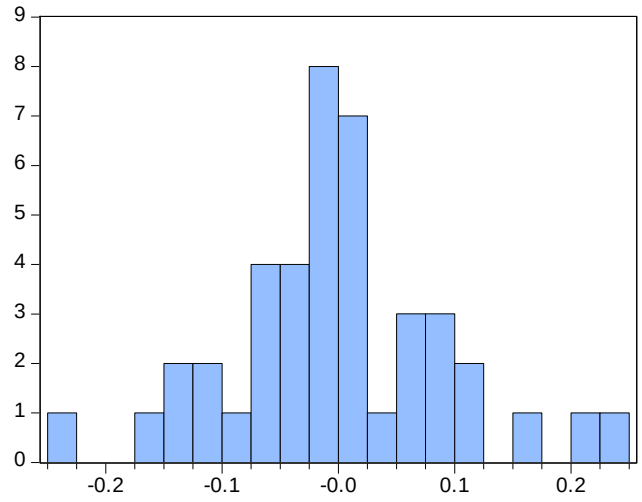

Series: Residuals	
Sample 1971 2012	
Observations 42	
Mean	6.28e-14
Median	-0.006641
Maximum	0.233185
Minimum	-0.248083
Std. Dev.	0.095565
Skewness	0.114980
Kurtosis	3.561517
Jarque-Bera	0.644321
Probability	0.724582

من الشكل البياني تتضح النتائج الآتية:

$$V_1 = \frac{|B_1 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{|0.11 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{43}}} = 0.29 < 1.96$$

$$V_2 = \frac{|B_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{|3.64 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{43}}} = 0.85 < 1.96$$

نلاحظ أنّ $V_1 < 1.96$ و $V_2 < 1.96$ وبالتالي فإنّنا نقبل الفرضيتين العدميتين التي تنص على أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وباستعمال اختبار Jarque-Bera والذي يجمع بين الاختبارين كانت النتائج كالآتي:

$$JB = 0.64 < \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$$

بما أنّ قيمة JB (0.64) أصغر من قيمة $\chi^2_{0.05}(2)$ فإنّنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

و أيضا لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)(Heteroskedasticity) نلجأ إلى اختبار ARCH ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 3-14 نتائج اختبار ARCH لتجانس حدود الخطأ.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.341658	Prob. F(3,36)	0.7953
Obs*R-squared	1.107331	Prob. Chi-Square(3)	0.7753

المصدر: مخرجات EViews.6.

بينت قيمة الاختبار (F=0.34) بمستوى معنوية (Prob =0.79) وهي غير معنوية احصائيا وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

ومنه الاختبارات السابقة تؤكد على سلامة النموذج المتحصل عليه من الناحية الاحصائية لذلك سنقوم بتفسيره اقتصاديا.

5-2 التفسير الاقتصادي للنموذج:

إنّ المعنوية المعدومة لعنصر العمالة للقطاع الخاص بيّنت أنّ هذا الأخير لا يُفسر النمو الاقتصادي في الجزائر، ذلك لأنّ عمالة القطاع الخاص أغلبيتها عمالة مؤقتة أو موسمية، كما أنّ غالبيتها تشتغل في قطاعات غير انتاجية (القطاع التجاري والخدمي) وأيضا لضعف توفر العمالة المتخصصة والماهرة التي تشتغل في القطاع الصناعي، ومنه فإنّ عنصر العمل لدى القطاع الخاص لا يساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر.

كما بيّن التقدير لمعامل تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص أنّ مرونة هذا الأخير بلغت 0.2418 بمعنى أنّ زيادة رأس المال الثابت للقطاع الخاص بنسبة 100% فإنّ الناتج المحلي الاجمالي سيزاد بنسبة24.18%.

باستخدام قيمة α المقدّرة يُمكن حساب مساهمة كل من $(ABFFp)$ والذي يمثل القطاع الخاص ككل و بقية المتغيرات التي لم تدرج في النموذج والتي بشكل عام تمثل القطاع العمومي في النمو الاقتصادي للجزائر. ذلك باستخدام المعادلة التالية و التي تم شرحها مؤخرا:

$$\frac{\Delta PIB}{PIB} = \frac{\Delta A}{A} + \alpha.\frac{\Delta(ABFFp)}{(ABFFp)} + \frac{\Delta e}{e}$$

حيث:

$\frac{\Delta PIB}{PIB}$: يمثل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

$\frac{\Delta(ABFFp)}{(ABFFp)}$: يمثل معدل نمو تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

$\left(\frac{\Delta A}{A}\text{ ، }\frac{\Delta e}{e}\right)$: يمثلان تغير معدل العامل الثابت والذي غالبا ما يُمثل العامل التقني ومعدل نمو المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لم تدرج في النموذج (البواقي) والتي تمثل القطاع العمومي.

ويمكن تقديرهما بشكل اجمالي بالشكل التالي:

$$\left(\frac{\Delta A}{A} + \frac{\Delta e}{e}\right) = \frac{\Delta PIB}{PIB} - \alpha.\frac{\Delta(ABFFp)}{(ABFFp)}$$

وقد قسمنا الفترة الى ثلاث فترات رئيسية:

1970-1982: الفترة التي تميزت بتهميش القطاع الخاص.

1983-1996: الفترة التي تميزت بنوع من الانفتاح على استثمارات القطاع الخاص.

1997-2012: الفترة التي تميزت بالانفتاح الاقتصادي.

بالإضافة للفترة الاجمالية **1970-2012** . والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: 3-15 تحديد نسبة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1970-2012).

الفترات	معدل نمو PIB%	مساهمة $ABFFp$ (يمثل القطاع الخاص ككل)		مساهمة المتغيرات المتبقية (القطاع العمومي)	
		المساهمة	النسبة%	المساهمة	النسبة%
1970 – 1982	6.08	5.38*0.24 = 1.30	$\frac{1.30}{6.08} \times 100 = 21.14$	6.08-1.30 = 4.78	78.58
1983 – 1996	1.72	1.84*0.24= 0.44	$\frac{0.44}{1.72} \times 100 = 25.86$	1.72-0.44 =1.27	74.13
1997 – 2012	3.59	4.40*0.24= 1.06	$\frac{1.06}{3.59} \times 100 = 29.66$	3.59-1.06 = 2.53	70.33
الفترة الاجمالية	3.68	3.81*0.24 =0.92	$\frac{0.92}{3.81} \times 100 = 25.07$	3.68-0.92 =2.77	74.92

المصدر: من اعداد الطالب.

يلاحظ من الجدول السابق أنّ متوسط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الاجمالية (1970-2012) بلغ حوالي 3.68 % وهو معدل نوعا ما منخفض، أمّا معدلات النمو خلال الفترات الثلاثة فكانت متفاوتة حيث سجلت أعلى نسب لها خلال الفترة الأولى بنسبة 6.08% والفترة الثانية بـ 1.72% أما في الفترة الثالثة فقد بلغت 3.59%.

أمّا بالنسبة لإجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص فقد سجّل خلال الفترة الاجمالية نسبة نمو بلغت 3.81% سنويا و تعد هذه النسبة أيضا متواضعة، أمّا بالنسبة للفترات الثالثة فقد كان معدل النمو خلال الفترة الأولى 5.38% وهي نسبة نمو معتبرة نظرا لمميزات تلك الفترة والتي تميزت بسياسات تهميش القطاع الخاص، أمّا في الفترة الثانية فقد كانت النسبة 1.84% وهي نسبة جد ضعيفة وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية والتدهور الأمني الذي ترتب عليه عزوف المستثمرين المحليين والأجانب الاستثمار في الجزائر، أمّا الفترة الثالثة فقد سُجل معدل نمو بلغ 4.40% بشكل سنوي وهي نسبة متواضعة نظرا للإجراءات العديدة التي اتخذت من أجل تطوير استثمارات القطاع الخاص خلال هذه الفترة.

كما نلاحظ من النتائج المسجلة في الجدول أعلاه أنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي بلغت في الفترة الاجمالية بـ 25.07%، في حين أنّ بقية النسبة البالغة 74.92% من النمو الاقتصادي فهو يساهم فيها القطاع العام الذي يحتكر قطاع المحروقات والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث في الفترة الأولى 1970-1982 بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في النمو 21.14% ، أمّا في الفترة الثانية 1983-1996 بلغت النسبة 25.86% وفي الفترة الثالثة 1997-2012 بلغت النسبة 29.66%. وهو ما نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم: 3-6 نسب مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر(1970-2012).

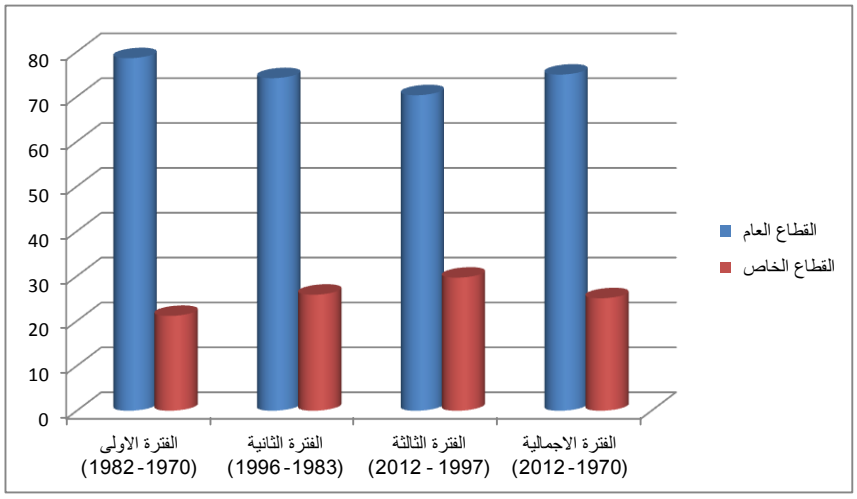

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم3- 15.

من الشكل السابق نجد أنّ هناك ارتفاع طفيف في مساهمة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، من 21.14% خلال الفترة الأولى إلى 29.66% خلال الفترة الثالثة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أهمية قطاع المحروقات كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي والاداري بشكل واسع خاصة خلال الفترة الأخيرة مما حدّ بشكل كبير من تطور القطاع الخاص في الجزائر.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بتحديد حجم مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1970-2012 وذلك باستخدام الأدوات القياسية، حيث استعملنا بيانات سنوية لكل من الناتج المحلي الاجمالي (PIB) وإجمالي التراكم الخام للرأس المال الثابت للقطاع الخاص (ABFF.p) وعدد عمال القطاع الخاص (L) لتشكيل دالة الإنتاج من نوع كوب – دوغلاس، حيث في البداية درسنا استقرارية هذه السلاسل الزمنية فوجدنا بأنّها غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية ولكن بعد أخذ الفروق الأولى وُجدَ بأنّها مستقرة وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى، دراسة الاستقرارية هذا سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن والذي بدوره بيّن على وجود شعاع وحيد للتكامل المتزامن، لكن عدم استقرارية البواقي لصيغة التكامل المتزامن لم تسمح لنا باستخدام صيغة نموذج تصحيح الخطأ والذي يعتبر أفضل نموذج لتقدير العلاقة، كما أنّ اختبار السببية لجرانجر بين أنّ هناك علاقة سببية في اتجاه واحد هي أنّ عدد عمال القطاع الخاص يسبب تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص في حين أنّ بقية المتغيرات لا تسبب بعضها البعض، وأخيرا قمنا بتقدير دالة الانتاج لكوب دوغلاس فوجدنا أنّ معامل عدد عمال القطاع الخاص ليس له أية دلالة احصائية، لكن معامل رأس المال الثابت للقطاع الخاص له معنوية وباستخدام هذا المعامل قدرنا نسبة مساهمة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي في الجزائر، فوجدنا أنّ مساهمة القطاع الخاص جاءت ضعيفة فهي لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 29%.

الخاتمة العامة

يعتبر القطاع الخاص في الوقت الراهن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ذلك لما يتميز به القطاع الخاص من خصائص تميزه عن القطاع العام كتمتعه بروح المبادرة وتحمل المخاطر في سبيل تعظيم أرباحه ومصالحه الخاصة، ما يؤدي إلى المنافسة وبالتالي المزيد من عمليات التجديد والابتكار بشكل يطور قدراته وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي.

هذه الأهمية الكبيرة التي أصبح يكتسيها القطاع الخاص في الوقت الحالي على مستوى العالم وكذلك افتقار الدراسات السابقة التي تناولت القطاع الخاص في الجزائر إلى دراسات قياسية تبين الحجم الحقيقي للقطاع الخاص في بلدنا، دفعنا إلى القيام بهذه الدراسة المتواضعة والتي هدفت بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على مختلف المراحل الأساسية التي مرّ بها القطاع الخاص في الجزائر، وكذلك تبيين مدى مساهمته في النمو الاقتصادي خلال هذه المراحل. وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة، وبعد تحليلنا لهذا الموضوع في ثلاثة فصول تمكنّا من الوصول إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

أولا: في الجانب النظري.

- تبنّت الجزائر خلال السنوات الأولى التي عقبت الاستقلال استراتيجية تنموية ترتكز بالأساس على القطاع العام وعلى مؤسساته، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الانتاج و احتكر النظام المالي والنقدي وأيضا التجارة الخارجية، وبهذا أصبح القطاع الخاص يشغل نشاطات ثانوية وهامشية، تتراوح بين زراعة معاشية وتجارة التجزئة وصناعة حرفية وأيضا مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية وخدمية.

- مع بداية فترة الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام نوعا ما بالقطاع الخاص ليُساهم بشكل أفضل في النمو الاقتصادي، وهذا تزامنا مع بعض التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، حيث تمّ التأكيد على ضرورة دمج القطاع الخاص وتأطير تطور نشاطاته ضمن اطار

التخطيط العام للاقتصاد الوطني، مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي، وهذا ما مهّد لوضع الأطر التشريعية والتنظيمية لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء.

- ابتداء من سنة 1986 أدركت السلطات الجزائرية إلى الدور الذي يُمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، لذا عمدت إلى اتخاذ عدة اجراءات بهدف تحسين حجم استثماراته كإنشاء المؤسسات الداعمة (ASPI، ANDI،ANSEJ ، وغيرها..)، إلاّ أنّه تبيّن أن القطاع الخاص في الجزائر يواجه الكثير من المشاكل والعراقيل أبرزها: الفساد المالي والإداري، ونقص التمويل، ومشكل العقار الصناعي، وضعف البنية التحتية للبلاد،...الخ. والتي حدّت بشكل كبير من تطور القطاع الخاص في البلاد.

ثانيا: في الجانب التطبيقي.

اعتمدت دراستنا في الجانب التطبيقي على تقدير دالة الانتاج من نوع كوب- دوغلاس بالاعتماد على مدخلي الدالة المتمثل في كل من: عدد عمال القطاع الخاص، وإجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص، وذلك لتفسير تغير الناتج المحلي الاجمالي والذي يمثل النمو الاقتصادي. حيث استخدمنا بيانات سنوية لهذه المتغيرات الاقتصادية تبتدأ من سنة 1970 إلى غاية 2012 وكانت نتائج الدراسة فيما يلي:

- إنّ تقدير العلاقة بين المتغيرات، قد يترتّب عليه علاقة انحدار زائفة فيما إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة ، لذا قمنا أولا بدراسة استقرارية هذه السلاسل الزمنية باستخدام اختباري (ADF) و (PP). فكانت النتائج أنّ السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية ولكن بعد أخذ الفروق الأولى وُجد بأنّها مستقرة، ومنه فالسلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

- بما أنّ السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الانتاج متكاملة من نفس الدرجة، فهناك احتمال على وجود علاقة تكامل متزامن بينها، لذا قمنا باختبار ما إذا كانت هذه العلاقة موجودة باستخدام

اختبار جوهانسن ذلك لأنّ عدد المتغيرات يفوق 2، فكانت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن واحدة تربط بين المتغيرات.

- بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات فإنّ النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة هو نموذج تصحيح الخطأ، وبما أنّ هناك علاقة تكامل واحدة يُمكن اتباع منهجية انجل وغرانجر ذو الخطوتين لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث الخطوة الأولى تتمثل في تقدير صبغة التكامل المشترك، والخطوة الثانية تتمثل في التأكد من استقرارية البواقي لعلاقة التكامل المتزامن، فوجدنا أنّ البواقي لا تتمتع بخاصية الاستقرار ومنه لا يُمكن تقدير العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ.

- ومن أجل معرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات اعتمدنا على اختبار جرانجر للسببية فكانت النتيجة وجود علاقة سببية واحدة وهي أنّ عدد عمال القطاع الخاص يُسبب في إجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص، في حين بقية المتغيرات لا تُسبب بعضها البعض، ونجد أنّ هذه النتائج منطقية في الواقع الاقتصادي للجزائر.

- وفي الأخير قمنا بتقدير دالة الانتاج لكوب- دوغلاس بطريقة المربعات الصغرى، حيث تمّ إضافة AR(1) للتخلص من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، فوجدنا من نتيجة التقدير أنّ النموذج له قدرة تفسيرية جيدة $(R^2 = 0.9976)$ وأنّه خال من الترابط الذاتي للأخطاء $(D.W = 2.03)$ ، كما وجدنا أنّ البواقي تمثل تشويش أبيض وتتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يؤكد على سلامة النموذج، ووجدنا من قيمة المعاملات أنّ عدد عمال القطاع الخاص ليس له تأثير معنوي، وبذلك هو لا يساهم في النمو الاقتصادي للجزائر، وأنّ معامل رأس المال الثابت للقطاع الخاص له تأثير جوهري وقيمته $(\alpha = 0.2418)$، بمعنى أنّ زيادة رأس المال الثابت بنسبة 100% سيزداد الناتج المحلي الاجمالي بـ24.18%، وباستخدام قيمة α تمكنّا من تقدير مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر خلال ثلاث

فترات تمثل ثلاث مراحل مرّ بها القطاع الخاص في الجزائر، حيث في الفترة الأولى والتي تمتد من 1970 إلى غاية 1982 والتي تُمثل مرحلة تهميش القطاع الخاص ساهم هذا الأخير بنسبة 21.14% من النمو الاقتصادي، وفي المرحلة الثانية (1983-1996) والتي تميزت بنوع من الانفتاح على القطاع الخاص ساهم هذا الأخير بنسبة 25.07%، وفي المرحلة الثالثة (1997-2012) والتي تمثل مرحلة الانفتاح الاقتصادي ساهم القطاع الخاص بنسبة 29.66%.

من خلال هذه النتائج نجد أنّ القطاع الخاص في الجزائر ينشط على خلاف ما هو مفترض منه، حيث لم تتجاوز مساهمته في النمو الاقتصادي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي نسبة 29.66%. و تعتبر هذه النسبة متدنية جدا نظرا لمميزات هذه الفترة والتي عرفت اصلاحات اقتصادية هيكلية، شملت سياسات الخصخصة والتوجه نحو التحرر و تحسين اطار الاقتصاد الكلي وانشاء المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص، والتي من المفترض جميعها أن تحسن من الاستثمار الخاص وتجعله القوة الدافعة للنمو الاقتصادي. و هذه النسبة أيضا لا تبتعد كثيرا عن ما حققه القطاع الخاص في فترة السبعينات (21.14 %) والتي تميزت بسياسات التهميش.

ومنه نستنتج أنّه رغم مرور أزيد من خمسين سنة على الاستقلال وأكثر من عشرين سنة على تبني الجزائر بشكل رسمي سياسة اقتصاد السوق، إلاّ أنّ الجزائر لم تستطع من خلق بيئة اقتصادية واجتماعية خصبة، تُمكّن القطاع الخاص من العمل على أسس اقتصادية رشيدة في بيئة تنافسية يستفيد من خلالها من امكانيات البلاد المادية و البشرية. هذا رغم ما تزخر به البلاد من موارد مالية وطبيعية هائلة تؤهل اقتصادها من احتلال مراكز متقدمة إقليميا ودوليا. وهذا نتيجة لتراكم عدة أسباب أهمها:

- تخوف الطبقة السياسية والحاكمة من خلق بيئة خصبة تؤدي إلى ازدهار القطاع الخاص وانتشار روح العمل بين أوساط المجتمع مما يؤدي إلى بروز قطاع خاص قوي يؤثر بشكل

كبير على القرارات السياسية للبلاد. وهذا ما يُفسر عدم جدية الحكومة لمحاربة قنوات الفساد المنتشرة بشكل كبير وسياسة اللاّعقاب للإداريين والمتعاملين الفاسدين، والتي كلها تُقيض عمل القطاع الخاص المحلي منه والأجنبي على حد سواء.

- ضعف البنية التحتية بشكل كبير في المناطق الصناعية مع عدم توفر هذه الأخيرة أصلا في كثير من مناطق الوطن.
- عدم الاهتمام بالتنمية البشرية وترقية عنصر العمل في البلاد، والذي يعتبر أهم مدخل من مدخلات الانتاج، فصحيح أنّ الجزائر تمتلك امكانيات مادية كبيرة ولكن افتقارها للإمكانيات البشرية بالشكل المطلوب جعلها لا تستفيد من امكانياتها المادية.
- صغر حجم السوق الوطنية، وعدم توفر اليد العملة المؤهلة، وعدم الاستقرار في النظام التشريعي واستقلال القضاء، أدّت كلها إلى تخوف المستثمر الأجنبي ونفوره من البلاد.
- تمسك السلطات بالسياسات العقيمة للتنمية، والتي غالبا ما تخدم أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية، كمشاريع ANSEJ وغيرها والتي غالبا ما يستفيد منها شباب وأفراد عديمي الخبرة والتأهيل، مّا أدّى إلى ضياع أموال هائلة تكفي لتنمية البنية التحتية المتدهورة للبلاد. و التي أيضا أدّت إلى تضخم كبير في أسعار السلع الاستثمارية والعقارات .

بشكل عام نجد أنّ ضعف المناخ الاستثماري للبلاد وتدهور بيئة الأعمال وهو ما بينته أرقام البنك الدولي الذي هو نتيجة لاستشراء الفساد المالي والاداري بشكل أساسي، نفّرت الاستثمار الأجنبي و جعلت القطاع الخاص المحلي غير مندمج في الاقتصاد العالمي، يفضل الاستثمار في قطاعات تتميز بالربح السريع كالقطاع التجاري والخدمي على شكل مؤسسات صغيرة و عائلية، متجنبا الاستثمار في القطاع الصناعي والانتاجي، والذي يتطلب يد عاملة مؤهلة بشكل جيد وتوفر السلع الرأسمالية والوسيطية بالشكل والسعر المناسبين مما يضمن الميزة تنافسية للقطاع الخاص.

وبناء على ما تقدم يُمكن طرح بعض التوصيات والمقترحات التي تقوم على النتائج السابقة:

- ضرورة العمل على استقلال المنظومة القضائية والتشريعية وتطويرهما للعمل على الحد من الفساد المالي والاداري، مما يخلق الثقة لدى المستثمر المحلي و الأجنبي.
- العمل على تطوير العنصر البشري بتطوير التعليم العالي وترقية التكوين المهني بالشكل الذي يلبي متطلبات القطاع الخاص في هذا العصر.
- ضرورة حصر الدعم المقدم للقطاع الخاص في المجالات الانتاجية والتي تتطلب كثافة في اليد العاملة، كالقطاع الفلاحي والذي تمتلك فيه الجزائر ميزة تنافسية.
- الحد من السياسات التنموية العقيمة (ANSEJ ، وغيرها)، وضرورة توجيه هذه الأموال لتطوير البنية التحتية و انشاء المناطق الصناعية وتطويرها، مما تعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية.
- ضرورة اصلاح النظام الجبائي والضريبي.
- ضرورة العمل على سياسة إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية وحصر الواردات على السلع الاستثمارية الحديثة و السلع الوسيطية والتي تخلق القيمة المضافة، ذلك بمنح الامتيازات الضريبية والاعفاءات الجمركية للشركات المستوردة لها، مما يزيد من تراكم رأس المال ويزيد من انتاجية القطاع الخاص.

آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، نرى أنّ هذا الموضوع يفتح مجالات أخرى للدراسة ، يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- أثر سعر الفائدة على استثمارات القطاع الخاص في الجزائر.
- أثر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي الخاص في الجزائر.
- أثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الخاص في الجزائر.

الملاحق

اختبار (ADF) لجذر الوحدة

للمستويات الأصلية

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.974412	0.5975
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.173768	0.088010	-1.974412	0.0558
D(LPIB(-1))	0.215729	0.159252	1.354644	0.1837
C	1.912094	0.876994	2.180282	0.0357
@TREND(1970)	0.025899	0.014174	1.827201	0.0757

R-squared	0.161272	Mean dependent var	0.157432
Adjusted R-squared	0.093267	S.D. dependent var	0.104434

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.315894	0.6134
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.010838	0.008236	-1.315894	0.1957
C	0.300686	0.112237	2.679035	0.0107

R-squared	0.041493	Mean dependent var	0.154510
Adjusted R-squared	0.017531	S.D. dependent var	0.104866
S.E. of regression	0.103943	Akaike info criterion	-1.643506
Sum squared resid	0.432164	Schwarz criterion	-1.560759
Log likelihood	36.51362	Hannan-Quinn criter.	-1.613176
F-statistic	1.731577	Durbin-Watson stat	1.711039
Prob(F-statistic)	0.195702		

Null Hypothesis: LABFFp has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.912609	0.1693
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:20
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LABFFp(-1)	-0.255581	0.087750	-2.912609	0.0060
D(LABFFp(-1))	0.406670	0.147054	2.765439	0.0088
C	2.319863	0.752485	3.082936	0.0039
@TREND(1970)	0.038030	0.013480	2.821160	0.0077

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.321746	0.8687
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:21
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.112570	0.085168	-1.321746	0.1940
C	1.528922	1.104096	1.384773	0.1740
@TREND(1970)	0.007142	0.005985	1.193298	0.2400

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.757377	0.8206
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:23
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.013004	0.017170	-0.757377	0.4533
C	0.244813	0.248356	0.985735	0.3302

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.850162	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	0.003892	0.001011	3.850162	0.0004

اختبار (ADF) لجذر الوحدة للفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.654510	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.884982	0.156509	-5.654510	0.0000
C	0.182664	0.044985	4.060585	0.0002
@TREND(1970)	-0.001963	0.001381	-1.421913	0.1632

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.424590	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.848254	0.156372	-5.424590	0.0000
C	0.133746	0.029361	4.555224	0.0001

Null Hypothesis: D(LABFFp) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.699709	0.0027
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LABFFp(-1))	-0.721474	0.153515	-4.699709	0.0000
C	0.133165	0.055559	2.396841	0.0216
@TREND(1970)	-0.000865	0.002014	-0.429430	0.6700

Null Hypothesis: D(LABFFp) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.752286	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:33
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LABFFp (-1))	-0.721864	0.151898	-4.752286	0.0000
C	0.114198	0.033349	3.424375	0.0015

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.741960	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:34
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.928010	0.161619	-5.741960	0.0000
C	0.069715	0.033891	2.057021	0.0466
@TREND(1970)	-0.000732	0.001284	-0.570205	0.5719

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.767974	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.922399	0.159917	-5.767974	0.0000
C	0.053282	0.017678	3.013983	0.0045

اختبار (PP) للمستويات الأصلية

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.396644	0.8475
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009877
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009877

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:38
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB (-1)	-0.120107	0.085997	-1.396644	0.1704
C	1.395305	0.864787	1.613466	0.1147
@TREND(1970)	0.017635	0.013816	1.276395	0.2094

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.277313	0.6313
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010290
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011158

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB (-1)	-0.010838	0.008236	-1.315894	0.1957
C	0.300686	0.112237	2.679035	0.0107

Null Hypothesis: LABFFp has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.230135	0.4613
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021552
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.028609

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LABFFp (-1)	-0.179517	0.091418	-1.963697	0.0567
C	1.706531	0.790181	2.159672	0.0370
@TREND(1970)	0.027150	0.014066	1.930188	0.0609

Null Hypothesis: LABFFp has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.364522	0.9059
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.023611
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023611

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:42
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LABFFp (-1)	-0.004749	0.013027	-0.364522	0.7174
C	0.209773	0.156969	1.336395	0.1890

Null Hypothesis: LABFFp has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		5.354447	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.024665
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.032054

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:43
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LABFFp (-1)	0.012451	0.002036	6.116715	0.0000

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.722009	0.7237
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008254
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011774

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.112570	0.085168	-1.321746	0.1940
C	1.528922	1.104096	1.384773	0.1740
@TREND(1970)	0.007142	0.005985	1.193298	0.2400

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.757111	0.8207
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008556
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011245

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.013004	0.017170	-0.757377	0.4533
C	0.244813	0.248356	0.985735	0.3302

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.340502	0.9996
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008764
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011601

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:47
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	0.003892	0.001011	3.850162	0.0004

اختبار(PP) للفروق الأولى

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.649181	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009863
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009652

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:49
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB (-1))	-0.884982	0.156509	-5.654510	0.0000
C	0.182664	0.044985	4.060585	0.0002
@TREND(1970)	-0.001963	0.001381	-1.421913	0.1632

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.424590	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010388
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010388

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:49
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB (-1))	-0.848254	0.156372	-5.424590	0.0000
C	0.133746	0.029361	4.555224	0.0001

Null Hypothesis: D(LABFFp) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.737015	0.0024
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021580
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.022743

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:50
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LABFFp (-1))	-0.721474	0.153515	-4.699709	0.0000
C	0.133165	0.055559	2.396841	0.0216
@TREND(1970)	-0.000865	0.002014	-0.429430	0.6700

Null Hypothesis: D(LABFFp) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.791112	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021685
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.022932

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LABFFp,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:51
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LK(-1))	-0.721864	0.151898	-4.752286	0.0000
C	0.114198	0.033349	3.424375	0.0015

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.777701	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008738
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009587

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.928010	0.161619	-5.741960	0.0000
C	0.069715	0.033891	2.057021	0.0466
@TREND(1970)	-0.000732	0.001284	-0.570205	0.5719

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.804199	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008813
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009690

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/14 Time: 12:53
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.922399	0.159917	-5.767974	0.0000
C	0.053282	0.017678	3.013983	0.0045

اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن

Date: 09/30/14 Time: 12:55
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIB LL LABFFp
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402743	32.52472	29.79707	0.0237
At most 1	0.198743	11.39304	15.49471	0.1884
At most 2	0.054750	2.308550	3.841466	0.1287

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402743	21.13168	21.13162	0.0500
At most 1	0.198743	9.084490	14.26460	0.2792
At most 2	0.054750	2.308550	3.841466	0.1287

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LPIB	LL	LABFFp
1.412785	-6.833182	1.831024
5.081086	-1.629931	-4.501761
-0.839687	2.376337	0.316833

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LPIB)	-0.044089	-0.022798	-0.009500
D(LL)	0.008395	0.021986	-0.017927
D(LABFFp)	-0.079769	0.030167	0.004047

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 112.1827

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LPIB	LL	LABFFp
1.000000	-4.836677	1.296039
	(0.92063)	(0.42874)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LPIB)	-0.062288
	(0.01991)
D(LL)	0.011860
	(0.02159)
D(LABFFp)	-0.112697
	(0.02817)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 116.7249

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية:

1- اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1997.

2- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

3- توفيق سعيد البيضون، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1 لبنان، سنة 1994.

4- حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1995.

5- حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1988.

6- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2013.

7- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدرس حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين عامي 1830 و 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003 .

9- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، ط2، الاسكندرية، 1998.

10- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي –تحليل كلي– مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003.

11- عبد النعيم مبارك وأحمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية الجزئية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000

12- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2005

13- العربي اسماعيل، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1980.

14- علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الاسكندرية 2003.

15- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.

16- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان 2005.

17- فريدريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي ، مكتبة العبيكات، الرياض، ط 1،2002.

18- مالكو جميز و مايكل رومر، تعريب طه و عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى ،اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995 .

19- محمد عبد العزيز عجيمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية منشورات جامعة الاسكندرية، 2000.

20- محمد عبد العزيز عجيمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية ، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

21- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001 .

22- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، ط1،2007.

23- مشال توردارو، ترجمة محمود حسين حسن ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2001.

24- مصطفى أحمد فريد أحمد و حسن سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

25- مصطفى محمد مدحت و أحمد سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999.

ثانيا: المجلات العلمية:

1- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 ، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

2- مجلة الباحث، العدد 7 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

3- مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15 العدد 1. غزة ، 2013.

4- مجلة بحوث انسانية ، العدد 37، 2008.

5- مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 21-22، لبنان، 2013.

6- مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 6، جامعو زيان عاشور، الجلفة، 2013.

7- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06 ، جامعة المسيلة، سنة 2006.

8- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 14، جامعة الجزائر، سنة 2006.

9- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

10- مجلة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة31، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2013.

ثالثا: المداخلات والملتقيات.

11- بلقاسم حسن بهلول، سياسة الخوصصة في الجزائر، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، سنة 2003.

12- دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر – الملتقى الدولي " Progrés technologique, Productivité, compétitivité, croissance et emploi" ، المنعقد أيام 11-12، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس المغرب، ماي 2007.

13- زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2002.

14- شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد ، معدل الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

15- ع.بن دعيدة.، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

16- نظيرة قلادي ومحمد أمين وليد طالب: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الحد من البطالة مؤتمر دولي حول تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ، جامعة سطيف يوم 11 و 12 مارس 2013

رابعا: الأطروحات و المذكرات:

17- خواني ليلى، أساليب ونماذج التنبؤ بالطلب على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

18- ديدوح شكرية، آفاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

19- زغيب شهرزاد، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة عنابة، 2004.

20- شيبي عيد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2012-2013.

21- مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2009-2010،

22- موساوي محمد، استعمال نماذج دوال الانتاج لتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004-2005.

23- حمزة مرادسي ، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009-2010

خامسا: التقارير

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 80 ، قانون 66-284 المؤرخ في15 ديسمبر 1966، المادة 03

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 01-282 الصادر في 24 غشت (سبتمبر) 2001، المادة01.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 47، 22 غشت (سبتمبر) 2001.

5- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر 1989.

6- المجس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سلسلة تقارير، جوان 2002.

7- عبد الله الدردري وآخرون، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، ط 1، بيروت، 2013

8- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، سلسلة تقارير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abdelkader Sid Ahmed, croissance et développement, théorie et politique, TOME I, 2*eme* édition OPU. Alger 1981..

2- Achour Yamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie ; Thèse De Doctorat, Université Tlemcen, Année universitaire 2013-2014.

3- Allain Pirotte, l'économétrie des origines aux développements récents, éditions CNRS, paris 2004.

4- Beraud Alain . Introduction à l'analyse macro-économique, Anthropos 3° édition, Paris 1990.

5- Bouyakoub Ahmed., les mécanismes financières et les entreprises publiques, in monnaie crédit et financement en Algérie (1962- 1987), document du CREAD, Avril 1987.

6- Charles Jone, Traduction, de la première édition, par Fabrice Mazerolle, Théorie de la croissance endogène, de boek université , Paris 2000.

7- Chrief Chakib, La privatisation en Algérie , institut des science économique université de telemcen mai 1995.

8- -D.A..Dickey, W.A..Fuller : the Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unite root econometrica

9- Dominique Guellec et Pierre Ralle , les nouvelles théorie de la croissance , 5eme édition , la découvert paris 2003.

10- Gourieroux C. et Monfort A., "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris,1990.

11- Gouverneur General . d'Algérie , la . situation économique de l'Algérie en 1954 documents Algérie , N° : 116 . juin 1955 , service d'information..

12- Gregory N Mankiw , Macroéconomie, 3eme édition De boeck PARIS, France 2003.

13- Halim Miliani. problématique de la privatisation , dans le monde intervention présentée séminaire international sur les qualification. De l'entreprise économique de gestion setif 2001.

14- Hamid.M.Temmar, Stratégie de development independent - le cas de l'Algérie un bilan - OPU, Alger – 1983.

15- Hocine esissad , Algérie de la planification socialiste l'économie de marché Alger ENAG, édition 2006.

16- J.O.R.A.N° :34 ,Loi N° : 82-11 DU 21 aout 1982 Relative, l'investissement privé nationale, article 8.

17- Jean Rivoir , l'économie de marché que sais –je ?, édition dahleb , Alger 1994.

18- Jean Longatte et Vanhove. Economie Générale édition dunod , paris 2001.

19- Madjid Nassou., la Banque et les principales contraintes de l'environnement institutionnel, in l'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie, ouvrage collectif, OPU, Alger1994.

20- Michel Burda et Charles Wyplosz, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par JEAN HAROUD, de boeck.

21- Mouhamed Bouhazza . La privatisation de l'entreprise public Algérienne et le rôle de l'état dans le processus, revue des science économique et de gestion université ferhat abbas N° :3 2004.

22- Mustapha Baba Ahmed , l'Algérie entre splendeurs et pesanteurs Alger édition Marinoor, 1997. .

23- Pierre Picard, Éléments de microéconomie, Théorie et applications, 5e éd. Montchrestien, Paris 1998.

24- Regis Benichi , Marcmouschi , la croissance aux XIX éme et XX éme siècles, 2 éme édition , paris , édition marketing , 1990.

25- Regis Bourbonnais Michel Terraza, Analyse des servies temporelles en économie , 1ere édition Presse Universitaires de France.1998.

26- Regis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, Paris, 2ème édition 1998.

27- Regis Bourbonnais, « Econométrie », 5ème édition, Dunod, Paris 2003.

28- Robert J. Baroo et Xavier sala-I-martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazerolle , Edi science internationale, Paris1996.

29- Sandrine lardic et Valerie Mignon , économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières, économico, paris 2002.

30- Schubert Katheline , Macroeconomie, Comportement et croissance, 2éme Edition, Vuibut, France2000.

31- Terki .N. Les code des investissements au Maghreb, CMERA Alger 1979.

32- Walid. Laggone. Le contrôle de L'état sur Les entreprise privée industrielles Genèse , et Mutation Les Edition internationales 1996.

33- 38- World Bank world développement rapport 1991.

سابعا: المواقع الالكترونية:

1- www.andi.dz

2- www.ons.dz

3- سمير عبود عباس وأخرون، الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي، مقال منشور في الانترنيت www.iasj.net/iasj

4- عادل انزارن، مداخلة بعنوان الفساد في الصفقات العمومية وتأثيره على حماية المال العام، جامعة مستغانم، من دون ذكر السنة .www.univ-medea.dz

5- http://arabic.doingbusiness.org/rankings

ملخص:

يعتبر القطاع الخاص في الوقت الحالي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر كغيرها من البلدان النامية سعت خلال العقود الأخيرة إلى تفعيل دور القطاع الخاص ليساهم بشكل أفضل في النمو وخلق مناصب الشغل ، وذلك بسن القوانين والتشريعات والقيام بإصلاحات اقتصادية وإنشاء مختلف المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص.

في هذا الاطار حاولنا من خلال هذا البحث، تحديد مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر، والتي من خلالها تحصلنا على نتيجة مثابها أنّ القطاع الخاص ظلت مساهمته في النمو متدنية بشكل كبير، ذلك على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية المختلفة .

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص، مساهمة ، النمو الاقتصادي ، دالة الانتاج ، الجزائر.

Résumé :

Le secteur privé est considéré actuellement comme le principal moteur de la croissance économique dans de nombreux pays développés et en voie de développement. En Algérie, comme d'autres pays en développement a encouragé le secteur privé à contribuer davantage à la croissance et à la création d'emplois.

Dans ce cadre, nous avons essayé, à travers cette recherche, à quantifier la contribution du secteur privé dans la croissance économique en Algérie. Les résultats montrent qu'il y a une faible contribution du secteur privé à la croissance économique.

Mots clés : Secteur privé, la croissance économique, fonction de production, L'Algérie.

Abstract:

The private sector is considered as the main engine of economic growth in many developed and developing countries. In Algeria, like the other developing countries, encourage the private sectors to contribute to the economic growth and employment.

In this context, this research tries to quantify the contribution of the private sector in the economic growth in Algeria. The results revealed that the private sector has a low contribution to the economic growth.

Key words: The private sector, economic growth, production function, Algeria.